



مملكة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

المصنف

تأليف

العلامة أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى
الكندي السعدي التروبي

الجزء الثاني عشر

١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

المصنف

تأليف
أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي
الشمري النروي

(٥٥٧ هجرية) : (١١٦٢ م)

المجلد الثاني عشر

حقوق الطبع والنشر محفوظة لوزارة التراث القومي والثقافة
- سلطنة عمان -

طبع بمطبعة عيسى الباني الجبلي وشركاه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قد انتهى - بحمد الله ، وحسن توقيفه - استعراض الجزء الثانى عشر ، من
كتاب : « المصنف » محققا ومصححا .

ويبحث هذا الجزء الثمين فى : الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وفى
التعريض عليهما . وفى بيان ما هو المعروف ؟ وما هو المنكر ؟ ومن هو الأمر ؟
ومن هو المأمور ؟ وفى كيفية الأمر والنهي . وفى صفة الإنكار ، وكيفية عقوبة
المستخف بالأوامر . وفى إغاثة المستغِيث ، وفى حكم المخالفين للمذهب ، ومعاملتهم .
وفى المشركون ، وأهل القمة منهم وفى صرف المضار عن طرق المسلمين وغتهم .
وفى الحبس ، وصفة ومعانى ذلك .

والحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على رسوله النبى الكريم ، وعلى آله
وصحبه ، وتابعيهم لإحسان إلى يوم الدين .

٢٨ من ذى الحجة سنة ١٤٠٢ هـ
الموافق يوم ١٦ / ١٠ / ١٩٨٢ م

سالم بن حمد بن سليمان الحارثى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

ومعنى لزوم ذلك

قيل : سمي المعروف معروفاً ؛ لأن القلوب تعرفه وتأنسه ، وتألفه النفوس ،
وتعلمن إليه ؛ لأنه يعرف في النفوس بحقيقته ، وصدق فاعله .
وقيل : سمي المعروف من العرف ، وهو الطيب .
وسمي المنكر منكراً ؛ لأن القلوب تنكره وتردّه ، وتأبى أن تقبله ،
ولا تؤمنه ، ولا تميل إلى تصديقه .

مسألة :

يقال أيضاً : عُرِفَ ونُكِرَ . والعُرفُ : المعروف . والنكر : المنكر . قال
الله تعالى : « خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ » .
والمعروف : ضد المنكر . والعرف : ضد النكر . وهما لفطان . وكلُّ واضح
المعنى : معروف . وكلُّ مشتبهِ المعنى : منكر . قال الله تعالى : « فَلَمَّا رَأَى
أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَ لَهُمْ » .
وقال الأعشى :

فأنكرتني وما كان الذي نكرتُ من الحوادث إلا الشيبَ والعُصَا
فأنى بالافتقار جميعاً ، والنكر : المنكر . قال النابغة :

أبى الله إلا عداله وقضاه فلا أنكر معروف ولا العرف ضائع

والمنكر - بالثقل - : الأمر الشديد : قال الله تعالى : « يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِيَ إِلَى شَيْءٍ نُّكْرٍ » . قال الفضل : نكر : أى عظيم -

وقال القتيبي : نكر أى منكّر . قال :

أَتُونِي فَلَمْ أَرْضَ مَا يَبْقُوا وَكَانُوا أَتُونِي بِأَمْرِ نَكَرَ

مسألة :

أبو المنذر بشير بن محمد بن محبوب : الدليل على لزوم الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر وفرضه من كتاب الله تعالى ، وسنة نبيه محمد ﷺ . فأما من الكتاب : فقول الله تعالى : « لِمَنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَيسى بن مريمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ . كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ مَعْلُومٍ لَعَلَّاسُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ » .

وقال جل ذكره : « فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعِزِّهِمْ نَبْتْلِيهِمْ مَا كَانُوا يَفْسُقُونَ » . فدل بالآية الأولى ، على وجوب اللعنة ، بترك النهي عن المنكر ، وأنه اعتداء ومعصية . وفي الآية الثانية على وجوب العقوبة من عذاب الله ؛ لأنهم عتوه . فلم لم يكن فرضاً ، لما استحقوا العقوبة ؛ لأن الفعل من الأعمال ، لا ينال بها من الله إلا الزيادة من ثوابه .

وقال : « وَلَتَسْكُنَ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ » فأمرهم أيضاً به ، وسماهم مفلحين بفعله .

وقال : « ومن أهدى الكتاب أمة فائتة تَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ ، وَهُمْ يَسْجُدُونَ . يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ » .

وقال أيضا : « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر » فدل أن ذلك من أفضل الطاعات له ، إذ كانوا خير أمة وما كان من طاعته ، فواجب فرضه على عباده . وكل هذا دليل على الفرض ، بما ذكرنا من الكتاب المبين .

مسألة :

وأما ما في ذلك ، من سنة الرسول الأسمى : أن الأمة مجمعة على أنه ﷺ أمر بالإيمان بالله ، ونهى عن الشرك به ، وحارب هو وأصحابه على ذلك ، الرادين له عليه ، مع أمره في الجملة بالصلاح ، ونهيه عن الفساد ، والأمر للناس بذلك ، في دور الإسلام . وأن لا يَدْعُوا فِئَلَهَا مَنُكِرًا ظَاهِرًا ، إلا أنكروه ، مع ما في ذلك من الروايات ، المجمع على قبولها عنه .

منها : أنه قال ﷺ : لتأمرن بالمعروف ، وتنهون عن المنكر ، أو إلهان الله عليكم شراركم ، ثم يدعو خياركم ، فلا يستجاب لهم . فإنه أخبرهم : أنه أفضل ما أمروا به ، وندبوا إليه ، من أعمال البر ، بعد إيمانهم ، وأنه أفضل الجهاد ، وأن جميع أعمال البر ، بعهد المعرفة بالله وبرسوله . وأن حقا ما جاء به رسول الله ﷺ ، مع الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، كتفلة في بحر لجي .

ومن غيره : يوجد عن رسول الله ﷺ أنه قال : أفضل الأهل كلمة حق يقتل عليها صاحبها ، عند سلطان جائر .

رجع :

وخوفهم بتركه أن يعمهم الله بالعقاب الشديد من عنده .

مسألة :

واجتمعت الأمة : أن من سفته الأخذ على أيدي السفهاء ، ومنع المعتدين ، من الظلم والاعتداء ، وأن من ترك أن يمنع من ذلك ، وهو يجسد إليه سبيلا ، عصى الله ، بالعدوان والظلم لعباده ، إنه شريك الظالم في ظلمه ، المعتدى في عدوانه وإثمة .

مسألة :

وروى أن أبا بكر قال في خطبة له : أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية وتؤولونها على غير تأويلها : « يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم » وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : ما من قوم هملوا بالمعاصي ، ومعه من يقدر أن ينكر عليهم ، فلم يفعل إلا يوشك أن يعمهم الله بعقاب .

مسألة :

الشيخ أبو الحسن - رحمه الله - قيل له : ما المعروف ؟
قال : جميع طاعة الله . والمنكر : جميع ما حرم الله ، ونهى عنه .

فإن قيل : فما الاعتقاد في ذلك ؟

قيل : الاعتقاد أنه دائن لله ، بما أمر به من طاعته ، والأمر به ، وولاية أهله عليه . والنهي عن المنكر ، وترك العمل به ، ومفارقة أهله .

فإن قال : ذلك لا يسمع جهله .

قيل له : من ذلك تختلف في معانيه .

فأما من أقر بالإسلام ، واعتقد الطاعة ، وترك المعصية . فما وراء ذلك موسع له ، ما لم يقتل بشيء منه . من أمر بطاعة ، أو نهى عن معصية ، أو همل بطاعة ، أو ترك معصية ، أو ولاية على طاعة ، أو براءة على معصية ، أو إنكار على من أتى للمعصية ، أو ترك الطاعة . فإذا ابتلى بشيء من ذلك ، فغير موسع له .

مسألة :

فإذا قال : فعمل النوافل ، والوسائل معروف .

قيل له : نعم وقربة .

فإن قال : فمن أمر بالمعروف ، فقد نهى عن المنكر .

قيل له : نعم لأن الأمر بالشئ نهى عن جميع أضداده . والنهي عن الشئ أمر بضده . ألا ترى أنه إذا قال : تصدقوا ، فقد وجب أن لا يتركوا الصدقة .

مسألة :

وروي أن جلا قال لابن مسعود - رحمه الله - : هلك من لم ينكر المنكر ،

وبأمر بالمعروف فقال : هلك من لم يعرف المعروف معروفنا ، ويتولى أهله عليه ،
وينهى عن المنكر ، ويبرأ من أهله عليه .

المعنى : إذا برىء من أهل المعصية ، فقد أنكر عليهم بقلبه .

فإن قيل : فمن لم يعرف المعروف ، لم يعرف المنكر .

قيل له : نعم من لم يعرف المعروف ، وينهى عن المنكر ، لم يعرف المنكر ،
إلا حتى يعرف المعروف ، فينسب بينه وبين المنكر ، ويعرف مغالز أهلها .

مسألة :

وروى عن النبي ﷺ أنه قال : ليس للمؤمن أن يذل نفسه . قال : أن يعرض
نفسه من البلاء ما لا يقوم به .

قال أبو سعيد : إنما يخرج هذا ، أنه لا يعرض نفسه لمعصية الله ، من قليلها
وكثيرها ، فإنه لا يقوم لها .

وأما ما كان من الطاعات ، فالمؤمن يقوم له ، ويقدر عليه ، ولا يكون
ذليلاً في ذلك . إنما الذليل من عصي الله .

قال : وقد كان موسى - عليه السلام - يصل إلى فرعون وحده . وبعث
محمد ﷺ وحده بمكة .

مسألة :

اختلف الناس في وجوب الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر . هل وجب
عليهم بالعقل ؟ أم بالشرع ؟

فذهب بعض المتكلمين إلى أن وجوب ذلك بالعقل عليهم بالعقل ؛ لأنه
كما وجب بالعقل ، وجب أن يمتنع عن القبيح ، وجب أيضا بالعقل ، أن يمتنع
غيره منه .

وقد روى عبد الله بن المبارك . قال : قال رسول ﷺ : إن قوما ركبوا
في سفينة في البحر ، فافتسموا وأخذ كل واحد منهم موصلا . فنقر واحد منهم
موصله بالأنفاس فقالوا : ما تصنع ؟

قال : هو مكاني أصنع فيه ماشئت ، فلم يأخذوا على يده ، فهلك وهلكوا .
وذهب آخرون : إلى وجوب ذلك بالشرع ، دون العقل ؛ لأن العقل يوجب
النهي عن المنكر ، ومنع غيره من القبيح ، لما جاوز ورود الشرع ، بإقرار أهل
الذمة على المنكر ، وترك المنكر عليهم ، ولأن واجبات العقول ، لا تجرز بإبطالها
بالشرع .

وفي ورود الشرع بذلك ، دليل على أن العقل غير موجب لإنكاره فلما
أن كان في ترك إنكاره ، مضرة لاحقة بمنكره ، وجب إنكاره بالعقل ، على
القولين جميعا .

وأما إن لحق المنكر مضرة من إنكاره ، لم يوجب عليه إنكار ، لا بالعقل
ولا بالشرع .

فإذا كان الإنكار ، يزيد المنكر عليه إغراء بالفكر ، قبح في العقل
إنكاره .

مسألة :

قال أبو محمد : الأمر بالمعروف منه ، ما هو فرض ، ومنه ما هو نفل .
وأما الفرض منه ، فتعلم الدين لمن عرف ، واحتيج إليه في ذلك . فعليه أن
يعلم كل من طلب أن يتعلم ما يؤدي به فرضه .
والنفل : مدة موعظة للناس ، وأمرهم .
وأما النهي عن المنكر ، فهو فرض على كل من استطاع إنكاره ، من الرجال
والنساء أن يخرجن إليه كما يخرج الرجال .

مسألة :

والأمر بالشئ : نهى عن جميع أضداده . والنهي عن الشئ : أمر بضده .
قال أبو الحسن : الأمر بالشئ : نهى عن ضده . فمن أمر بالمعروف ، فقد
نهى عن المنكر . وضد المعروف : المنكر . ومن عمل بالمعروف ، فقد ترك المنكر
ومن عمل بالمنكر ، فقد ترك المعروف . ومن نهى عن المنكر ، فقد عمل
بالمعروف .

باب في فضل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحث عليه

قال النبي ﷺ : كلام ابن آدم كله عليه لاله ، إلا من أمر بمعروف ، أو نهى
عن منكر ، أو ذكر لله .

قال كعب الأحبار : ليس في الجفات جنة أعلى من الفردوس . وفيها الآمرون
بالمعروف ، والناهون عن المنكر .

مسألة :

قال مالك بن دينار : كان سحر من أحمار بني إسرائيل ، يفتش منزله الرب ،
والنساء ، يذكروهم بالله . فرأى ابنه يوماً غمز امرأة . فقال : مهلاً يا بني .
فقال : فسقط عن سريره منكباً حتى انقطع بعض أعضائه .

فأوحى الله إلى نبيهم : أن أخبر ملانا : أني لا أخرج من صلبه صديقاً أبداً ،
ما كان من غضبه لي إلا أن قال : مهلاً يا بني .

مسألة :

يقال : أوامر بالمعروف وانه عن المنكر ؛ فإن ذلك لا يقطع رزقا ، ولا يقرب
أجلا .

فصل

وقيل : الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، ينصبان يوم القيامة ، يكونان
صورتين ، يشهدان ويشفعان .

فصل

قال الله عز وجل : « فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أَعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم » ثم قال : « ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء » وإنما سبقت كلمته الحسنى لصفوته من عباده . وأبصر كل العباد يؤتيهم ذلك .

فصل

قيل : قال رسول الله ﷺ : يا ابن مسعود - إن بني إسرائيل تفرقوا ، على اثنتين وسبعين فرقة ، كلها هلكت إلا ثلاث فرق : فرقة منها قاتلت الملوك ، وفقيت أرواحها . وفرقة قامت بالتسبط ، ففُشروا بالمناشير ، وصلبوا في جذوع النخل . وفرقة ضعفوا عن ذلك ، فهربوا ولحقوا بالجهال ، وانخدعوا الصوامع والبيع التي ذكرها الله « وزهبا نيةً ابعدعوها » إلى قوله : « فما رَعَوْها حقَّ رعايتها » . فن آمن بي وصدقني ، فقد رهاها . ومن لم يؤمن بي ، فأولئك هم الفاسقون .

باب في التشديد في ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

روى عن رسول الله ﷺ أنه قال : ألا أدلكم على ميت الأحياء : من لم يفكر المنكر بيا ، ولا بلسانه ، ولا بقلبه . وقال أنس : من سمع منكرا ، فلم يفقه عقه ، جاء يوم القيامة أصم مصطلم الأذنين .

فصل

قال أبو الدرداء : لتأمرن بالمعروف ، ولتنهون عن المنكر ، أو ليسلطن الله عليكم سلطانا ظالما ، لا يحل كبيركم ، ولا يرحم صغيركم ، فيدعو خياركم فلا يستجاب لهم ويستنصرون فلا ينصرون . ويستنفرون فلا يفر لهم .

فصل

قيل : أوحى الله إلى يوشع بن نون - عليه السلام - : إني مهلك من قومك أربعين ألفا من خيارهم ، وستين ألفا من شرارهم . فقال : يارب هؤلاء الأشرار . فما بال الأخيار ؟

فقال : إنهم لم ينضبوا لنضبي ، وواكلوهم وشاربوهم .

فصل

ويقال : كان ابن مسعود يقول : والذي نفس ابن مسعود بيده ، لتأمرن بالمعروف ، ولتنهون عن المنكر ، أو ليسلطن الله عليكم شراركم ، فيمهلون بمصيبة الله ، يدعو الله خياركم ، فلا يستجاب لهم .

فصل

وكان يقول : لأمرن بالعرف ، ولتقنن عن المنكر ، أو لتبركن كما تبرك
الدواب . يأخذ الرجل منكم المرأة ، من جانب المجلس . ثم يلتفت إليهم فيضحك .

فصل

قيل : كان النبي ﷺ يقول : سترون بعدى ما تكرمون . فن أنكر بجاه ،
ومن عرف سلم . ولكن من رضى وتابع هلك .

* * *

باب ما جاء من ذكر المنكر في آخر الزمان

روى عن النبي ﷺ أنه قال : إنكم سترون بعدى أموراً ستمكرونها .
فاصبروا كالقنابط على الجمر ؛ فإنكم لن تستطيعوا لها دفاعاً وتغييراً ، حتى يكون الله
هو الذى يغيرها .

فصل

قيل : كان ابن مسعود يقول : أيها الناس كيف أنتم ، إذا غشيتكم الفتن ،
يكبر فيها الصغير ، ويهرم فيها الكبير . ويستعرب فيها الأعجم ، وتمتخذ دياراً !
قالوا : متى ذلك يا أبا عبد الرحمن ؟
قال : إذا كثرت أموالكم ، وقلت أمانتكم ، وتفتق في الدين غير الدين ،
وطلبت الدنيا بعمل الآخرة .

فصل

وكان يقول : ستكون فتنت كالليل المظلم ، يموت فيها قلب المؤمن ، فتصبح
الرجل مؤمناً ، ويمسى كافراً . ويمسى كافراً ، ويصبح مؤمناً . ويبيع فيها أقوام
دينهم بمرض من الدنيا قليل . والله در القائل :
* هذا الزمان الذى كنا نحاذره *

في قول كعب وفي قول ابن مسعود :

دهر به الحق مردود بأجمعه والفالم والبقى فيه غير مردود
إن دام هذا ولم يوجد له غير لم يُبك مَيِّتٌ ولم يُفرح بمولود

فصل

وكان يقول : سيأتى عليكم زمان تجتمعون فى المساجد ، تعملون جميعا .
وما فيكم مؤمن واحد .

فصل

وبلغنا أن حذيفة كان جالسا ذات يوم ، إذمرت به ناقة ، تجر خطاهما .
فقال ابن الهيثم : أما لها أحد يوزعها . والذي نفس حذيفة بيده ، لتوشكن نقفة تجر
خطاهما ، كما تجر هذه الناقة خطاهما . ثم لا يوزعها أحد .

فصل

وقيل : تقوم الساعة إذا غضب الناس على من يأمرهم بتقوى الله وطاعته .

مسألة :

وبلغنا أن النبي ﷺ قال : يا معاشر المهاجرين والأنصار . خمس خصال إذا
نزلت بكم وابتليتم بهن - وأعوذ بالله أن تدركني - إياكم حتى تعمل بهن - :
ما ظهرت المعاصي في قوم إلا فشا فيهم الطاعون ، ومرض لم يأخذ أسلافهم .
وما نقصوا الكيال والميزان ، إلا أخذوا بالسنين ، وشدة المؤنة ، وجور السلطان .
ولولا البهائم لم يطرروا . وما نقصوا عهد الله وعهد رسوله ، إلا سلب الله عليهم
عدوًا ، يأخذ بعض ما في أيديهم . وما حكمت أئمتهم بنير حكم الله ، إلا جعل الله
بأسهم بينهم .

وعن النبي ﷺ : إذا فعلت أمتي خمس عشرة خصلة، حل بها للبلاء : إذا أكلوا الربا ، وارتكبوا الزنا ، وجعلوا الأموال دولا ، والزكاة مفرما ، والأمانة مضمنا . وأطاع الرجل زوجته ، وجفا أباه ، وأكرم الرجل مخافته . وكان زعيم القوم أرذلهم . وساد القرى منافقوها ، وارتفعت الأصوات في المساجد ، بذكر الدنيا . ولبس الحرير ، وشربت الخمر ، واتخذت المعازف والقيان . ولمن آخر هذه الأمة أولها ، فليتوقعوا خسفا وقذفا ومسحا ، إلا أن خسف هذه الأمة بالسيف ، وموتها بالطاعون والطمس .

مسألة

ووجدت في كتاب - أحسب أنه بخط أبي الحسن - رحمه الله - قال حذيفة ابن اليمان : قال رسول الله ﷺ : ليأني عليكم زمان ، خيركم فيه الذي لا يأمر بالمعروف ، ولا ينهى عن المنكر .

قال : قلت : يا رسول الله . وذلك كائن ؟

قال : نعم . إذا لم يستغن الفقى بفقاه ، والعالم بعلمه ، والعابد بعبادته . وليأتين عليكم زمان ، يكون الفاجر منكم كالعالم الزاهد فيكم اليوم .

باب في صفة الإنكار المنكر وصفة المنكرين

وما يؤمر به وما يَنْهَى من ذلك

قيل : لتظهر كراهية المنكر في وجهه . يعنى بتنبض بشرة وجهه ، ما لم يخف من ذلك . وفيما أوحى الله إلى بعض أنبيائه - في صفة المؤمنين - : يَنْضَبُونَ لمخارمى ، إذا استحلّت ، كما يَنْضَبُ النّثر إذا جرد . فكذلك وصفهم الله في كتابه قال : « والذين معه أشداه على الكفار رُحّاه بينهم تراهم رُكّعاً سجداً » .

فصل

قيل : قال رسول الله ﷺ - لجماعة كانوا عنده - : أتدرون ما يقول الأسد في زئيره ؟

قالوا : الله ورسوله أعلم .

قال : يقول : اللهم لا تسلط على أحد من أهل المعروف .

مسألة :

قيل : قال رسول الله ﷺ : لا يأمر بالمعروف ، وينهى عن المنكر ، إلا من كان فيه ثلاث خصال : رفيق بما يأمر . رفيق بما ينهى ، عدل فيما يأمر ، عدل فيما ينهى ، عالم بما يأمر ، عالم فيما ينهى .

مسألة :

أبو سميد - في الحاكم - هل عليه أن يدور في بلده، وينظر في مصالحه وفصاده،
فيزيل الفساد والأحداث .

قال : إن فعل كان وسيلة ، وهو حسن . وإن لم يفعل ، ولم يعلم بشيء من ذلك ،
فواسع له .



باب من يلزمه ويجوز له الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن لا يلزمه

قال أبو عبد الله : إن الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، ليس بفرض على كل . ولو كان كذلك ، لكان على النساء . ولكن أشد فريضة على من قطع على نفسه الشراء ، أو على من عرفه أنه منكر ، فعليه إنكاره ، إلا أن يجيء حال ، يجوز له التقية .

وجاء عن النبي ﷺ أنه قال : من رأى منكرا فليغيره بيده . فإن لم يستطع فبلسانه . فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان .
قال غيره : إذا لم يقدر الماين لجميع المنكر ، من هذا وغيره ، سقط عنه الإنكار . وإذا كان يقدر ، وجب عليه الإنكار بيده .
وإذا كان لا يقدر باليد . وإذا أنكر بلسانه ولم يخف ، غير أنه لا يرجو القبول .

فتيل : يجب عليه الإنكار .

وقيل : لا يجب عليه .

مسألة :

الشيخ أبو محمد رحمه الله : إذا رجا الإنسان قبول أهل المنكر منه ، وأمسكه كان واجبا عليه أن ينهي عنه . وإن أيس ، لم يكن عليه أن ينهي ، إذا كان قد نهى عنه مرة واحدة ، لأن النهي مع الإياس بعد ذلك ، يكون نفلا . ومع الرجاء ، وعليه الظن ، يكون فرضا .

وما كان آمناً على نفسه ، وهو يرجو ، فعليه أن يأمر وينهى . ومع الإيأس ،
فالفرض مرة واحدة ؛ فقد قال الله تعالى : « قالوا مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَهُمْ يَتَّقُونَ »
وهذا مع الرجاء .

أبو المنذر : وبعد هذا ، فلجملة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أقسام ،
تفترق .

منها : ما يجب على السكافة مقدار الطاقة .

ومنها : ما يجب على أئمة العدل وأمرائهم دون العامة . وإيس ذلك للعامة ،
دون الأئمة ، إلا بالوعظة ، والتخويف بعقاب الله .

فأما ما كان على العامة من ذلك ، أمرتهم به الأئمة ، أو لم تأمرهم به : إغاثة
المستفيثين ، من الظالمين لهم في أنفسهم وحرمتهم وولدانهم ، واغتصاب أموالهم ،
وإخافة سبلهم ، حتى يحولوا بينهم وبين ظالمهم بذلك ، ما لم يكن على سبيل
ما يقهركم الناس فيه إلى سلطانهم ، أو يتداعوا فيه إلى قهائهم بالدموى
له منهم .

فإن لم يستحلوا لهم عن ظلمهم ، بدون الجهاد لهم ، من الإنكار عليهم .
وكانت فيهم أئمة العدل ، أو أحد من أئمة ولانهم وأموالهم بحضرتهم ، رفعوا
ذلك إليهم ، حتى يعضوا في ذلك لأمرهم . ويلي الأئمة وأمرأهم عقابهم ،
ما يستحقون به في العدل معهم .

وإن لم يكن أحد من الأئمة والأمراء بحضرتهم . ولم يمتنعوا لهم من ظلمهم
إلا بجهادهم ، كان ذلك لهم . وإن امتنعوا بجهادهم ، بجهادهم إليهم ، ولم يأمنوا

معاونتهم لذلك منهم ، كان الاستيقاق منهم ، إلى أن يأمنوا معاونتهم ، لا على سبيل العقاب لهم ؛ لأن ذلك إنما أوثمن عليه أئمة العدل وأمرؤهم .

فهذا ضرب من الإنكار الذي وصفنا ، يسلم كافة أهل الصلاة . وجائز الاستعانة عليهم ، بالسلطان الظالم منهم ؛ لأنهم جميع داخلون في الأمر العام به ، ما لم يوجد السبيل إلى منع ذلك بغيره ، ولو لم يكن معارفاً منه ، من الظلم في ذلك ، بمثل ما استعاده به عليه ، أو أكثر منه .

وهذا الإنكار واجب ، ولو لم يأمر أحد من السلطان به ؛ لأنه لم يخرج من هجوم الأمر به لهم ، بآيات من الكتاب حجة ، ولا بيان من السنة . وكان واجبا كما ذكرنا ، في حجج عقولهم فعمله فهذا .

مسألة :

وأما أئمة العدل وأمرؤهم ، فمخصوصون بالقيام . وإن ما على الرعية إنكاره بالموعظة ، فهو نحو ما يتحاكم الناس فيه إلى سلطانهم ، ويتطالبون به بالدعوى منهم لهم ، بعضهم على بعض ، حتى يخرجوا منها ، مما يلزم بعضهم لبعض ، بالأيديب والحبس الوثيق .

مسألة :

وأيضاً ما يكون الناس تقوله لأنفسهم ، ظالمين فيما تعبدوا به ، خاصة بهم ، كإضاعتهم أصلاتهم وصيامهم ، ونحو ذلك ، من فرض ربهم عليهم ، وركوب محاربه التي عنها زجرهم ، والتهمة لأهلها في مواضع الريب منهم . فهذا ونحوه ، على الأئمة

وأمرائهم إنكاره عليهم ، بالعقاب لهم عليه ، بما هو زجر لهم عنه ، ودعوتهم إلى التوبة عنه ، لينزجر عنه غيرهم ، بالزيادة في عقابهم .

مسألة :

وأيضاً إقامة حدود الله عليهم ، فيما كان عليهم حد معهم ، بحكم الله ، لا يبريه منه الجهل بجرمة ما واقعته ، ما لم يخرج من الإقرار الذي به تثبت الأحكام ، إلى الإنكار لها ، والكفر بما أنزل الله منها ، لأن أهل الإقرار به ، والحقوق به ، والحدود فيه ، لا يقوم به إلا أئمة العدل وأمرائهم عليهم .

مسألة :

وعليهم إنكار سائر المنكرات ، نحو نوح الفاتحة ، والرنة على المصيبة ، والرقص عند الفخمة ، بالنهي لذلك . روى عن رسول الله ﷺ . ونحو أخذ أهل الذمة ، بما يتركونه من الزى والهيئة ، التي أبانهم المسلمون بها منهم ، وجرت به السنة فيهم .

وكذلك النهي عن زيهم . وكهيشات أهل السفه والجهل والخيلاء في مشيتهم ، وإرخاء الأزر على أقدامهم ، والشعور بلا فرق على ظهورهم ، والطر في أفقياتهم ووجوههم ، وإطالة شواربهم ، وقص لحاهم ، وغير ذلك مما نسيته ، إن شاء الله . وتشبه الرجال بالنساء والنساء بالرجال منهم ، في هيئاتهم ، وما قبح بين المسلمين ، ويبيع الأنبذة .

وأيضاً حمل السفهاء السلاح في مدنهم ، والفش في سلعهم وصناعاتهم . وعقاب أهلها لما ينزجرون به عنها ، ويدعوم إلى التوبة منها .

وعلى عوام المسلمين، مع عدم أمتهم وأمرائهم، إنكار ماظهر لهم من ذلك،
بالموعظة الحسنة .

مسألة :

فأما ما كان من المنكرات ، أذى المسلمين وظلمهم . ونحو ما يدعو إليه
أهل المذاهب إلى الضلال عن سواء السبيل . ونحو ما يلقى به من الفناء، وضرب
الطغايير والعيدان ، وضرب الزامير ، في طرقهم ومساجدهم وأسواقهم ، واجتماع
أهل الشراب عليه في مفازلهم ، والفجور فيها ببعضهم بمضا؛ لأن ذلك ظلم لبعضهم
بعضا به .

فإنكار ذلك يكون ، بالجبر لهم على تركه ، والهجوم عليهم ، ما لم ينزجروا
بالموعظة .

فإن لم يمتنعوا إلا بحبسهم ، جاز على جهة العقاب لهم .

فصل

وأما ما لم يتصل من المنكرات بأذى المسلمين ، فبالموعظة لهم . وعلى الرعية
أيضا كسر الملامى عن الأذى لهم بها ، مع عدم إمامها . كذلك صلب الحرام من
شرابهم .

مسألة :

قال أبو سعيد - رحمه الله - : قد قيل : لا يلزم النساء الإنكار بالقول .
وإن أنكرت بالقول ، من غير تبرج فحسن . وقد قيل : ليس عليهن من ذلك
الإنكار بالقول .

ولا أحب لمن - إذا عذرن عن القول - أن يعرضن أنفسهن للخروج، وفوق
الفتنة ، ويقررن في بيوتهن ، كما أمرهن الله .

مسألة :

وفيمن قال له جماعة عنده : هاهنا نسمع منكرا ، قم معنا إليه ، فإننا لا نمضى
إلا بك .

قال : إذا لم يعلم كعلمهم ، ولم تقم عليه الحجة بقولهم ، لم يكن عليه ذلك عندى .
فإن كانوا حجة ، فقد قامت عليه الحجة . وكان عليه أن يمضى معهم .

* * *

باب في إنكار المنكر في المحاربة وما يجوز من ذلك

سئل عن رجل يفتي ، فأنكر عليه منكر . هل يجاهده على المنكر ؟
قال : مع أنه قيل : ينكر عليه بما قدر ، بفعل أو كلام ، أو نية . وقال : مع
أنه قيل : إن الممتنع بالمنكر بلا محاربة ، يعاقب بالأدب والحبس . ولا يسأم له
من ذلك .

ولعل معنى الاختلاف إنما هو في هذا . ولعل بعضا يقول : إن ذلك لكل
من قدر عليه . وهذا عدى إذا امتنع بمنكر ، لا يجب فيه عليه القتل
إلا بالمجاهدة .

وأما إن امتنع عن شيء ، قد وجب عليه ، مثل قود قد وجب عليه ، فامتنع
منه .

مسألة :

وجدت أن كل ممتنع ، مما يجب إنكاره عليه ، يقال المشركين ، فهو حرب لهم .

باب ما يجوز لمنكر المنكر

أبو المفذر : وليس للزعمية في إنكارها ، بغير رأى أمرائها ، ضرب أحد من أهل المنكرات ، إلا ما لم يمتنع من المنكر الذي وصفناه إلا به . وكل ممتنع مما يجب إنكاره عليه ، يقتال المنكرين عليه ، فله ضربهم .

مسألة :

أبو المؤثر : إنه أمر بضرب قوم ، كانوا في المنكر . وذلك أنه كان يدل على السلطان بذلك . ثم قال لما : إنه استحلهم من ذلك .

وأما نحن فنقول : من لم يستحلهم من ذلك ، لم يكن عليه من ذلك بأس . إن شاء الله .

مسألة :

ومن غيره : قال محمد عبد السلام : ويجب إنكار المنكر على من شهد ذلك ، من قائله ، أو رآكبه ، أو فاعله . وذلك مع القدرة والمكفة ، على كل بقدر طاقته . ويخرج ذلك على الإجماع : أن من قدر على الإنكار ، فلم يفعل ، كان هالكاً بذلك ، ولفاعله مشاركا .

فإن أنكر عليه سلم من الهلاك ، ومن المشاركة في المعصية . ويكون ذلك بعد اجتناب المنكر ، والإنكار على أهل المنكر ، أنه قد جاء : لا يجوز لأحد أن يأمر بالمعروف ولا يفعله ويفهى عن المنكر ، وهو يفعله . فقد روى عن أبي بكر - رحمه الله - أنه قال : لعن الله الأمرين بالمعروف ، التاركين له ، والفاهين عن المنكر ، العاملين له .

وواجب إنكار المنكر ، على كل مسلم . وهو فريضة . وأشد فريضة على من قطع الشراء على نفسه ، أو على من عرفه ، إلا أن يجيء حال ، يجوز له فيه التقية . فمعد التقية معذور . والله أعلم .

مسألة :

وقيل : يجوز للقائم بالأمر أن يستعين بعاص على عاص ، فيعاقب المستعان عليه ، ويترك الآخر . وكلاهما يستحقان ؛ لثلا يعطل إنكار المنكر ، إذا أمنه على ذلك .

مسألة :

وهمن ضرب صائحة أو نائمة .
قال : لا شيء عليه .

مسألة :

قال أبو سعيد - فيمن وجد منكرا - هل له أن يدنعه بالكذب - إن رجا ذلك - ويقول : أرسلني فلان . أو قال لي فلان : أقول لكم كذا وكذا . وأنفل بكم كذا وكذا . وجاءكم فلان ؟
قال : يجوز له ذلك ، إذا كانت نيته صحيحة .

باب في ذكر المناكر وبيانها وشرطها وأحكامها

مسألة :

أبو المنذر : وعلى الأئمة إنكار سائر المنكرات إلى آخر المسألة ، تقدمت إلى قوله : وحمل السفهاء السلاح في مدنهم ، والفسخ في سلعهم ، وصفاعاتهم ، ومكاييلهم ، وموازينهم ، والتطقيف بها ؛ لما جاء عن النبي ﷺ ، من النهي في بيعهم ، وبيع المنصوب ، وقبضها . وما فيه الضرر بينهم في أوديتهم ، وحدود أرضهم ، وغرس نخيلهم وشجرهم ، وما زادهم ، ودوابهم . وكل ما فيه الضرر بينهم .

وقال النبي ﷺ : لا ضرر في الإسلام ولا إضرار .

وكذلك الأذى لبعضهم البعض ، بأنواعهم وأعمالهم ، وما يقول الأذى منه ، مثل روائح الكنف ، وإشراعتها في طرق المسلمين . وتغطية جوارها ، وتوعيث السلك فيها .

وكذلك ما يجلب من الجور والخفاير ، إلى أرض المسلمين ، وما يحمل من السلاح والكراع ، والمسلات من أرضهم ، إلى أهل حربهم من المشركين . وكل ما تراه الأئمة والأمراء صلاحاً للمسلمين عامة ، من صنع الاحتكار للأطعمة ، وحملها من أرضهم ، عقد الحاجة إليها منه . وما يعود للمسلمين بعزيز دولتهم ، وكسر شوكة أهل حربهم عنهم ، فممنوع ذلك لهم . وعليهم إطفاء البدع في شرائعهم ، وإنكار ما أحدث من الكفائس والبيع ، وبيوت النيران في أرضهم ،

ونحو ذلك ، من المنكرات ، وعقاب أهلها بما ينزجون به عنها ، ويدعوهم إلى القربة منها .

مسألة :

ومن المنكرات : بيع الملامى التى لا تصلح إلا لقلهى البالفين بها . ونحب إبطالها عن حال ما يظلمون به منها ، وإن وجدت مع أطفال أهل الصلاة . وكذلك صب الحجر من أيديهم .

وأما أهل الذمة ، فلا يعرض لذلك منهم ، إلا ما آذوا به المسلمين ، بين ظهرائهم .

مسألة :

فى المرأة تنسل فى الوادى ، وتقرى فى غير ستر . قال : يحتج عليها . فإن لم تنته حبست حتى تنتهى .

مسألة :

فى النساء ، إذا كن يقعدن على الطريق ، ويملن الضياع ، مثل الغزل وغيره . قال : إذا كن يقعدن ويتبرجن ، وخشى منهن شئ من الريب ، أنكر عليهن .

وإذا أمن عليهن ذلك ، لم ينكر عليهن .

ومن غيره :

قال محمد بن عبد السلام : والإمام يفسكر على كل من يعمل المعاصى ، ويترك

الطاعات ، ويتهك المحظورات ؛ لأنه من عمل المماضى ، فقد ترك الطاعات . وهذه جملة تغني عن تفصيل كل ما يجوز .

وينهى عن اجتماع النساء على الشراب ، ومزاحمة الرجال في الطرق والأسواق ، واجتماعهن عند الفياحة ، وينكر الفوح عليهن . يقول روى عن النبي ﷺ أنه قال : صوتان ملعونان في الدنيا والآخرة . وملعون من استمعتهما : صوت مزار ، عند نفقة ، وصوت مرثة عند المصيبة .

والفوح : أن تقول المرأة وتجاوزها الأخرى . والجماعة من النساء يبتحن . قال الشاعر :

وقام على نوح المأكى يلاين الأكف على الجيوب
وكذلك ينكر عليهن الصراخ ، والتزين للطرفات ، وإبداء الزينة .
وأما البكاء على الميت ، فلا بأس به . فقد حفظت عن الشيخ محمد على عبد الباقي . أنه روى عن النبي ﷺ قال - يوم قتل همه حزة - : لـكن غاب اليوم عن حمزة بواكيه . أو قال : لا بواكى له . فأمر الأنصار نساءهم أن يبكين عم الرسول عليه السلام . وهكذا يوجد في جامع أبي الحسن . والله أعلم .

مضألة :

فيمن يقعد على بابه ، قرب منزل قوم ، ويحضره من يحضره .
قال : ليس له ذلك ، أن يقعد في الطريق الجائز ، على غير معنى ، إلا أن يكون لمعنى قريب .

مسألة :

وهل يجوز حبس العبد على لعب القمار ، الذى به يفرمون فيه بعضهم بعضا ،
ويتصاخبون فيه ؟

قال : هذا من المنكر .

فإن امتنعوا ، وإلا جاز حبسهم ، على فعل المنكر . والله أعلم .

مسألة :

أبو عبد الله - هـن أكل الميتة ، من غير اضطرار . فليس يلزمه حبس .
ولسكن يحفى ويقل ، حتى يقوب .

وإن حبسه الإمام على أكل الميتة ، إذا نعد لذلك ، فهو حقيق بذلك ،
إلا أن يكون من أهل الولاية ، فيسقتاب . ولا يحبس .

وإن أصر ولم يتب ، فعليه العقوبة . ولا ولاية له ، ويبرأ منه .

وكذلك إن قال : إن أكل الميتة حلال . فإنى أرى أنه يحبس .

مسألة :

ويمنع مزاحمة النساء للرجال ، والوقوف فى الأسواق ، ومن إلقاء الكساحة
على الطريق ، وعن وضع الأمتعة فى الطريق .

مسألة :

ويمنع المحتكر من الاحتكار . وهو الذى يشتري كل ما يمدم من الطعام
وغيره ، مما يحتاج إليه الناس ، ويمسكه ، ليحتاجوا إليه من بعده .

مسألة :

وعلى الإمام أن يمنع أهل السوق من الغش ، لأن ذلك ظلم منهم ، لبعضهم بعضا .

وكذلك بمنعهم من كتمان العيوب التي يفش بها المقاع ، ويحسن بها السلامة والعيب فيها .

وأما ما يظهر فيها ، مما يكره أن لو كان فيها ، فليس بعيب ، إذا ظهر .

وأما ما يظهره البائع ، من حسن ما فيها ، ويكتم قبيح ما فيها ، مما لا يظهر في وقت البيع . وربما لم يظهر بعده ، فذلك غرر .

مسألة :

ويمنع من حمل المغشوش ، من الدراهم وغيرها ، من الزيف والمكحل من الدنانير وما يضمه أهل الصناعات ، من الأمعة وأهل الأسواق ، ويعاقب عليها ، ويؤجر عنها ، بما يراه زجرا لهم ، وردعا مما هم عليه ؛ لأن الغش منكر ، وظلم منهم لبعضهم بعضا .

وليس له أن يمتنع من المعاملة بذلك المغشوش ؛ لأنها أمقعة وأملاك ، إن كانت مكسورة ، أو فاسدة أو متغيرة ، بفعل أربابها . فإن حقهم لم يزل عنها ، ولا ملسكهم . ولما مع ذلك قيمة .

فإذا وقف المشتري على غشها ، وعرفه البائع ، جاز لهما . ولم يكن للإمام منعهم ، من التصريف فيما أفسدوه .

مسألة :

ومن كتاب الضياء :

قال بشر : كنت مع الفضل بن الحواري ، في سوق صحار ، إذ نادى المفادى على الناس : إن الوالى غدانة يقول : لا تأخذوا المزينة .

فقلت للفضل : هذه حجة لغدانة على الناس ؟

قال : نعم . كما أنه لو نادى في الناس : إن الوالى غدانة يقول : خذوها ، لكان ذلك حجة عليه .

مسألة :

وليس للإمام أن يسعر على الناس أموالهم ، ولا يجبرهم على بيعها ، وليس هذا من أئمة العدل ، وهو مخالف للحق ، لما روى عن النبي ﷺ : أنه سئل عن عام سنة . وإنما سمي عام سنة لشدة غلاء ، لحق الناس فيها ، أن يسعر عليهم الأسواق . فامتنع ﷺ وقال : القابض الباسط هو المسعر ولكن سلوا الله . وروى أن ناسا سأله ﷺ أن يسعر فقال : يأبىها الناس إن غلاء أسعاركم ورخصها بيد الله . وإنى لأرجو أن ألقى الله ، وليس لأحدكم عندى مظلمة ، فى مال ولا دم .

فلا يجوز لهذا الخبر عنه ﷺ أن يسعر أحد على الناس أموالهم . ولا يجبرهم على بيعها ، بغير طيب أنفسهم ، من إمام ولا غيره . ولكن إذا بلغ الناس حال الضرورة ، من الحاجة إلى الطعام ، ومنع أصحابه فى أيديهم ، مع استنفائهم عنه ، وحاجة الناس إليه ، جاز للإمام أخذهم ببيع ما فى أيديهم ، بالثمن الذى يكون عدلاً فى قيمته ، ويجبرهم على ذلك .

فإن قيل : لم منقم من التسمير ، وقد جوزتموه ؟
قيل له : جوزناه في حال الضرورة . والموجب تجويزه ، يميزه في الضرورة
وغيرها . وللضرورات أحكام ، تنافي أحكام الاختيارات .

مسألة :

من الغيباء : ولا يجوز التسمير على الناس ، إذ لو جاز ذلك ، لسعر النبي ﷺ .
وفيه اختلاف . وهذا أصح الأقوال .
وعن عمر - رضي الله عنه - أنه أمر رجلاً أن يبيع زبناً له بسعر ، ثم رجع
إليه فقال : يا هذا بع ما لك كيف شئت .

باب المنع عن حمل السلاح وذكر الحرم

وهل يمنع الناس عن حمل السلاح ، إلا من كان مبايعا ؟
فنعلم بمنع أن يحمل السلاح ، إلا من كان من المبايعين ، أو مسافر متجاوز .
فإنه أبى أن يمنع استحقاقا بمسا أمر به ، أودع الحبس حتى يعلم حدا ما أمر به
وليس يتقص حبه ، لاستخفافه لما أمر به .

مسألة :

الحسن بن أحمد - في الحاكم - هل عليه أن يدور في بلده ، وينظر في مصالحه
وفساد ، فيزيل الفساد والأحداث ؟

قال : إن فعل كان وسيلة ، وهو حسن . وإن لم يفعل ، ولم يعلم بشيء من
ذلك ، فواسع له ، ما لم يصح في ذلك شيء ، يلزمه القيام به .

مسألة :

رجل لقي في الحرم . فيقول : أنا غريب ضعيف ، ولم يعرفه ، ولم يحمله في
السوق ، أيؤخذ ؟

فإن لقي في طريق جائز ، ماض في حاجته ، فيقدم عليه ، وينزل . فإن وجد
فيما يرتاب فيه ، أوصل به إلى الوالي ، وأعلم أمره .

وفى البيهقي . هل يعمسون على حمل السلاح السراري أم لا ؟ .

قال : قد عرفت أنهم يعمنون من ذلك . وقد فعل ذلك المسلمون .

قلت : فالعرب يعمنون من حمل السلاح أم لا ؟

قال : قد قيل بجمع السفهاء ، من حمل السلاح .

وإذا كانوا لا يؤمنون مبهمة ، منعوا من حمل السلاح .

قال محمد عبد السلام : نادى المفادى فى سوق نزوى ، فى زمن الإمام محمد
ابن الخطاب - رحمه الله - وكان ذلك فى سنة ست وثمانين سنة ، بعد ثمانى مائة
سنة من الهجرة : أن لا يحمل السلاح ، إلا معهود فى البلاد والسوق . وكان
الشرارة يزجرون من حمل السلاح شاعرا . وقد عزروا على الشتم والخطأ ، عشر
ضربات . والله أعلم .

* * *

باب في إغاثة المستغيثين وما أشبه ذلك

قال الشيخ أبو الحسن: وواجب إغاثة المستغيثين من الظالمين، لمن يريد ظلمهم والمعونة للمسلمين، على من يريد ظلمهم، بمن استغاث بك فعليك إغاثته . وإن كان المستغيث بالمسلمين، جوف بيتهم، هجم عليهم، بلا إذن، بعد أن يقال لهم: افتحوا الباب . فإن لم يفتحوه، هجم عليهم، حتى يخلصهم من ظلمه . وذلك عند القدرة . وحكم ذلك واجب على القوام بالحق .

مسألة :

ومن أراد استباحة حرمة إنسان، أو الفلك به، ويقربه من يتدر أن يمدحه ويقتله . فعليه أن يفتحه، ممن يريد ظلمه .

وعن صائح يصيح بالله، أو بالمسلمين . وعسى أن يضرب . فقد قيل : إن المستغيث بالله وبالمسلمين، إنه يفاث، ويكون بمنزلة المكر، على من قدر . قلت : فإن كان ذلك الرجل وزوجته .

قال : معى أنه سواء، إذا ثبت في غيرهما، ثبت فيما قلت .

فبعض يقول : إنه لا يلزم أن يفاث الصائح بهذا الصوت، حتى يعلم أنه مظلوم .

قال : إذا تبين أنه غير متكر، لم يكن عليهم ذلك . وإذا لم يعلم ما ذلك، كان على من قدر، لزمه الإغاثة ؛ لظاهرة الدعوة .

قال : وإن كان صبييا، أو بالغا، أو حرا، أو عبدا، فلا أعلم فيه فرقا .

مسألة :

وفي من رأى صديقا في رأس نخلة ، أو غير نخلة . وهو يصيح هل عليه أن
يحدره ، أو يدعو له من يخرج به ؟

قال : إن قدر على خلاص الصبي ، مما يخساف عليه منه الضرر ، كان عليه
ذلك بنفسه .

وإن كان لا يقدر عليه أن يخلصه بنفسه ، وقدر أن يدعو له أحدا بلا مضرة
تلحقه ، أعجبني ذلك ، على سبيل الاحتساب .

فإن تركه فوات ، لزمه الضمان ، إذا كان يقدر على خلاصه .

باب في حكم المسلمين في أهل الخلاف في الدين والطعن على المسلمين

وعن هاشم بن غيلان إلى الإمام عبد الملك : اعلم أنه كان قبلك من أئمة المسلمين ، ممن أدركننا من أدركنهم . وأخبرنا عنهم : أنه أول من ساروا به في الناس ، أن علموم دينهم ، وأظهروا لهم نسب الإسلام . ومن على غير دين المسلمين ، من الخوارج وغيرهم ، لم يدعواهم على ذلك ، حتى دخل الناس في الإسلام منهم رغبة ، ومنهم رهبة ، لم يظهروا إلا ذلك . فلم يكن للمسلمين عليه سبيل ، حتى أماتوا كل بدعة .

مسألة :

وكانوا - إذا بلغهم من أحد ، أنه على غير دين المسلمين - أرسلوا إليه ، فمرضوا عليه دينهم .

فإن قبله ، كان له ما لهم ، وعليه ما عليهم .

وإن أبى إلا أن لا يظهر غير ما عليه دين المسلمين ، أمروه بالخروج من بلادهم .

فإن خرج تركوه . وإن لم يخرج ، ولم يقب ، لم يقادروه على ذلك ، وأكرهوه على قبول الإسلام .

مسألة :

وعنه : وإنه بلغنا أن قوما من القدرية والمرجئة بصحار ، قد أظهروا دينهم ،

ودعوا الناس إليه . وكثر المستجيبون لهم ، وقد صاروا بتوأم وغيرها ، من هان ، فيحق عليك أيها الإمام ، أن تذكر ذلك عليهم . فإننا نخاف أن يهملوا أمرهم ، في سلطان المسلمين ، فأمر يزيد ، أن لا يترك أهل البدع على إظهار بدعهم ، حتى يطفى الضلال والبدع ، ويصف لهم الدين ، وإثبات القدر ، فإن قبلوا ذلك . وإلا فاحبس وعاقب . ومن بلغه عنه التمداد في ذلك ، حبسه ، وعاقبه وأطال حبسه ، أحببنا أن نملكك ، ونكتب إليك الذي بلغنا ، وضاعت به صدورنا .

مسألة :

وينهى للسلطان أن يشد على من يقف في الصلاة ، وعلى من يقدم تكبيرة الإحرام ، قبل التوجيه ، ويمنع من رفع الأيدي في الصلاة . وقد كانوا يفسدون على أهل الخلاف ، أن يظهروا شيئا من خلافهم .

مسألة :

أبو مروان - في الذي يخالف المسلمين ، ويضللهم ، ويصفه أحلامهم .

قال أبو المؤثر : يوجب عليه القتل .

وعن أبي زناد : يستتاب ، فإن تاب ، وإلا قتل .

قال أبو مالك : الذي رواه عنه صحيح . وأنا أقول بقول محمد محبوب : إنه

يؤدب الأدب الموجه ، ويحبس ، ويبالغ في النكال فيه .

مسألة :

بلغنا أن سائلا سأل محمد بن عبد الله بن جساس ، عن أمر الجلفدي بن مصمود

- رحمه الله - فقال : ما هذا لك شيء ، فأرسل إليه الجلفندي رجلين ، فقيدها ورفعاه إلى الجلفندي مقيدا . فبلغنا ، أن الجلفندي ، أراد قتله على تلك الكلمة . والله أعلم . ولم أسمع أنه قتله . وذلك أن موسى بن أبي جابر قال له : أن يتكلم مع الجلفندي بشيء يدرأ به عن نفسه . ولعل محمد عبيد الله درأ عن نفسه ، بالذي قال به موسى بن أبي جابر .

مسألة :

الضياء : فيمن شتم الخلفاء ، أو نسبهم إلى الظلم . يعنى أبا بكر وعمر - رضى الله عنهما - فإن الإمام يأخذ على يده ولسانه . وأن لا يظهر أمرا يخالف دين المسلمين . فهذا قول . وإن لم يتب حبس .

وقول آخر : من شتم المسلمين قتل . ولسنا نقول ذلك ، ولكن يشدد عليه .

مسألة :

ومن جامع أبي الحواري : وذكرتم عن أمر القائم الذى قال فيه وارث بن كعب : إنه لم يأمر بقتله .

فالذى بلغنا عن عيسى بن جعفر ، لما قدم العراق ، في زمان وارث بن كعب ، فبلغنا أن عيسى بن جعفر ، لما هزمه الله ، وأظهر المسلمين عليه . وقتل من قتل من أصحابه . وأخذ عيسى بن جعفر أسيرا وحبسوه في سجن سحر . وخرج الإمام وارث بن كعب إلى محاربة عيسى بن جعفر .

فلما بلغ بعض الطريق إلى قرية يقال لها : سيفهم ، فلقبه الخبر بهزيمة عيسى ابن جعفر . فرجع وارث بن كعب إلى عسكر نزوى .

فلما بلغ إلى نزوى ، بلغه أن عيسى بن جعفر في السجن .

فبلغنا أن الإمام قام في الغاس خطيبا . فقال : يا أيها الغاس إني قاتل عيسى ابن جعفر . فمن كان معه قول فليقل .

فبلغنا أن علي بن عزرة ، وكان من فقهاء المسلمين ، قام فتكلم . فقال : إن قتلته ، فواسع لك . وإن لم تقتله فواسع لك ، فأمسك الإمام عن قتله ، وتركه في الحبس .

فبلغنا بعد ذلك : أن قوما من المسلمين . وبلغنا أن رجلا منهم يقال له : يحيى بن عبد العزيز - رحمه الله - وكان من أفاضل المسلمين . ولعله لم يكن يتقدم عليه أحد في الفضل في زمانه بعمان . وذكره بعمان يشابه ذكر عبد العزيز بمحضر موت . فبلغنا أنهم انطلقوا من حيث لا يعلم الإمام ، فأتوا إلى صحرار في الليل ، فقتلوا السجن على عيسى بن جعفر ، فقتلوه من حيث لا يعلم الوالى ، ولا الإمام . وانصرف القوم إلى بلادهم في ليالهم - فيما بلغنا . فهذا الذى حفظنا من خبر عيسى بن جعفر .

وبلغنا أن بشير بن المنذر ، أنه كان يقول : إن قاتل عيسى بن جعفر لم يشم النار . فهذا الذى حفظنا من خبره عن أهل العلم المأمونين على ذلك .

والذى حفظنا من آثار المسلمين ، إذا قتل والى المسلمين في ولايته ، أو قتل قائد المسلمين في مسيرة ، أو قتلت سريته للمسلمين ، أن دماءهم للمسلمين ، دون أوليائهم . وللمسلمين أن يقتلوا من قتلهم ، كيفما قدروا عليهم في غيلة ، أو غير غيلة .

وفي ذلك آثار المسلمين قائمة معروفة . ومن مضى من أوائل المسلمين .
وأنا أكره ذلك مخافة ضياع الكتاب ، قبل أن يصل إليكم .
وأرجو أن هذا مما لا يذهب علمكم - إن شاء الله تعالى - .
وهذا مما حفظنا من قول المسلمين .

وسألتكم عن أمر العترة بن زائدة وكيف كان قتله ؟

فألقى بلغنا : أن العترة بن محمد زائدة ، كان قد بايع المسلمين على راشد بن
الضر الجنداني . وأعان المسلمين بالمال وال السلاح ولما أزال الله ملك راشد بن الضر
الفاسق ، وغير نمعة ، وأظهر الله دعوة المسلمين وكلمتهم .
فلما كان بعد ذلك ، خرج قوم ، من أهل الشرق ، من بني هذيلة وغيرهم ،
بناة على المسلمين . وألقى إلى المسلمين أن أبا العترة بن محمد زائدة مع البغاة على
المسلمين .

فلما ذكروا ذلك للعترة بن محمد . فقال : ومن يقول ذلك ، وإن أخاه مريض
عنده في الدار . فلما هزم الله البغاة ، وظفر المسلمون بهم ، تحقق على أخي العترة
ابن محمد أنه في البغاة . فعند ذلك اتهموا العترة بن محمد بالمداهنة ، لما ستر عليهم
من أمر أخيه .

وكان الإمام يومئذ غسان بن عبد الله - رحمه الله - فبعث الإمام السرية
إلى العترة بن محمد . وكان العترة بمائل . وكان الوالي على سمائل رجلا يقال له :
أبو الوضاح ، فرفع أبو الوضاح العترة إلى الإمام ، وخرج إليه أبو الوضاح معه ،
مخافة على العترة بن محمد من الشرارة أن يقتلوه .

وبلغنا أن موسى بن علي ، خرج مع الشراة . فلما كانوا في بعض الطريق ، في موضع يقال له : نجد السحامة . فبينما هم في مسيرهم ، إذ عرض قوم من الشراة للصقر بن محمد ، فقتلوه وهم سائرون في الطريق . ولم يكن لموسى بن علي - رحمه الله - ولا لأبي الوضاح ، قدرة على منع الشراة ، من قتل الصقر بن محمد . فبلغنا أن موسى بن علي - رحمه الله - خاف على نفسه . فقلت لمن حدثني : فما قال موسى بن علي - رحمه الله - ؟

فقال : إن موسى بن علي ، خاف على نفسه . ولو قال شيئا لقتلوه . فهذا كان قتل الصقر بن محمد زائدة - فيما بلغنا - وحفظنا هذا عن حدثنا ، من أهل العلم ، المأمونين على ذلك .

رجع إلى كتاب المصنف .



باب الحكم في أهل الذمة وما يؤمرون به

عن اليهودى والقصرانى والمجوسى والصابى ، إذا كانوا فى بلاد المسلمين
يم يؤمرون ؟

قال : يؤمرون أن يتزوا بفيرزى المسلمين ، ليعرفوا فيما يجب عليهم ولهم ،
فى الأحكام ، الخارجة من أحكام المسلمين ، فيؤمرون بشد الكسانيج . وهى
الزنانير ، فى أوساطهم ، خيط أو غيره .

وأن يفروا لباسهم ، فتكون أرديتهم مفصلة ، أو مفيرة بما يعرفون به .

وأن يلبسوا شرارك نعالهم عن زى ما يعرف به المسلمون .

وأن لا يلبسوا أكوار عماثمهم على حلقهم ؛ لأن ذلك من زى المسلمين .

وأن لا يطيّلوا شعورهم بما يتزبون به بزى المسلمين ، فيقصروا مقدم شعورهم ،
ويطيّلوا مؤخرها ، إن أرادوا ذلك . ولا يخلقوا رؤوسهم كلها ولا يتزبوا بزى
المسلمين .

ولا يركبون السروج . ويركبون على الأُكُف - إن أرادوا ذلك . وإلا
فلا يركبون .

وأن لا يزاحوا المسلمين فى أوساط طرقهم ، ويلجأون إلى جوانبها .

ولا يلبسون الخفاف إلا مقطوعة إلى الكعبين ، أو إلى ما دون الكعبين .

ويعجبني أن لا يتزبوا بالثقم بما يتزبى به المسلمون ، فيجعلوها ، نها فى أيسارهم .

ولسكن إن أرادوا ذلك فيجعلونها فى أيمانهم .

ومن غيره :

ومن كتاب أبي قحطان ، مما ذكر في كتاب « الفضل » في عهد غسان :

والذي يعرفون به من غيرهم من المسلمين ، يعنى أهل الذمة ، فإنهم لا يفرقون شعورهم ، ولا يمتعون . ولكن يؤمرون أن يقصوا نواصيهم ، ويطيئوا ما بقى من الشعر ، حتى يعرفهم الطارئ . ولا يخضبون رؤوسهم بسواد ولا حناء .

ولا يزاحمون المسلمين في مجالسهم ولا تملأ أصواتهم على أصوات المسلمين .
ولا يدخلون المساجد .

وأما النساء ، فلا يعظفن ، ويجعلن على رؤوسهن علامة يشهرن بها ، حتى يعلن أنهن من أهل الذمة ، ويمهين على رؤوسهن فوق الرداء ، خرقه سرداء ، أو حمراء ، ليمررن بالملك من زى المسلمات وهيئاتهن .

ومن غيره :

وعن أهل الذمة ، يكون في منازلهم ضرب الدفوف ، والدفرة والنصب .
هل يدخل عليهم في منازلهم ؟

فعلى ما وصفت ، فليس لأهل الذمة أن يظهروا الفكر في بلاد المسلمين ،
وينهون عن ذلك . ويدخل عليهم في منازلهم .

وتكسر الدفوف والدمرة والنصب ، إذا كان عليها غفاء .

وتكسر المزامير ولو لم يكن عليها غفاء ، كان معهم أحد من أهل الإسلام ،
أو كانوا وحدهم .

ويسكر عليهم شراب الخمر في ديار المسلمين . ويمقعون من إظهاره .

* * *

باب في الحكم في ترك الفرائض والسنن

ومن ترك الصلاة دائما بتركها ، وهو مقر بالجملة قتل .

وإن تركها ، وهو مقر بها .

فقيل : يعاقب بالضرب والحبس .

قال الشيخ أبو محمد : اختلف أصحابنا في تارك الصلاة عمدا .

فقال بعضهم : يقتل إذا فات وقتها . وبه يقول الشافعي .

وقال آخرون : يضرب حتى يفعلها ، لا يرفع عنه الضرب ، حتى يفعل الصلاة .

أو يقتل بالضرب . وإليه يذهب بعض أصحاب الشافعي .

قال : والفظر يوجب عقدي أن لا يقتل ، ما كان مقرا بفرضها . وإذا جحد

قتل ؛ لأن الأمة اجتمعت أن مؤخر الحج والصيام والزكاة ، لا قتل عليه .

وقد قال أبو بكر - رحمه الله - : لأفعلن من فرق بين الصلاة والزكاة .

والذين قتلهم على الزكاة ، جحدوا فرضها . ولو أقروا لم يقتلهم .

ودليل من قال : إن تارك الإيمان يقتل ، ولا يسد مسده بمال والصلاة كذلك .

ودليل آخر : نهية ﷺ عن قتل المصلين . فدل أن التارك يقتل .

والحجة لمن لم يوجب القتل : قوله ﷺ : لا يحل دم امرئ مسلم إلا بثلاث :

كفر بعد إيمان ، أو زنا بعد إحصان ، أو قتل نفس بغير نفس ولم يدخل التارك

مهم .

مسألة :

ومن دان بترك الركاة عند وقتها ، فإنه يقاتل على ذلك . فإن امتنع ، وحارب

قتل

مسألة :

وأما شهر رمضان، فمن أنكره قتل .

وقيل : لا قتل عليه، حتى يحضر وينكر صيامه ثم يقتل

وأما الحج فليس وقته كوقت الصلاة .

مسألة :

ومن دان بترك الختان، بلا عذر وهو بالغ ، من أهل القبلة، قتل من بعد

إقامة الحججة .

مسألة :

في من ترك هذه العشر السنن التي في الرأس والبدن، بديفونة أو مستخفأ بها،

أو متهاونا ما يلزمه . إن استتيب لم يقب ؟ ولا أرى عليه عقوبة . ولكن يبرأ

المسلمون منه ، ولا يقولونه في بعضها ، ويعفون عنه في بعضها ، ويماقبونه

في بعضها .

قال غيره : إذا ترك شيئاً من ذلك ، بديفونة بتركه ، فقد كفر . ويعاقب

على ذلك

مسألة :

وقيل : كان محمد - خ - سعيد خاله يجبر من ربّي الشوارب ، على جزها .

ولا يذرم .

وأما الحسن بن سمد ، فلم يكن يجبرهم على ذلك .

* * *

باب ما يجوز كسره من آلات اللهو واللعب

عن النبي ﷺ أنه قال : بعثت بمحقق المعازف ، والمزمار ، والمزهر ، وعبادة الأوثان ، وأمور الجاهلية .

والمعازف : كل وتر يلعب به . والمزمار : كل شيء ينفخ فيه . والمزهر : كل شيء يضرب به . وهو العود الذي يضرب به .

وعنه — عليه السلام — أنه نهى عن اللعب بالكعبين .

وفي الحديث : أنه نهىنا عن الكوبة والفنيق .

والكوبة : الطبل الصغير والمخضر . والفنيق : طيور الحبشة .

مسألة :

وعن الدهرة والمزمار ، وجميع الملاهي . هل تسكسر ؟

فأما الملاهي والأصياح والمزمارات ، فإنها تسكسر حيث وجدت ، استعملت ، أو لم تستعمل .

وعن أبي عبد الله : فلا أرى ذلك لكم . ولكن تدفعونه إلى أولى الأمر ، حتى يعاقبهم عليه .

وقول : تسكسر إن كان عليهما لعب ، أو لم يكن .

وقول : تسكسر الدهرة والتعصية ، إذا كان عليها الجماعة والنفاء .

وأما إذا كان وجد وحده ، بلا مهر ولا غناء ، ولا جماعة ، من رجال أو نساء ،

فإن الزمارة تكسر على كل حال ، ولو كان وحده وينكر على صاحبها . وقد
نهى عن الكبارات ، وهي العيدان أيضا .

وقول : إنها الدفوف .

ونهى عن الكوبة . وهي النرد في كلام أهل اليمن .

وقول : هو الطبل .

وقول الخليل : إنه الشطرنج .

وأما القصبه . فقليل : حتى يستعمل عليها الغناء .

وقيل : إذا قصب بها ، وخرج بها ، ذلك على سبيل اللهو ، كسرت ، ولو لم
يكن عليها غناء .

مسألة :

وأما الدفوف ، إذا استعملت من غير شهرة السكاح ، فإنها تكسر إلا أن
يكون عليها الغناء ، فإنها تكسر ، ولو استعملت ، ما لم تستعمل في عرس ،
أو غير عرس ، غنى عليها ، أو لم يغن عليها ، لم يكن ذلك خطأ ولا على كاسرها
بأس .

فمن تشجع ، أخذ بهذا القول ، وكان له في ذلك الثواب .

ومن تورع ، وأخذ بالأول ، فثاب .

وقال من قال : إن الدف يكسر ، حيثما وجد ، من يد العصى وغيره ، لعب

به ، أو لم يلعب به ، غنى عليه ، أو لم يغن عليه ؛ لأنه من آلة اللهو .

وقول : يخرق ولا يكسر ، حيثما وجد .

وقول : حتى يلعب به صبي ، أو بالغ .

وقول : ولو كان يلعب به بالغ أو صبي ، فلا يجوز كسره .

وقول : حتى يلعب به بالغ .

ومن النكتا : أن يكسر : ويبرأ من ضاربه ، إلا أن يضرب ضربة ، أو ضربتين .

أشهره الفكاح ، فلا بأس بذلك . وأما أكثر من ذلك فلا .

مسألة :

في الدر والفضة ، يكون عليها الذهب ، أو الفضة . هل على كاسرها ضمان ؟

قال : مع أنه إذا كان قصد إلى كسر المباح ، لم يكن عليه ضمان ، ما لم يعتمد

لإضاعته .

قلت : فيكسر ، ولو كان كله ذهباً أو فضة ، أنه أن يكسره ؟

قال : هكذا يقع .

قلت : فيجوز أن يخرق العطل من أيدي الصبيان ويكسر ؟

قال : مع أنه قيل ذلك ، حيث ما كان .

ومن غيره : قال محمد عبد السلام : يكسر ما وجد في أيدي الرجال والنساء

والصبيان ، من آلات واللهو واللعب ، وما يلعبون به بينهم ، في بعضهم بعضاً ،

ينهون عنه . ويؤخذ على أيديهم . فإن لم يفتروا عنه إلا بأدب أدبوا .

وعفدي : أن أدبهم أخف من أدب البالغين . والله أعلم .

قال الشيخ : إن محمد بن محبوب ، أجاز لأهل حضرة الموت الآثرات ، أن يتخذوها

لصكرهم ، وتكون علامة للمسلحين . وتكون علامة للاجتماع ، وليعلم عدوهم أنهم غير فائمين ، وأشبه ذلك .

قال محمد بن محبوب : ضرب الطبل لا بأس به . وأما الدهر ، فيخرق الأديم الذي عليه .

ولا بأس أن نضع على السلاح الديباج والذهب والتماثيل من حديد ، فوق البيضة . لا بأس بذلك . فهذا من جامع أبي الخوارى .

مسألة :

حدثني من لا أكذبه ، أنه مر بحرق صحار ، فرأى دهرأ مع رجل ، فكسره فرفع عليه صاحب الدهرة ، مع محمد محبوب . فقال له محمد محبوب : أعطه كسرة الخشبة ، فلم يحكم عليه بفير ذلك .

باب في الصراخ والنوح والزعاق والغناء

وأشبه ذلك من القول

قال أبو سعيد : معنى أنه قد قيل : إن الغناء مكروه في كل شيء ، إلا في أربعة : حدود المرأة ^(١) ، وزجر الدواب ، والتراجيز ، وما كان منها يخرج على الزجر والمناويل ، ما لم يخرج منها على وجه النوح والندب .

قال : والنوح لا يختلف في تحريمه . وأما الندب ، فيخرج معنى الصراخ على الليت ؛ لأنه يشابهه . وأحسب أنه يختلف فيه ، وفي إنكاره ، ولو كان منكرا بإجماع ، لثبت الإنكار فيه بإجماع . وقد ثبت أن النبي ﷺ قال : صوتان ملعونان على لسان كل نبي : صوت مرنة على مصيبة ، ومزمار عند نعمة .

فإذا ثبت في جميع الرنة على المصيبة ، كان ذلك كله داخلا في الكبير .

قلت : فتقول النساء : واه ، هو كالصراخ ، أوويه . قال : هكذا عندي . وهو من طريق القاموس . وإنما النوح أن تقول للمرأة : ثم يبعثون . فيقولوا مثلها . مسأة :

ومما يشكر النوح : أخبرني سعيد بن محرز : أنه هو ومحمد محبوب قالا : إن النوح أن تقول للمرأة ، وتأخذ عابها غيرها ، ويقجاوبا . كذلك النوح .

قال غيره : إني سمعت أن معنى النوح في بعض اللغة : لا راضى بقضاء الله .

وفي موضع آخر : إنه بالعبرانية : إنا لا نرضى .

(١) اعلمه يعني أراجيز النساء ، وقت الدرس . فقد ورد في السنة شيء من ذلك .

مسألة :

وأخبرني محمد محبوب : أن إمام حضرموت سليمان بن عبد العزيز ، كان يجلس على الصراخ النساء الحرائر .

قال أبو المؤثر : نعم . والعبيد .

قال غيره : إن الصياح على الميت بعض يفسره ، وبعض لا يفسره .

وأما النذب ، ففيه اختلاف . وهو أهون من الصياح .

مسألة :

وقالوا : ليس ينبغي أن يجلس مع النائمة ، ولا الباكية ، فإنه مكروه . ويقال : إنه وزر .

وسئل عن النائمة ؛ لأن النبي ﷺ - فيما روى - أنه لعن النائمة . وقول : المستعممة . وهي المتلذذة بالاستماع .

وقول : إن النائمة والنادبة من المفكرات .

وقول : إن النائمة والنادبة ليس من المفكرات . وقد أجاز من أجاز الاستماع ، إذا أراد بذلك تذكرة الآخرة .

ومن غيره : قال محمد عبد السلام : يخرج هدي على معنى القول : إن النبي

ﷺ قال : لعن الله النائمة والمستعممة . وهي المتلذذة بفعلها يقع الوزر .

وأما قوله : وأسأل عن النائمة . فهذا فيه خلل . فمسي أن يكون : وأسأل

عن الباكية ، لأنه أهون . وقد أجاز من أجاز .

وحجة من أجازها ما روى عن النبي ﷺ أنه لما قتل همه حمزة قال : لكن حمزة اليوم لا براكي له . فربنا انصاري يبيكين عم النبي ﷺ . وقد حفظت ذلك شفاهاً عن شيخى . وهكذا يخرج عندي حيث قال : وسل . والله أعلم .

مسألة :

قال أبو سعيد : إن الفناء كبيرة .

ومعنى أنه يختلف في ذلك .

فقال من قال : يستتاب ، قبل البراءة ؛ لأنه لا ينعقد الحكم إلا بعد الحجة .

وقال من قال : بعد البراءة ؛ فإن الحكم قد وجب .

وقال من قال : إن كان وإيا ، استتيب قبل البراءة . وإن كان غير ولى ، برأ منه ، ثم استتيب .

وكذلك عندي الصغار يشبه الفناء .

ويقال : الزمر من فعل الجاهلية .

وقول : إن الفأحة والفأبة من المفكرات .

وأما الباكية ، فليس من المفكرات . وقد أجاز من أجاز الاستماع إلى الباكية ، إذا أراد بذلك تذكرة الآخرة

قال أبو سعيد : قد كره من كره ، الأخذ على فخذ الشعر ، وخاصة إذا لم يكن محمداً في ذلك .

فقيل له : أحسن . فهذا لا يجوز . وأحسب أنه في بعض القول : أنه ليس بمفكر ، إذا أخذ عليه . وذلك عندي ، إذا لم يكن فيه كذب . ولم يكن الأخذ عليه ، يخرج على معنى الهم .

مسألة :

قال أبو سعيد : متى أن الزعاق مما ينكره المسلمون ، ويعاقبون عليه .

وقد يقال : إنه من بقايا أفعال الجاهلية .

قيل له : ففي الحرب ؟

قال : إن كبر كان أحب إلى . وإن زعق ، وأراد بذلك التقوى على العدو ،

واللهيبة له ، والترهيب ، رجوت له السعة في ذلك ؛ لأنه قد قيل عن أبي عبد الله :

إنه أجاز ضرب الطبول ، للهيبة للعدو .

والطبول من المفاكر التي قيل : إنها تكسر ، حيث وجدت . وقد روى

عن النبي ﷺ : أنه رأى بعض أصحابه مسبلا إزاره ، ويتبختر ، ويحفز بين

الصفين عند ازدحام الحرب . فقال رسول الله ﷺ : إنها المشية يفيضها الله ورسوله ،

إلا في الحرب والله أعلم .

وإسبال الإزار من الخيلاء محرم .

مسألة :

فيمن سمع زاعقا . هل يلتصق وينكره ؟

قال : إذا احتمل أنه ممن لا يقدر أن يفكر عليه ، أو أنه ممن ليس عليه

منكر ، أو وجه من وجوه الحق . فليس يلزم ذلك إلا وسيلة إن قدر . وكذلك

في جميع المفاكر . والله أعلم .

باب في الملامى واللعب وما يكره من ذلك وما يحرم
وما يجوز في القعود مع أهله

عن النبي ﷺ : أنه نهى عن اللعب بالكعبين . وكان قنادة يكره اللعب
كله ، حتى اللعب بالحصى .

مسألة :

ونهى عن اللعب بالحصى ، والإمام يخطب .

ومن غيره : اللعب كله منهى ، حيث كان . وأعظمه في المساجد ، والإمام يخطب
في المسجد ؛ لأنه موضع ذكر . والله أعلم .

مسألة

ويقال : اللعب كله مكروه إلا ثلاثة : ملاعبة الرجل عرسه ، والثاني فرسه ،
وتعاهده قوسه .

ولا يجوز لعب الجوبة للهو ، إلا أن يريد بذلك يجرب نفسه ، لمثل حق
يكون ، فيجرب نفسه بذلك ، يرددها الخلفة .

مسألة :

ولعب السيف ، إذا أبصره للهو ، لم يجوز ، إلا أن ينوى أن يعمله للثقافة ،
لحق يكون . ومن أبصر جرى الجمال ، يريد بذلك الفروسية ، لحق يكون فجائز .

مسألة :

قال محمد محبوب : إن ضرب الطبل لا بأس به .
وأما الدهر ، فيخرق الأديم الذي عليه .

مسألة :

أبو المزئر : كان سليمان بن الحكم وبعض الناس ، في بعض قرى صحار
قعودا في الليل ، إذ جاء شباب ، فقدموا قريبا منهم . ثم قبضوا بالكريب .
فقام بعض الشراة لينكروا عليهم . فقال لهم سليمان بن الحكم : اقمدا . فقدموا
إلى أن غدوا . فقال لهم سليمان : الآن فقوموا إليهم .

مسألة :

أبو سعيد - في لعب الصبيان - أيجب إنكاره ؟
قال : يختلف فيه .

فقول : إنه يجب إنكاره نفسه . وليس بقيام حجة على اللبالغ ؛ لأنه غير
مقعد .

وقول : لا يجب ذلك ؛ لأنه وقع من مباح .

مسألة :

عن سعيد بن قريش : إن لعب الشطرنج لا يجوز . وهو من كبائر الذنوب ،
إلا أن يريد اللاعب به تعليم الحرب . ويلزمه في حين المعاينة البراءة ، إلا أن
يأتى بشاهدى عدل : أنه أراد به تعليم الحرب .

وفي كتاب الضياء : إن كان اللاعب به إماما ، نقول : يستتاب ثم يبرأ منه ،
إن امتنع .

وقول : يبرأ منه . وهو كغيره من الرعية . ثم يستتاب . والله أعلم .
وأجازه للشافعي بفتية الحرب . واحتج بأن قوما من الصحابة لم يوه . ومنهم
أبو هريرة ، وسعيد بن الحبيب ، وسعيد بن جبير . وأنه كان يلعب به مسهدبرا .
وكان ابن سيرين يلعب به . ويقول : هو من المقل . ولم يحزه أبو حنيفة .

مسألة :

عن قوما : لا تجوز شهادة اللاعب بالشطرنج قارا . فأما لاعب النرد فرد
على كل حال .

وفي الضياء : إن الشطرنج إذا كان ثمانيا ، لم يحز اللاعب به .

مسألة :

ومما يفكر : الاجتماع على اللهم واللعب ، من البالغين من الرجال والنساء ،
بالدهرة والطبل .

وأما القصة الكبيرة ، فقد أجازوا استماعها لمن تذكر بها الموت والآخرة .
أخبرني زهاد بن الوضاح أنه رأى أباه يستمعها ويبكي .

مسألة :

أبو سعيد : ضبي يقصب ، ورجال بالنون ، ينفون عليها .

قال : إذا كان على القصة غناء من البالغين كسرت .

مسألة :

عن الشيخ أبي محمد : ولا يجوز القعود عند من يعمل المفكرات ، ولا يأتهم . بل يجب عليه الإعراض عنهم ، إلى أن يتركوا ذلك ، إلا أن يكون قعوده عندهم ليفكره عليهم .

فإن أتاها الحاجة ، لا بد له منها ، فلا بأس عليه .

وأما إن أتاها ليتحدث معهم ، وهم يعملون بالمعاصي ، فقد نهاه الله عز وجل . والدليل قوله تعالى : « وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره » وقوله عز وجل : « إذا سمعتم آيات الله يكفّر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم » .

مسألة :

قال أبو سعيد : إذا أتاها ليفكر عليهم ، وهو آمن منهم ، فلم يقدر على الإنكار عليهم ، ولم يقبلوا منه ، لم يكن له القعود معهم ، إلا أن يتقى منهم تقيّة في مفارقتهم إياهم ، في مال أو نفس ، أو دين ، أو كان قعوده معهم من أجل التقيّة . وكل موضع تقيّة ، أنكر فيه العبد بقلبه ، ما يرى من المفكر ، أو يسمع ، أو يخطر بباله ، فهو سالم . ولو أكثر القعود والوصول ، يريد بذلك الدفع عن نفسه ، أو عن ماله ، أو عن أحد ، ممن يلزمه عرله ، والقيام به ، أو عن أحد من المسلمين ، فيما يخاف أن يتولد عليهم من ظلم الظالمين ، لسبب قطيعة ، ومفارقة . ويرجو دفع شيء من الظلم ، بشيء من مواصلته في الظاهر ، وبجوالسته ، ووصوله .

وكل هذا ، إنما يكون على صدق الية الله تعالى . فعلى هذا ، له أعظم الثواب ،
لأنه ربما كان هذا أفضل ، من الانقطاع ، لما يرجى من الدفع عن الوصول ، ولما
يخاف من التسليم ، عند الانقطاع .

فإن كان مفكرهم بدعة من أحد المذاهب ، فحضر لمفاظرتهم مع الرجاء ، أنهم
يقبلون منه ، أو بعضهم ، فجائز .

وإن كانوا في مسجد ، فليكن في عزلة منه ، إذا كان ينتظر الصلاة .
ويظهر مع ذلك الكراهية لمسام عليه .

مسألة :

أبو سعيد - فيمن يظهر الزندقة ، واللعب بالحيال ، ويقتل الأحياء ، أو غير
ذلك من اللعب . هل يحبس على ذلك ؟

قال : هذا يشبه السحر ؛ لأنه قيل : إن السحر إنما يكون حيلة .
وبلغنا أنه قيل : يقتل الساحر ، ويحبس على ذلك ، حتى ينتهي عنه .

مسألة :

ولعب الزنج والهند ، تسكسر دهرتهم .

قال : إلا أنفا أدركنا هؤلاء بصحار المطار ، وأصحابه لا ينفونهم من ذلك ،
مع الولاة والأئمة والله أعلم ما كان مذهبهم في ذلك . وذلك على عهد موسى
ابن علي وسليمان بن الحكم والوضاح بن عتبة وغيرهم . كانوا يفعلون ذلك ، في
عسكرهم بنزوى ، مع المهدي بن جعفر .

مسألة :

وقيل : استماع اللهم صيغة . والجلوس معهم قسوة . والعمل به كفر . ونهى
الفبي عليه السلام عن حضور اللعب والباطل .

مسألة :

والعمود عند من يقرأ القرآن ، بألحان ومزامير ، فلا يحل . ولا كرامة لهم
حتى يقرأوا قراءة المسلمين . كما كانوا يقرأون . تغشع جلودهم وقلوبهم لذكر الله .
وقيل : نظر إياس بن معاوية ، إلى رجل يغنى بالقرآن . فقال : يا هذا إن
كنت لا بد مغنيا فبالشعر .

فقال له الرجل : أليس الفبي عليه السلام يقول : ليس مغنا من لم يغنى بالقرآن ؟
فقال له : إياس إنما أراد الفبي عليه السلام : أن ليس مغنا من لم يستغن بالقرآن .
ألم تسمع حديثه الآخر : من حفظ القرآن ، فظن أن أحدا غنى له . أما سمعت الشاعر
يقول :

تغفينا بذكر الله عما تراه في يد المتمواينا

وقال الراجز :

والغانيات طالما غفينا

قلت : بلى .

قال : هذا من ذلك .

فقال : أحسن الله إنشادك أبا وائلة .

وفي حديث حذيفة : إن من أقرأ الناس للقرآن مغافقا ، لا يدع منه واوا
ولا ألفا إلا يلقيه . كما تقلب البقرة الحلاب بلسانها . نسخة : بأسنانها . اللقب الذي
يقول : لقب هذا الشيء وقطعه ، بمعنى واحد . والحلاب : السكّال والحشيش .

مسألة :

ولا بأس بالجلوس مع قوم يضحكون ، في غير محرم ، مع المزاح الجائز .
فأما إن كان هو يبطل ؛ أو ضحك بفحش ، فلا يجوز لمؤمن أن يقعد معهم .
وعليه أن ينسكّر عليهم ، أو يقوم من عندهم ، إلا أن يكون مقهورا فالمتهور
معذور ، إذا لم يمكنه الإنكار والخروج .

مسألة :

ومن رأى صبيانا ، يلعبون بالجوّز ، ويقومون بعضهم بعضا ، فأطعموه ،
فلا يجوز ذلك ، ولو كان فيهم ولد له .
وكذلك لو كانوا بلغا ، فأطعموه منه ، لا يجوز ، وهو حرام . والقمار لم
يجزه أحد .

باب في أهل الشراب وجسهم

وما يجوز من ذلك وما لا يجوز

ومما ينكر : الاجتماع على الشراب ، ولو كان من أديم يوكأ ، ويعاقب عليه بالحبس .

مسألة :

وقد وجدناهم يتعمهون للواضع ، المعروفة بالجماعات . فإذا وجدوا الجهال ، فيهم التغير من الشراب وريمه ، أنكر عليهم وحبسوا .

قال أبو سعيد : عرفنا أنه إذا كان أحد متهما بالشراب في الجماعات ، أو شرب النبيذ الحرام ، من الجر وغيره ، ووجد فيه رائحة الشراب ، إنه يحبس ؛ لأن الاجتماع على الشراب المسكر منكراً ، ولو كان في الأصل حلالاً أعنى النبيذ وشرب النبيذ الحرام ، من نبيذ الجر وغيره من المسكر .

فإذا ظهر أسباب التهم ، على التهم ، كان حبسه على التهم .

مسألة :

ورجل اتهم بشراب النبيذ ، فأمر به غير عدل يشمه ، فذكر أن رائحته رائحة نبيذ .

قال : إذا خرج منه رائحة النبيذ حبس . ويقبل على المتهم قول متهم مثله .

قلت : فإن شمه الوالى ، ووجد فيه رائحة النبيذ ، يقتيد أم يحبس ؟

قال : يحبس .

مسألة :

رجل أقر أنه يشرب النبيذ .

قال : إذا شرب من النبيذ المحرم ، ضرب على إقراره بفعل الدهشية .

مسألة :

أبو سعيد - في الصبيان ، إذا اجتمعوا على الشراب للنبيذ المحرم . هل ينكر عليهم ويحبسون ؟

قال : إذا اجتمعوا على الشراب الفاسد ، مما هو حرام في الأصل ، يهتدى على حال .

وإن كانوا بحد ، من يخاف منهم ، عقد الاجتماع ، مما يخاف من الباقين ، من الفساد ، وممانى اللهو . فقد قيل : ينكر عليهم ، ويهددون ويحبسون ، على غير معنى حبس العقوبة التي تجب على الباقين ، في مثل بيت ، أو مجلس الحاكم ، لينتروا عن ذلك . وإن كانوا أطفالا ، لا يخشى منهم ذلك ، أمروا بتركه ، وهددوا بالقول . ولم يبلغ بهم إلى عقوبة .

مسألة :

وإذا وجد الجهال منهم التغيير من الشراب ، أو رائحته ، أنكر عليهم وحبسوا .

وقيل عن أبي الحواري : إنه لا يحبس من وجد فيهم رائحة النبيذ ، إذا لم يكن

فيه تغيير .

وحفظ لنا النقة عن الإمام راشد سعيد - رحمه الله - أنه حبس أبا المعمر ،

على رائحة النبيذ بلا تغيير ، فسئل عن ذلك .

ومن غيره :

ومن جامع أبى الحواري: ومن الريب التي يتكبرها الولاة : الريب من الرجال والنساء ، فإن ذلك مما عليهم إنكاره ، إذا رفع عليهم .

وإن وجد المريب ، من الرجال ، مع المريبة من النساء ، في المواضع التي يمكن فيها الريبة ، أخذوا وعوقبوا بالحبس .

فإن عاد أو أحدهما ، كانت عقوبتهما أطول .

وإن وجدا يماسان ، بما دون ما يلزم به الحد ، أثقل قيده ، وأطيل حبسه كذلك .

والنساء إذا كانت امرأة ، منسوبا إليهما ذلك . فلا بأس أن يتعاهدا موضعها ، من غير أن يدخلوا عليها منزلا ، إلا بإذن .

وقد كانوا إذا كانت المرأة ، من أولاد المسلمين ، ووجره الناس يسترونها ، ويطلقونها ، يأخذون الرجال .

وليس ينبغي لأحد أن يخرج برأيه ، إلا أنه إذا تمادى في ذلك ، أطول عليهم العقوبة ، رجلا كان ، أو امرأة .

وكذلك المتأثثون من الرجال ، إذا عرفوا بذلك ، أنكر عليهم .

وكذلك المتهمون بالجمع بين الرجال والنساء على الريب ، تلزمه العقوبة إذا عرف بذلك ، أو وجد ذلك في مثله ، رجلا كان ، أو امرأة .

ومن عرف أنه يؤوى الأعوص ، ويستتر مرققات الناس في منزله ، تعبين عليه مرة بعد مرة ، بعد تقدم السلطات عليه ، عوقب بالحبس ، حتى ينتهي .

ومن وجد السرقة في يده ، كان عليه ما على المتهم وإن كان نساء ، يجتمعن على الشراب ، أنكر عليهن كما يفكر على الرجال .

وإن كان رجل ، يتهم بالهيبان ، وبأن عليه سبب في ذلك . فوجد في موضع ريبة ، مع صبي ، لا يمنع نفسه ، أو صبي يتهم بذلك ، أنكر عليه ، وعوقب بالحبس .

* * *

باب ما يجوز كسره من آلة الشراب

أبو سعيد - فيمن وجد نبيذ الخمر - هل عليه أن يهرقه ؟
قال : الخمر إذا كانت في يد أهل الصلاة ، أهرقت إذا قدر عليها .
قلت له : فالإناء الذي فيه الخمر . هل يجوز كسره ؟
قال : إذا كان ملكاً لأهله ، لم يحز كسره إلا بعملة .
فإن خيف من أصحاب الخمر ، إن ترك بحاله ، عملوا فيه .
فإذا كان ذلك في السكارين ، أو ما يشبههم ، ممن يداوم ذلك ، كسرت آنيتهم ،
لئلا يقيموا بها على الحرام .

فإن كان ليس بهذه المنزلة ، لم يكسر إناءه ، إذا كان مما ينفع به ، ويكون ملكاً .

فإن لم يوجد فيه خمر قائم ، غير أنه كان فيه . فإذا كان من أهل التهم الذين
يقومون بها على الحرام ، جاز ذلك على هذا المعنى ، كان حيفئذ فيه الخمر ، أو لم يكن
فيه . ونبيذ الخمر معناه ، كان خمرًا أو تمرًا . فمضى أنه في قول أصحابنا : إنه حرام ،
يهراق . ويجوز فيه وفي آنيته ، ما يجوز في الخمر ، على ما مضى من القول
في الشريعة .

مسألة :

قال : وعرفت أنه يحبس الذي يوجد في بيته الخمر النبيذ . والله أعلم .

مسألة :

وكل ما لم يكن في قرينة ، أو دن امشعل بركاء ، فهو منكرو .
ولا يجوز في شيء من الجرار ، ولا القرع ، ولا الزجاج .
وما وجد من ذلك كسر ، إلا الزجاج . فقد كره بعض المسلمين كسر الجرار
الخنفر ، وإهراق ما فيها من الشراب .

مسألة :

وجدت من كسر قرعة ، لأحد فيها نبيذ غرقها . ووجدت أن أواني الصيني
والزجاج ، إذا وجد فيها النبيذ الحرام ، فلا تسكسر إلا من بيت خمار .

مسألة :

عن أبي عبد الله - في الشاري هل يفرم كسر الجرار الخنفر وغيرها ، من
الخنفر والصيني ، فإذا وجد فيها شراب ، من الحرام ، فلا أرى بأساً في كسرها ،
وما أحقها بذلك . ولا غرم عليه .

فإن جاء رجل أو امرأة قتال : الجرة لنا ، وهما ليسا ثمة .

فإن أقر الذي وجدت عنده بأحدهما ، وحضر المدعى لها . واحتج أنه لم يدفعها
ليعملوا فيها ، وأنها أخذت بلا علمه ، فليمسك عن كسرها . ثم صح بشاهدي
عدل : أنها له ، فعلى من كسرها الفرغ ، إذا احتجوا أنهم لم يدفعوها ، ليعملوا
فيها الشراب ، مع أيمانهم بالله ، ما دفعوها إليهم ، ليعملوا فيها الشراب .

وإن احتج من وجدت عنده ، ونهبها الشراب ، أن ذلك ليس بشراب .
وإنما عملوه خلا ، ولم يحدوم يشربون .

قال : هم مأمورون على ذلك ، فلا تكسر .

قال : وإن كانوا يشربون منها وقالوا : إنما عملناه خلا . ثم بدا لها أن
نشرت منه . وكذلك المشاعل والدنان والقرب .

فأما ما لا يوكأ عليه من المشاعل ، وليس عليه رأس يربط عليه ، فلا بأس
بخرقه .

وكذلك المشاعل المضاعفة . وما كان من جلود الإبل والبقر والحمير ،
فلا بأس بخرقها .

وأما ما كان موكأ عليه ، والدنان والقرب ، من جلود الغنم ، فليس لهم أن
يخرقوها .

ومن غيره :

ومن جامع أبي الحوارى : وعن الذين يبيعون ذلك من الرجال والنساء .
هل ينسكر عليهم ، إن كان أحدهم ولاية ، عوقب في ذلك ، حتى يقرب ويستغفر
ربه .

ومن لم تكن له ولاية ، ورآه أحد من المسلمين يبيع الباطل ، أمرهم بتقوى
الله ، وترك اللعب ، وأنكر ذلك بقلبه أجزاه . ومنه :

قال محمد محبوب : أخبرني أبو صفرة عن محبوب . أنه كان يكسر ما وجد
فيه النبيذ ، ومن جرار الخضر ، وغيرهما من الجرار .

ومن غيره .

قلت : فالإناء إذا لم يوجد فيه خمر قائم ، غير أنه قد كان فيه هل يجوز كسره
إذا كان لم يعمل الخمر ؟

قال : إذا كانوا من أهل التهم ، معروفا أنهم الذين يتجراؤون على الحرام ،
جار ذلك على هذا المعنى . كتاب فيه نهيذ الحرام ، أو لم يكن فيه .
رجع إلى المصنف ..

باب في المهجوم على المحدثين وأهل الشراب^(١)

وما يجوز وينبغي من ذلك

عن الحسن بن أحمد - فيمن أحدث واستقر ، واتهم أنه في منزل .
فالذي عرفت أن أهل الأحداث يهجم عليهم ، وأهل الدين لا يهجم عليهم
في منازلهم .

فأما صاحب المنزل ، فلا يلزمه حبس في ذلك ، ولا يمين ، إلا أن يصح عليه
أو يتظاهر عليه ذلك . فللحاكم أن يماقيه .

مسألة :

وفيمن صح عنده باطلة ثمانية في بيت منكر غير ظاهر ، وهو يخاف إن
استأذن في الذي يراد منه العقوبة . هل له أن يتقحم ؟

قال : قد قيل : له أن يدخل ، إذا أشعرهم أنه يدخل ، ولو لم يأذنوا .
وقيل : لا يدخل إلا بإذن .

مسألة :

الشيخ أبو محمد : اتفق أصحابنا إلا من شذ عنهم بقول : لا حمل عليه . إن
للإمام والحاكم أن يهجما على السارق ، والقاتل الممتنع في بيته ، أو أئمنه الذي
كان قبل ذلك له ، ومن كان في معفاهما من المتمردين ، في إخراجهما ، إلى حيث
ينصف الحاكم منهما .

(١) و نسخة : المنكر ، بدل : الشراب .

وأجمعوا على أنهم لا يجمعون على مدين ، استعدانه برأى صاحبه . ولوتولى
برفعه .

والفرق بينهما : أن الغريم ليس بمتعدي . فلا يروع كالمتعدي بالهجوم عليه
في أمنه ، كما يهجم على أهل المنكرات .

الدليل : قوله ﷺ لبلال - حين قال له - : إن طولبت بالدين فتقوار .
وكان أمره استئذانا له أن يقواري . فلو كان القواري لا يستر بلالا من الغرماء ،
لم يأمره به .

وقال في المتعدي : لعن الله من أحدث حدثا ، أو آوى محدثا . فمنع أن يؤويه
أحد .

مسألة :

الحسن بن أحمد - في رجل يبلغه أن في بيت جماعة على شراب . هل يدخل
عليهم ، بغير إذن . فقد قال ، من قال : إذا بان لهم دلالة ذلك ، وأخبروا أن في
البيت ريبة أو منسكرا ، فاستأذنوا ، فلم يؤذن لهم ، إنهم يدخلون بغير إذن .

وقيل : لا يدخل إلا بإذن

وكذلك لهم أن يقسلفوا الجدار ، إذا استأذنوا ، فلم يؤذن لهم . ولا يحدثون
في جدار ، ولا في باب حدثا ، إلا أن يكون فيه حرب المسلمين . ويباينونهم بالحرب
على منكرهم ، فإنهم يحتالون على كسر شوكتهم ، بكسر جدار ، أو غيره . وإنما
يقصدون بكسر الجدار وكسر الباب ، إذا تحصنوا عنهم بذلك . وإن كانوا
يقدرون عليهم ، بغير كسر الجدار ، أو الباب ، فلا يفعلوا شيئا من هذا .

مسألة :

أبو عبد الله - في أهل الريبة ، إذا رأى علامة ذلك ، وأخبرهم ، فلمهم أن يستأذنوا . ثم يدخلوا . وإلا فلا .

قلت : أرايت إذا كان ذلك ، فقسور الحائط ، فشر عليهم صاحب المنزل السلاح . أيكون محاربا ؟

قال : لا تحاربوه في منزله .

قلت : فإن قصد إليهم بالسلاح ؟

قال : يحاربونه في منزله .

قلت : فإن دخلوا بإذنه ، ثم شر عليهم السلاح ، فلمهم أن يحاربوه .

وإن لم يمكنهم أخذه ، بدون ذلك ، فليقموا .

فإن شر عليهم السلاح ، غير رب المنزل ، فهو مثل رب المنزل .

مسألة :

فيمن حكم عليه بدين ، فأمر بتسليمه ، فتوارى في منزله . أيجوز المهجوم عليه

في منزله ؟

قال : فيه اختلاف .

فقول : يجوز المهجوم عليه .

وقول : لا يجوز .

فوجه الأول : أنه تولى عن حكم الحاكم . ولا يجوز له التولى عنه .

ووجه القول الثانى : أنه لما كان الحق الذى عليه ، لا يحسوز الهجوم عليه باتفاق ، قبل الحكم ؛ لأنه جائز ؛ لأمر النبى ﷺ لبلال بالحوارى ، فلا يحسوز الهجوم ، ولو كان بعد الحكم . والله أعلم .

ومن جامع أبى الحوارى :

قال أبو المؤثر : إذا كان أهل الريب ، من أهل الملامى ، مثل المتأنشين ، واللاميين ، والمتهمين بالنجس ، أو يكاد أن يظهر ذلك منهم ، ولو كانوا من أهل البلد . وإنما هم غواة ، يظهرون الفساد فى القرية ، فلا بأس أن ينفوا منها ، وهم صاغرون .

ومن غيره :

قلت : ما تقول فى لعب الصبيان . يكون منكرا ، يجب إنكاره ، كما يكون من البالغ أم لا ؟
قال : يختلف فى ذلك .

فقال من قال : يجب إنكاره ، وإزالته نفسه . وليس بقيام حجة على الفاعل ؛ لأنه غير متعمد .

وقال من قال : لا يجب ذلك ؛ لأنه وقع على غير مباح .

باب التعزير لأهل المنكر

وصفة وما يجوز

كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري : إذا رأيت الخصم ، يعتمد الظلم ، فأوجع
رأسه

وكان لعمر درة يؤدب بها . فللحاكم أن يتخذ درة ، يؤدب بها ، يرهب السفهاء .
وفي المتشبهين من الرجال والنساء . هل يضربون بالسياط حتى يفتنوا ؟
قال : يحبسونه على ذلك فإن انتهوا ، ورجعوا إلى زنى الرجال ، وإلا أطبل
حبسهم .

فإن غازروا ، ضربوا على المفاخرة .

قلت : مؤثر أم غير مؤثر ؟

قال : ضربا يذمى به على وجه التعزير .

فإن ضرب بما يستحق من الضرب ، فإت منه على وجه التعزير ، من الحاكم ،
فديقه في بيت مال الله .

مسألة :

وقيل : العبيد يضربون ، ما دونه الحدود ، على أذبارهم بالعصى .

وإن ضربوا بالسوط ، فرأى الحاكم ذلك ، لم يقدح ، لأن الحر ، إنما هو يازه
عن ذلك ، أن يفرش بالعصى على دبره ، وإن ضرب الحر على دبره . فأنك أعلم .
ويعجبني أن يلزم الغلمان ، إذا تعدوا في ماله .

وإن لم يعتمد لذلك ، أعجبني أن يكون في بيت مال الله .
ويجبني - إذا ثبت له ضمان ذلك - أن يكون عليه التعزير بحاله ، إذا أمن
عليه في التعزير ، مع الحدث المتقدم عليه . وكان يحتمل ذلك كله .
وفيل : تعزير العبيد ، أقل من تعزير الأحرار :

مسألة :

من التاج : ولحاكم أن يضرب على الأدب .
وحفظ لي بعض أصحابنا : أن ضرب الأدب غير شائن ، ولا مبرح ، أى غير
مؤثر . وأن أكثره ثلاث ضربات .

وسئل بعض العلماء عن الإمام - إذا ضرب الواحد من الرعية ، أكثر من
عشرة ، وخمسة عشر سوطاً ، أيسكون عليه ضمان ؟ وفي أدبه لهم ، حد محدود ؟
أم على قدر ما شاء الإمام من ذلك ؟
قال : الذى عرفت أن ذلك جائز . ولا ضمان عليه فيه . والله أعلم .

مسألة :

من الضياع : وإذا تعدى رجل على رجل ، فى نفسه وماله ، نفية الأدب .

مسألة :

وإذا وجب على أحد شئ من العقوبة ، فعاقبه الحاكم بغيرها خطأ أو عمداً .
فما ثبت من الحق ، لا يزيله شئ من الباطل ، نعمداً ولا خطأ .

مسألة :

روى من همر - رحمه الله - أنه ضرب مملوكة بالدرّة . وقال : اكشفي عن
فخاعك .

وعن زيد بن خالد : رأى عمر بن الخطاب ، وقد ركم ركنين بعد العصر ،
فشئ إليه ، حتى ضربة بالدرّة .

وروى : أنه رأى امرأة متزينة ، وخارجة ، فلعله ضربها بالدرّة ، على ما قيل .
وقال : تزنيين وتبرزين اتفتني المسلمين ، ويطمع الذي في قلبه مرض .

مسألة :

أكثر التعزير أنقص من أقل الحدود وأقل الحدود : أربعون سوطا . حد
العبد في الخمر إلى الخمسة والثلاثة ، أقله مثل من يجمل على الفاس بلسانه . مثل قوله
لرجل : الخائن والكلب والثور والمولى .
وإن قال ذلك لمسلم ، كان أشد وأكثر .

مسألة :

قال أبو المؤثر : وذكر لي : أن الإمام الصلت بن مالك ، ضرب عبدا الله
ابن نصر خمسين سوطا . ولم نعلم أن أحدا من المسلمين عاب عليه .

مسألة :

وقيل : إن رجلا طعن رجلا ، فأمر به الإمام المهنا بن جعفر ، فجلد سبعين
سوطا . وقال : أتسفك دماء المسلمين على بابي ١٩

ومن غيره :

ومن كتاب أبي الخوارى : وللتحاكم أن يضرب على الأدب . وحفظ لى
بعض أصحابنا : أن ضرب الأدب غير شائن ، ولا مبرح ، أى غير مؤثر . وأن
أكثره ثلاث .

ووجدت بخط الإمام : راشد بن سعيد - فيما كان يسأل عنه - : وعن الإمام ،
إذا أدب عسكره ، فى سائر ما يريد ، أن يزجرهم عنه ، فيما يلحقهم فيه ضرر ، أو
إثم ، أو وهن فى الدولة ، فضرب الواحد منهم أكثر من عشرة أسواط وخمسة
عشر سواط ، تكون عليه فى ذلك ضمان أم لا ؟ وفى أدبه لهم حد معروف .
أم على قدر ما يرى الإمام من ذلك ؟

الذى عرفت : أن ذلك جائز له ولا ضمان عليه فيه . والله أعلم .

مسألة :

من الضياء : والتميز على قدر الفاعل ، وعلى حسب ما يرى أنه يردعه ،
من قول ، أو ضرب قليل ، أو كثير ، على قدر جسمه ، وضعفه وقوته . وعلى
ما يراه الإمام

مسألة :

أبو سعيد : قلت : فما يخرج قول من قال : لو أن إماما ترك التميز ، ولم يقيم
إلا الحدود ، لكان سالما .

قال : إذا تركه ناظرا لما يقوله معه ، فلا يعجبني ذلك ، إنه يكون يعين على
ترك الفساد ، الذى همل بإزالة الأئمة . وانفقوا عليه ، فيمزم على تركه ، وهو قادر .

مسألة :

في جلد التعزير على التهمة . فليس الجلد بالتهمة . ولا عرفنا ممن مضى ، إلا بالإقرار من المتهم ، بما يستحق التعزير ، أو بشاهدى عدل ، يشهدان عليه بما يستحق به .

مسألة :

فيمن غازر أصحاب الحاكم . فإذا امتنع عن أمرهم ، فما يؤمر به من الحق ، بعد أن يصدرهم لذلك ، فيستحق الحبس الطويل ، والعقوبة الموجهة ، على قدر جهله في ذلك وزاته .

مسألة :

فإن شمر السلاح عليهم ، كانوا شراة ، أو غير ذلك . فإن شمر عليهم السلاح ، في سوق من أسواق المسلمين ، عوقب بأوجع العقوبة ، حتى ينتهي . ويكون نكالا .

وأما إذا شمر عليهم السلاح ، على الشراة ، إذا أمروه بالمروف ، ونهوه عن المنكر ، فهذا أعظم جرما ، وأشد إثما ، وبسقةصى في عقوبته ، إذا صح ذلك عليه ، بالحبس والضرب .

فمن ضرب رجلا ، أقر بذلك ؛ وأبصر به أثرا يعزر . فنعم يلزمه التعزير ، إذا أقر بذلك ، وإذا كان في مجلس الحكم .

وإن كان في غيره ، وأبصره . فتقيل : بمنزلة مجلس الحكم .
وتقيل : إنما هو شاهد .

قال : ونقول في هذا : إن عليه التعزير ؛ لأن الوالى راع . والراعى ناظر
في أمور رعيته .

مسألة :

وهل يسمع الحاكم أن ينفو عن بعض ، ويقدم عليه ، ويعزر غيره ؟
فنعم له ذلك ، لأنه ناظر . وإنما يلزمه إنفاذ الحدود .
وأما التعزير والحبس ، فعلى قدر الفاعل والتمهم بها .
وقد يحبس واحد ، ويعاقب إذا عرف بالجهل . ولا ينبغي أن ينفو عدا ، من
أجل قده ، ويحس آخر . ويطلق بلا عقوبة ، على مثل ذلك الحدث . وذلك لمن
لم يعرف بالجهل والله أعلم .

* * *

باب ما يجوز من العقوبات من المحدثين وأهل المنكر

أحمد محمد بن خالد : رجل اتهم أنه فعل منكرا ، أيقظ أم لا ؟
قال : أرأيت والدي أمر بعبد فقمط .

مسألة :

رجل وجب عليه الحبس . أيجوز أن يطوق بحبل ، ويؤمر به إلى الحبس
أم لا ؟

قال : إذا كان ممقعا ، فقد أخبرني أبو علي بجواز ذلك .

مسألة :

وجائز أن يُغل الرجل ، إذا استوجب ذلك .
قال ابن عباس : جز اللحية لا يصلح للمقوبة ، ولا جز الرأس .

مسألة :

قال الشيخ أبو محمد : وعن المسلمين هل يعزرون بالفعال ؟
قال : كله ضرب . والمأمور به : أن يكون بالدرة .

مسألة :

ورجل ادعى عليه قبيح ، وهو يذكر بالسوء ، وصل إليه لوالى ، فلبيه ،
وحدثه . وهو غير ممانع له . هل عليه إثم ؟

قال : لولا الأمر أن يؤدبوا الرعية ، بغير إفراط ولا تفريط ، على قدر احتياجها .

في جنائيتهم . ونحن لا تأمر في ذلك بشئ . ، إلا أن على الولاة النظر والاجتهاد ،
في مصلحة الرعية .

مسألة :

في جماعة أرسلهم الحاكم ، أن يحضروا رجلا ، قد أحدث حدثا ، فامتنع .
قال : لمجبنى بأن يؤخذ ، إن امتنع عن الوصول إلى الحاكم .
فإن كان ممن قد جعل لهم الأدب ، ضربه على امتناعه .
وإن لم يكن جعل لهم ذلك ، ولا أخذ منهم ، تعاونوا عليه بغيرهم ، حتى
يغلبوه .

فإن لم يمكنهم ذلك ، تشاوروا في أدبه وضربه .

فإن أذن لهم ، ضربه على امتناعه .

فإن لم يكن ، جعل لهم ذلك ، ولا لأحد منهم ، تعاونوا عليه بغيرهم ، حتى
يغلبوه .

فإن لم يمكنهم ذلك تشاوروا في ضربه .

فإن أذن لهم ، ضربه حتى يقبضهم على ذلك ، إلا أنهم يستوثقون منه ، إذا
ثبت عليه .

وقيل : إلا أن يرى ذلك الحاكم ، في مخصوص قد رآه . فذلك إليه . فأرجو
أنه لا يضيق عليه ذلك ، إذا لم يخف في ذلك بطلان حتى الخصم .

مسألة :

والعقودون يقيدون ، على قدر أحداهم ، وقوتهم على القيود ، وما يخاف من

هرهم ، على القتل ، والجروح الشديدة ، والضرب الشديد ، والجهل على قدر جهل
الجاهل وتجاهله ، يعاقب حتى ينتهى .

وكذلك فى السرقة ، على قدر كثرة السرقة ، وشأنه بقدر السارق ، إذا كان
قد شمر لمنازل الناس ، يفتقبها ويفتحها ، كان أشد عقوبة وقيدا ، وأطول حبسا ،
ويتجرى الوالى جهده فى ذلك ، ويشاور الإمام .

مسألة :

ومن أشد الأحداث : القتل المحرم والدماء . وهى أطول عقوبة ، وأشد من
الحبس والتيد والضرب . وإنما يضرب من صح عليه ما اتهم به . ويكون الضرب
على قدر شدة الحدث .

مسألة :

وفيمن لزمه الحبس بحق ، فعنته علة ، خيف على أهل الحبس منه . هل يتعار
برجلية ويقمط ؟

قال : يوثق بلا مضرة عليه فيه .

وإن لم يؤمن عليه المضرة ، لم يعرض لذلك .

مسألة :

وعن عبد أخذه الرجل ، فعصاه العبد ، فأرجو أن لا يكون بأس . والعبد الذى
كسر دهره ، فليفرما . ويعطيه ماضربه ، إذا كان ضربه .

مسألة :

وعن ضرب صائحة ، أو نائمة .

قال : لا شئ عليه .

وفى موضع : إذا لم ينتهن إلا بالضرب ، جاز ضربهن على ذلك .
وأما أن يبتدئن بالضرب ، فقد كان عمر يضربهن بالمدرة ، لما مات خالد
ابن الوليد .

مسألة :

وعن المنهم بالسرقة ، والذي فيه رائحة الخمر ، والذي يتهم بالضرب . لمن
لا يجوز له ضربه . هل يحمل فى أعناقهم الحبال ؟ أو يلبيبون قبل الحبس ؟ وكذلك
العبيد الذين يخاف منهم المهرب ، قبل أن يصلوا إلى الحبس . هل يقطعون ويتفائل
عن يقطعهم ؟

قال : العقوبة على قدر الحدث ، فى عظمته وقلته . وليس ذلك بأشد من القيد
والمقطرة والتعزير ، إذا وجب ذلك . والله أعلم .

مسألة :

وفى العبيد ، هل يجوز ضربهم ، على اللب والرقص والحبس ؟
قال : لا أحب الضرب ، إلا إن لم ينتهوا عن فعلهم ، ضربوا حتى ينتهوا .
وأما حبسهم فجائز . والله أعلم .

مسألة :

قال : دخل على مصعب بن الزبير رجل ، قد أحدث حدثا ، فدعاه بالضياط .
فقال الرجل : أسألك بالذى أنت بين يديه يوم القيامة ، أذل من بين يديك
الساعة ، لما عقرت عنى .

قال : فنزل مصعب بن الزبير عن شريكه ، وألصق خده بالأرض . وقال :
قد عفوت عنك .

وقال جعفر : لأن أندم على العفو ، أحب إلى من أن أندم على العقوبة .

ومن جامع أبي الحواري :

ومن جواب محمد محبوب إلى العباس ومروان ابني زياد ، وقد كتبوا إليه :
أن يكتب إلى الإمام . فكتب إليه واليهما ، وكان في كتابه إليهما :
وأما أهل القرية والنساء ، فقد كتبت أيضا إلى الإمام : أن يكتب إلى ابن
محمد أبي : أن لا يدخلوا بيوت الناس ، إلا بإذن .

فإن أذنوا ، فلا يدخلها ، إلا أهل الصلاح ، من إخوانه ، في دينهم ، فيطلبون
المتهمين من الرجال . ثم يخرجون .

ولا يمرضون لترويع النساء ، ولا يدخلن عليهن . ولا تحسر وجوههم ،
ويأمره أن لا يضرب الناس ، حتى يكتب إلى الإمام ، يعرفه أحداثه .

فإن وجب على أحد منهم تمزيق . وكان الإمام الكاتب إليه ، بما يرى في
التمزيق ، ويكون ذلك السوط في الظهور . ولا يكون بالعصى ، ولا على أذبار العرب
الأحرار . وإنما يضرب على الأذبار العبيد .

مسألة :

وسألته عن رجل ، رفع على جاره قصار ، يقصر الثياب . وقال : إنه يؤذيه
بمقصرتة ، وطلب أن يصرف عنه أذاه . هل يحكم عليه ، بصرف صوت المقصرة

من قربه ؟

قال : إن كان محدثاً عليه هذا ، ولم يكن قد سبقت له ، في ذلك الموضع حبيبة بذلك . ورأى المدول ، أنه عليه في ذلك أذى ، كان له صرف ذلك . ولا يجوز ثبوت الضرر ، ولا الأذية .

وإن لم يكن في ذلك أذى ولا مضرة ، في نظر المدول ، لم يمنع أن يفعل ما يشاء في ملكه .

وفي مريض : هو مباح له .

قلت له : وكذلك إن كان نساج قريب من منزله ، واشتد كي الأذى ، من ضرب خشبة ، وطلب الإنصاف منه . هل يصرف عنه ذلك النساج ، مثل القصار ؟ فقد مضى القول في ذلك .

قال أبو المؤثر : جناية السكران عمد
رجع إلى الكتاب .

* * *

باب في الحبس وأصله وصفته

قال أبو عبد الله : قيل : إن رسول الله ﷺ لم يكن له حبس ، ولا لأبي بكر
رحمه الله - من بعده ، ولا لعمر - رضي الله عنه - غير أن عمر كان إذا صح معه
بلى أحد حق ، أمر به ، فربط بسارية المسجد .

وفي الضياء : إلا ما وى أنه كان إذا أحدث حدثا ، يحب عليه مثل ما يحبس
الحاكم . قال : اربطوه إلى تلك السارية . وذلك الفساد كان قليلا . فلما كثر
الفساد من بعد ، اتخذوا الحبس .

مسألة :

وقيل : إن أول من اتخذ الحبس عثمان .

وقيل : علي بن أبي طالب .

وعن الفضل بن الحواري : إن^(١) عليا لما ورد السكوفة ، اتخذ حبسا ، يحبس
فيه . وسماه نافعا فكسر . وبنى سجنا آخر . وسماه مخيسا . والمخيس : المذل .
وقال فيه شعرا :

ألم تراني كيسا مكيسا بنيت بعد نافع مخيسا
وكان لا يحتاج حبس يسمى مخيسا ، يحبس فيه .

(١) ذكره في اللسان وزاد : بابا كبيرا وأمينيا كيسا . وقال : المخيس - بالفتح - :
ميسر حاس لشيء ، يخيس حيا : تعير ومسد وأش . ١٠١ .

مسألة :

والسجن عقوبة ، لقوله تعالى : « إلا أن يُسجن أو عذابٌ أليم » .
والعذاب : العقول وكان نفايره السجن ، فلا يجوز السجن إلا في موضع
ما يستحقه المسجون .

ومن سجن على غير حق ، كان ظلماً من الفاعل بالمفعول . وذلك من المحجورات .

مسألة :

وقيل : لما كثرت الإسلام ، اتخذوا الحبوس ، في أيام الخلافة ، ومن بعدهم من
أئمة العدل ، فاحتذى المسلمون مثاهم ، واقتفوا آثارهم ؛ لأنه عمل به أئمة العدل .
ولم يغيره العلماء في عصورهم ، فصار أثراً يقيم ، وحجة لمن يأتي من بعدهم .

مسألة :

قال في الصياء : ورأيهم يعملون الحبس مكشوفاً للشمس والبرد . فمن أراد
ستر على نفسه ؛ لأن الحبس عقوبة . فمن أجل ذلك ، لم يعملوا لهم أستاراً ، ولو
جعلوا لهم أستاراً واثقاً ، تهاونوا بالحق ، واجترأوا على معاصي الله .

وفي زيادة الجامع : قلت : ما حد الحبس الذي يجوز أن يحبس فيه ، ويؤمن

فيه الضرر ؟

قال : ما يكتنهم من الحر والبرد .

قلت : فله أن يحبس في حبس ، لا طوى فيه ولا ماء ؟

قال : هكذا عفى ، إذا أمن عليهم الضرر من أنفسهم ، لأنه لا ضرر ولا

إضرار في الإسلام .

مسألة :

وهل يجوز أن يحبس في المسجد ، أو في موضع لا يكون عليه قفل ،
ولا باب .

قال : له أن يحبس ، حيث يأمن على إبطال حرق الناصر ، إذا كان على العدة
من ذلك .

مسألة :

عن أحمد محمد بن خالد - في الوالى ، إذا لم يقدر على بيت - هل له أن يحبس
المستحقين للحبس ، فى طوى محفورة ، ليس فيها ماء ؟
قال : نعم .

مسألة :

والسجن يقع على المسجون بالحق ، على وجهين وجه منها نكالا ، لما ارتكب
من المحجورات ، التى يجب فيها الحبس ، بالنظر فى أولى الأمر به ، واجتهاداً لله .
وهذا السجن لله ، لا لأحد فيه حق ولا حد لذلك سوى المظر ، من القائم بالأمر
والمشورة لأهل العلم ومن لم يفعل هذا من أولى الأمر ، ينظر فيه لوجه من الوجوه
جازه . وليس ذلك بكفر منه . ولا نرى عيباً ، يلحقه فيه ، سوى التقصير ،
هما بالغ فيه غيره ، إذا كان الفاعل ، ممن لا يعرف بحمل ، وإما ذلك منه غلط
وتقصير ، لأن العقوبة نكال . والله يتجاوز عن السيئات ، عند اجتهاب المفكرات
المكفرات .

ومنه ما يكون المرتكب يعرف بكثرة ارتكابه ذلك والعلة في التماهى .
فهذا أشد ؛ لقول الله تعالى : « وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ » .

ومنه ما يكون في أموال الناس ، فهذا أشد الأمور . وهذا ومثله ، من وجه
واحد ، ما لم يتعلق على المسجون حق ، يلزمه أداؤه .

مسألة :

وحبس الحدود والدماء والتهم والحقوق واحد . وكله عقوبة . وينتهى كل
واحد بحبسه ، على قدر معصيته وذنبه . كذلك عقوبة الدنيا والآخرة . ألا ترى
أن أهل النار ، كلهم فيها . قال تعالى : « لَيْسَ كُلٌّ مُتَعَدٍّ » ولكن لا تعلمون .

مسألة :

فيمن ينسب إليه حال ، يستوجب بمنزلة الحبس . فرأى الحاكم أن تركه عن
الحبس أصح من حبسه ، وأقوى في الإسلام . هل له تركه ؟
قال : هكذا عفى . وقد قيل ذلك .

وكذلك التعزير ، إلا الحدود ، إذا وجب شيء منها ، وجب إقامتها .

مسألة :

وينبغي للوالى ، إذا حبس من يطول حبسه ، أن يثبت معه صفة ذنبه ،
وتاريخ يوم حبسه ، لئلا ينسى ، إذا طال ذلك عليه ، أو زال عن ولايته ،
فيجئ غيره ، ويقامه من حبسه ، ويقامه كتابه ، لينظر في حبس من حبسه ،

فيمن أحدث حدثاً ، خفي على الإمام والقاضي ، إنه يجوز له عقوبته ، أم لا يحبسهُ
حتى يسأل المسلمين : أنه لا شيء عليه في حبسه .

مسألة :

في الإمام إذا رفع إليه ، من قد أحدث حدثاً ، يجب عليه فيه حد ، أو
قصاص ، أو حق . فجهل ما يلزمه ، فأراد مشاورة العلماء ، إن له أن يحبسهُ ، حتى
يطالع العلماء .

فإن حبسه ، فلم يكن عليه عند العلماء حبس ولا شيء ، إذا حبسه ، على وجه
الاحتياط ، لم يكن عليه في ذلك شيء .

فإن تركه ، وكان عليه في ذلك إقامة حق ، أو حد ، فعليه القوبة والاجتهاد .
ولم نر عليه أكثر من ذلك والله أعلم . وبه القوفيق ^(١) .

* * *

(١) زاد في بعض النسخ : وحفظت أن من حبس بدين ، لم يجوز له أن يقرأ كتاباً فيه شعر .
وأما القرآن والعلم ، فجائز أن يقرأ ذلك من الكتاب . وليس له أن يمكن من الدخول إليه .
هكذا حفظته : مؤثر بعينه . وجدته مكتوباً بخط الشيخ محمد بن سعيد .

باب في نقب السجين والمهرب منه

وإذا أصبح السجين مقرباً، لحقت التهمة من تلحقه التهمة؛ في ذلك ، من أصحاب الحبس ، فلا يلزم ضمان النقب ، إلا من صح عليه .

مسألة :

قال : وإن نقب الحبس ، ولم يفض إلى خارج ، فإنه يـرزـر ويتقطر ويقط ، ويبالغ في عقوبته .

وعن أبي بكر الموصلي قال : من نقب الحبس ، فليس عليه ضرب .

مسألة :

أبو سعيد - في الذي يهرب من حبس الحاكم . هل يلزمه تعزير ؟
قال : هكذا عدى ؛ لأن ذلك من الاستخفاف بأمور الحاكم ، والتهاون بالحق .
ولا حد لتعزيره ، إلا ما رأى الحاكم ، من استحقاق الفاعل .

مسألة :

فيمن فر من الحبس ، فإنه تلزمه العقوبة ، على ما يراه القائم بالحق في ذلك ، إذا حبسه على الحق ، عوقب على قدر جهله . وليس لذلك حد إلا المصاحبة لله .

مسألة :

فيمن هرب من الحبس بسبب تهمة . هل على الحاكم حمله ؟
قال : إن كانت التهمة ، مما يتعلق فيها حق للمهاد ، وطلبوا الإنصاف منه ،

وقدر عليه ، كان عليه مطالبته ، إذا تسبب له وجه ، يرجوه استدرأجه في طلبه .
وإن كان إنما الحق لله فيه ، فالحاكم الناظر في ذلك .

فإن رأى طلبه أصلح للإسلام ، والأخذ على يده ، كان عليه ذلك بمنه
الاجتهاد . وإن الاشتغال بغيره ، من معاني الإسلام ، أفضل ، كان له ذلك .

مسألة :

وفيمن يحبس على التهمة . وهو عند نفسه لم يفعل . هل يجوز له أن يقتحم ؟
قال : إذا لم يثبت عليه حق ، واقتحم غير معاند للحق ، ولا استخفافاً ،
فأرجو أن لا يضيق عليه . وقال : لا يجزئ له أن يقب الحبس ، إذا لم يقدر على
الافتحام . فإن فعل ، فأخاف عليه الضمان والله أعلم .

ومن غيره :

ومن جامع أبي الحواري : ومن كتاب الإمام الصلت بن مالك . وهو من
كلام محمد بن محبوب ، في سيرته ، في أهل سقطرى :

وبما أوصيكم به : أن اتقوا الله ، ولا تبيعوا شيئا من الأسلحة ، بسقطرى .
ولا تشربوا النبيذ ، ولا يتحدث أحد منكم وامرأة خاليا .

ولا يشتم بعضكم بعضاً . ولا يكون في شيء من مجالسكم هو ، ولا لب
ولا هزل ، ولا كذب .

فن ظفر بما عليه أنما . أعنى محمد بن عثيرة وسعيد بن شلال ، أو صبح ههنا
من أصحابكم ، أنه شرب نبيذا حراماً ، أو خلا بامرأة بمحدثها ، غير ذات محرم ههنا ،

مما يصبى إلى قلوبكم فيه التهمة ، أو يكون متهما باللغو واللعب وبالغفاء ، أو شيئا ، مما يكرهه الله والمسلمون ، أو آذى أحدا من المسلمين ، أو يكون منهم ، أو والى عدوم ، أو باع سلاحا فى أرض الحرب ، فقد أذنت لكما فى قطع صاحبهم ، وإخراجهم من عسكريكم ، وقطع النفقات والإدام عنهم .

ومن كان عنده شئ ، من أسلحة المسلمين ، فتقبضون منهم ، إلا من تاب منهم ، واستغفر ربه ، نجوت منه ، فاقبلوا توبته ، وأقبلوا عثرته ، وردوا عليه نفقته ورزقه إلى من سألكم ، وترجمون إلينا - إن شاء الله - .

ومن أراد من أهل سقطرى ، من أهل الصلاة ، من رجال أو نساء ، أن يخرجوا إلى بلادهم ، فاحملهم فى حمولتكم . وأنفقوا عليهم من مال الله ، حتى يهملوا إلى بلاد المسلمين - إن شاء الله - .

ومن كان ههناك ، من أولاد الشراة ، وأعوان المسلمين ، فاحملهم إلى دار المسلمين . فإن تلك دار لا تصالح لهم ، بعد تلاحم الحرب بيننا وبينهم .
رجع إلى كتاب المصنف .

باب فى السجنان وما يجوز له منه وفيه

فى السجن . هل يجوز أن لا يحمل عليه إلا ثقة أمين ، يطلق ويحبس ؟

قال : هكذا عمداً ، أنه قيل فى الحكم .

وعن أحمد محمد خالد : أنه جائز أن يحمل غير ثقة .

قال : أما فى الحكم ، فلا يجوز . وأما فى الجائز ، فأرجو أن لا يضيق عليه ، إذا رجا صلاحاً ، ولم يخف منه أن يعمد فوق ما يؤمر . فإن هرب أحد من الحبس ، عن قد ثبت عليه حق لغيره ، على يد الذى يلى الحبس ، وهو غير ثقة فى العدالة ، إلا أنه لا يعمد ، فوق ما يؤمر به ، فلا يضمن ذلك الحاكم ، فى مال نفسه ، إذا لم يقصد إلى تضيق واجب ، أن يكون ضمان ذلك فى بيت المال . وإن لم يكن فى السجن ماء ، وأطلق هذا الثقة الأول ، بعض من ثبت عليه الحبس ، بحق لغيره ، فهرب ، فلا يضمن الحاكم ذلك ، إذا لم يقصد إلى إتلافه .

مسألة :

أحمد محمد خالد : إذا أتى الرجل إلى الوالى . وقال : إن هذا العبد لفلان ، أرسلنى به إليك ، يريد حبسه ، إنه ليس له حبسه .

مسألة :

أبو سعيد - فى الحاكم إذا طلب ثقة ، يجمع له على سجنه ، فامتنع . هل له جبره بالحبس ؟

قال : هكذا عهدى ، إذا رجا أن لا يصلح لذلك غيره ، كما فعل الإمام سعيد
ابن عبد الله ، لما امتنع أحمد محمد خاله ، عن الولاية فقال له : افعل وإن شئت
الحبس .

مسألة :

إذا جاء رجل إلى السجن بأمر . فقال : إن الحاكم قد أمر بحبسه ، جاز له
حبسه على معنى التصديق .

فإن حبسه ثم قال الحاكم : إنه لم يأمر بأحد . فإذا سجن من يجب حبسه ،
لم يكن على السجن حبس .

وإذا كانت العادة ، قد جرت بين السجن والحاكم ، فإنه يرسل إليه بعلامة ،
فحبس إنسان ، ممن لا يستحق الحبس ، لم يكن على السجن حبس ؛ لأنه قد ثبت
له سبب .

مسألة :

والسجن أن يطلق من السجن ، إذا جاء الرسول بخاتم الحاكم . وذلك في
الاطمئنان . وأما في الحكم فلا يجوز له .

باب في أهل السجن

وما ينبغي لهم ومنهم وفيهم

وليس على الحاكم أن يتعاهد أهل الحبس ، في أوقات الصلوات ، ويأمرهم بالإطلاق . وعليهم أن يطلبوا لأنفسهم ، ويحتالوا . فإن وجدوا ماء ، أو من يأتيهم بالماء ، وإلا جاز لهم الصعيد .

قلت : فيلزم من طلبوا إليه الماء ، أن يأتيهم بذلك ؟

قال : إذا لم يجدوا غيره ، وخاف إن لم يأتيهم بالماء ، وصلوا بغير وضوء ، فعليه ذلك .

مسألة :

وقال : وليس على الحاكم أن يحضرهم شيئاً من البسط ، ينامون عليها . فإن تخلق هو وتفضل ، فذلك إليه .

وكذلك إن تفضل بإحضار المساء ، في أوقات الصلوات ، كان ذلك أفضل ، من غير أن يلزمه ذلك . وإنما جعل الحبس عقوبة ، لمن استحقه وكيف يرفقه به ، إلا أن يتفضل به الحاكم .

مسألة :

والناس لهم منازل . فإن كان أحد قد استحق الحبس بزلة ، وهو من أهل الترفه ، فلعمرى إن حسن الأخلاق ، مما يقام له ، بما هو له أهله ، إلى أن يستعبرى . حبسه ، بما قد وجب عليه ، ويطلب في ذلك الثواب إلى الله .

مسألة :

وهل على الحاكم أن يماهد أهل الحبس ، ويرسل من يظفر حالهم . فإن كانوا يحتاجون إلى الطعام ، أطلقهم عند من يأتيهم ، حتى يستقر فدوا طعاما يففقونه ؟

قال : هكذا عددي .

قلت : فإذا أتى إليه بطعام . هل على السجن أن يظفروه ، عسى أن يكون فيه حديدة ، أو شيء ، مما يخاف منه ؟

قال : هكذا عددي ، إذا أخيف منهم ، واتهموه ، لا يهمل ذلك ، لمصالح الإسلام .

قلت : فيترك حامل الطعام ، أن يدخل عليهم بالطعام إلى الحبس ؟

قال : يعجبني ذلك ، إذا لم يخف منه شيء ، يقولد على الإسلام الضرر من قبيله .

مسألة :

وكان المسلمون يعملون في سجونهم ، في باب السجن ، خلا من رز الباب ، بقدر ما يدخل الطعام ، ورأوا ذلك راحة ، وغير ذلك أحزم للأمر .

مسألة :

وإذا لم يكن في السجن طوى ، فليس على الحاكم أن يحفر بئرا ، ولا عليه أن يحضر لهم دلوا وحبالا . فإن كان فيه طوى ، إلا أن يقطع بذلك .

مسألة :

وليس عليه أن يجعل لهم خلاء ، إلا أن لا يقدرُوا على حيلة ، فيستروا على أنفسهم . وأن يجعل لهم خلاء ؛ لأن ذلك مالا بد منه .

مسألة :

وإذا طلب المسجون ، أن يكون معه زوجته ، فلا يحبه الحاكم إلى ذلك . فإن اعتل واشتد ، وساءت حاله ، وطلب أن تسكون معه ، فليس له ذلك ولورغبت هي ، فلا يحبه الحاكم إلى ذلك .

قلت : ولِمَ ؟

قال : لأن الحبس ضرب من العقوبة ، وإقامة زوجته معه ترفيه وراحه له . وليس مع العقوبة راحة ، ولا تنفع .

وأيضاً ، فإن إدخال السرور عليه ، يجزئُه على التهاون بالحقوق ، إن كان محبوساً عليها ، والجفايات ، إن كان مأخوذاً عليها .

مسألة :

وفي موضع - فيمن قرمه حبس التهمة ، إن طلب دخول زوجته عليه ، أو طلبت هي ، لمعفى الخلوة .

قال : لا تمنع من ذلك ، إلا أن يلحقه معافى التهمة ، في دخولها في شيء ، لمعفى من المعافى . وإلما يمنع لمعفى ذلك .

مسألة :

في رجل، من وجوه الناس، يموت وليه ، أو من يلى أمره، فيطلب أن يخرج،
ويقدم كفيلا بنفسه ، والناس يختلفون في أقدارهم في الدين ، وفي دنواهم .
فإذا كان ثقة في دينه مأمونا ، أن يرى أن لا يضع لأحد حقا ، أو كفل به
ملى ، فلا بأس أن يخرج حتى يفضى معناه .

وإن كان في تهمة ، يحدث أيضا ، لم يصح عليه من أنواع التهم ، التي لم تصح ،
فأرجو أن لا يكون بأس .

وإن كان بحق ، إذا ذهب ، لم يؤخذ الحق من الكفيل ، مثل القتل والتعاص ،
فلا أرى ذلك إلا أن يبعث معه من يحفظه ، حتى يرده . فقد كان محمد محبوب ،
يخرج الرجل في القيود ، من السجن إلى منزله ، في المنازعة . ومعه من يقبضه ، حتى
يرده .

مسألة :

في المتطور ، إذا خيف منه ، أن يطلق في الصلوات . هل يجوز أن يفتح له بين
الصلتين مرة ؟

قال : إذا وجب النظر ، جاز . وإن أوجب النظر من حاكم العدل ، أن
لا يفتح له ، لما يخاف منه ، جاز ذلك للحاكم .

وقيل في المتطور - إذا لم يطلق للصلاة ، حتى خاف فوت وقت الصلاة

قال : إن كان معتقلا بحق ، فلا شيء على الحاكم . وإن لم يكن ذلك ، فعلى
الحاكم التوبة ، وعلى المتطور أن يصلى كما أمكنه .

محنة :

في الحبوس ، إذا مرض في الحبس مرضا شديدا ، فطلب أهله أن يحسبوه معهم .

قال : إن كان الحق لله ، نظر الحاكم في ذلك ما هو أقرب إلى العدل .

وإن كان الحق للعباد ، لم يزل إلا بزوال أحكام ذلك المريض .

فإن كان لله أو للعباد ، وأراد الحاكم إخراجه . ويضمن به أهله ، إذا برى ، أن يردوه إلى الحبس .

فأما حقوق العباد ، فليس هي للحاكم ، إلا أن يوجب النفاذ بزوال ذلك ، أو يوجب ذلك بوجه .

وأما حقوق الله ، فالنظر فيها الله .

باب في نفقة أهل السجن وأحكام ذلك

ومن كتب أبي نصر محمد نصر - فيمن وجب عليه الحبس ، وليس عنده مال .
قال : ينفق عليه من بيت المال .
قال أبو سعيد : وقيل : لا نفقة لهم ، في بيت مال الله ، ولكن يطلقون أسارى ،
يسألون المسلمين .
فإن فعل الإمام ، وأنفق عليهم . وفي المال سمة ، وسمه ذلك .

مسألة :

أبو قحطان : ونفقة العبيد في الحبس على موالهم .
فإن لم يعرف لهم موال ، أو صح أنهم عماليك ، كانت مؤنتهم على موالهم في
رقابهم ، إلا أن يقدمهم موالهم .
فإن أخرجهم الوالى أسارى ، يسألون الناس ، فلا بأس ، إذا لم يعرف لهم
موال ، أو مات مولاه ، ولم يعرف له وارث ، غريباً كان ، أو من أهل همان .
وإخراجه يسأل ، أحب إلى كالأحرار ، إذا كانوا فقراء .

مسألة :

أبو سعيد - فيمن لزمه الحبس ، لمضى حق ، أو تهمة . وليس له مال .
وله أولاد صغار ، لا يقومون بأنفسهم ، هل يطلق بحتمال لهم ما يعولهم ؟

قال : معنى إذا ثبت عليه ذلك ، فإن شاء الحاكم أنفق عليهم ، من بيت المال .
وإن شاء أطلقه محفوذاً ، إذا لزمه الحبس ، حتى يحتمل لنفسه ولعِياله ، إذا أمكن ذلك .

فإن لم يكن بيت مال ، فقد قيل : يطلق محفوذاً ، يحتمل ، لأنه لا يحمل عليه في نفسه ، ولا في عِياله . إذا أمكن ذلك . وليس من عقوبة المسلمين العذاب بالجوع ، ولا بصح ذلك ، إلا أن يكون قد نزل بمنزلة أهل الحرب . وهو حرب المسلمين . فإنه حقيق بذلك ، ولو مات جوعاً وعطشاً ، إذا كان مضافاً للحرب .
مسألة :

وفي الحر - إذا حبس ، ولم يكن معه أحد ، يأتيه بطعامه - هل يجوز إطلاقه ، إلى أن يعيش ، ويرد إلى الحبس ؟

قال : إذا كان معه من يحفظه ، وأمن هربه . ولم يكن في ذلك خوف لإبطال حق ، لم يكن بأس بذلك .

وإن لم يفعل ذلك ، فعليه هو أن يقوم بنفسه من ماله .

وإن لم يكن له مال ، أطلق أسيراً . ولا يلزم الحاكم نفقته ، إلا أنه إن رأى ذلك صلاحاً ، وخاف في إطلاقه فساداً ، أو أنفق عليه من مال الله .
فقيل : له ذلك .

مسألة :

وإن كان الحبوس ، ممن يجد ما يقوته في الحبس ، ولا يعرف ما عند أولاده . هل له ترك معرفة أولاده ، وما هم عليه ؟

قال: إذا كان يمهدهم في حال الكفاية ، من مال ، أو احتيال ، كان من الجائز
السعة ، ما لم يعلم تحول حالهم ، بانققال عن ذلك الحال .

وإذا كان يمهدهم ، في حال ما يخشى عليهم الضرر ، وكانوا ممن لا يعين عن
نفسه ، أو لا يطلب ما يلزمه لهم ، ولا هم يطيقون ذلك ، وهو قادر على تمهدهم ،
كان عليه ذلك . فإذا صح عفده ، ما يدخل عليهم للضرر ، فعليه أن يستأذن العاكم
في إحلاقه ، حتى يمتثال .

• • •

باب فيما ينبغي للحاكم

عند إطلاق المحبوسين

في الحاكم ، إذا استعبراً حبس من لزمته التهمة ، وخصمه غائب ، حيث تغاله حجة الحاكم .

قال : يرسل إلى خصمه ، حتى يحضر ، وينظر بينهما . وإن كان خصمه غائبا ، حيث لا نداه حجة الحاكم ، أخذ عليه كفيلا ، بإحضاره إلى حضور خصمه ، وينظر بينهما . وإن لم يجد كفيلا ، فقد قيل : إنه ليس عليه حبس . ولا يعجبني أن يطلق هذا إلى أهل التهم والعوام .

ملاحظة :

وفي عبد ، رفع إلى آخر أنه ضربة . وبه أثر ضرب ، فحبس له . ثم أراد الحاكم إطلاق المتهم . كيف يفعل ؟

قال : يحتج على سيد العبد ، إن كان حاضرا . وإلا أخذ عليه كفيلا .

فإذا أراد إطلاقه ، ولم يبق عليه عقوبة بالحبس ، لم يرد عليه إلا بحق يصح عليه .

ويعبني أن يستوثق عليه بالإشهاد ، والشرط بالموافاة ، إذا طلب خصمه ذلك ، فيما يصح عليه ، من هذه الدعوى .

فإن لم يطلب ذلك سيده ، وطلب له غيره ، محسبا له في ذلك ، فلا يبين له أن يكون مثل طلبه .

فإن كان في سيده علة ، لا يقدر على الوصول إلى الحاكم ، فليوكل في ذلك ،
ولا يقوم مقامه المحتسب .

مسألة:

وإذا استفرغ الحاكم حبس المتهم : وغاب الطالب ، ولم يجده ، فيحتج عليه .
وأخذ عليه كفيلا مليئا ، متى ما حضر خصمه ، أحضره . فإن لم يحضره ، فالزمه
من حق ، فهو له عليه ويخرجه .
وكذلك إن أقر بحق ، كفل له بحقه كفيلا ، وفيما على حقه ، يكفل له به .
وإن لم يحضره أخرجه ، إن لم يقدر عليه ، فيحتج عليه .

مسألة :

وفي الحاكم ، إذا حبس على تهمة ضرب أو جرح ، أو سرق ، مثل ما يحبس
مثله شهرا ، فجلس ، فهو عشرة أيام ، أو خمسة ، أو ثلاثة أيام . ثم أطلق . هل له
ذلك ؟

قال : إن فعل ذلك باجتهاد نظر المعنى ، قد رآه وهو من أهل الرأي ، جاز
له ذلك .

وإن كان على معنى الجهالة ، فلا ينبغي له أن يدخل في شيء من الأحكام بالجهالة ،
ويشاور أهل العلم . وقد ينبغي أن يشاور في جميع ماعرض له ، إذا أمكنه المشاورة .
ولا يستبد برأيه .

فإن فعل ذلك ، كان وصمة فيه ، إذا وافق معنى الحق ، إذا ترك المشاورة
وهو يجد أهلها .

مسألة :

القاضي أبو علي - فيمن ضرب رجلا ، أو تعدى عليه ، أو قتله . هل للإمام
أو الوالي أن يعفو عنه ؟

قال : إذا لم يطلب معه المصفاة في ذلك ، لم يضق عليه ذلك ، إلا ما يلزمه
من الإنكار ، في حال معاينته لفعل المفسد . ولا يأثم في ترك عقوبة المتهمين ،
إذا وجدوا ، في حال الخلوة والتهمة .

* * *

باب في أحكام التهم وثبوت أصلها

قال محمد بن المسيخ : إن محمد محبوب ، تكلم في كلامه على المنبر . فقال :
إن الإمام لا يحكم إلا بالبينّة العادلة ، إلا ما اصطّلع عليه المسلمون ، من حبس
أهل التهم ، في القنّون الموصوفين بها ، الشاهر أمرهم فيها ، مثل السارق وقاطع
الطريق ، والجاهل ، المعروف بجهالة .

مسألة :

أبو سعيد : وللحاكم أن يحبس على التهم ، إذا تظاهرت أسبابها ، على من
تلحقه التهمة .

مسألة منه :

قال : وأما ما يكون فيه التهم ، فإنه ما يثبت معنى التهمة في شيء ، من القتل
والجروح والأحداث في الأبدان ، كان الأخذ فيه بالتهمة .

وأما في الأموال ، فلا يكون إلا بالبينّة . وقد قيل في جميع ذلك : إذا ثبت
معاها ، ثبت فيه الأخذ بالتهمة . ويجاز فيه ، لمن يجوز له أو يلزمه .

مسألة منه :

وأصل ثبوت التهمة : صلح اصطّلع عليه المسلمون ، نظرا منهم للإسلام
وأهله .

قلت : فهو الاتفاق ، لا يجوز مخالفته برأى ؟

قال : لا بمجيبى تركه ، إذا وقع النظر أن به صلاحاً للإسلام ، وفي تركه خوف الفساد ، إلا أن يخاف منه أشد مما يرجى به ، من الفساد ، وبطلان الأمر ، خرج على معنى النظر الأخذ به .

قلت : ولم يعلم أن ذلك من السفة ؟

قال : لا أعلم ذلك مفصّلاً ، إلا ما يشبهه من معنى الحكم بالقسامة ، فإنها لا تخرج إلا على معنى أصل التهمة . وقد جاء عن النبي ﷺ ما يشبه ذلك ، أنه ألزمه على المخصوص في الدماء .

قال : ويشبه التهمة ثبوت التعزير ولزومه .

مسألة :

ولم يروا على التهمة عقوبة ، غير الحبس والقيد . وذلك أكثر ما عاقبوا به . ولا يجوز عقدم الضرب على متهم ، وضرب الداس على التهمة ، حتى يقر . وإثما هو للجبابة . وليس من حكم المسلمين .

مسألة :

أبو سعيد - في التهمة - : هل تثبت في القذف والسباب ؟

قال : إذا ثبت في شيء من الباطل ، الذي لا يجوز له فعله ، ولو صح عليه أخذ بالحق فيه ، أو بالحد ، فلم يصح ذلك ، وتسببت فيه التهمة ، كان فيه التهمة .

مسألة :

أبو سميد : يختلف فيمن تثبت عليه التهمة ، فامتنع عن الاتقياد ، وعصى
القوام . فعن أبي المؤثر : أنه يحارب على ذلك .

وقول : لا يحارب .

وإن قدر عليه بكل حيلة ، أفيم عليه ما أوجب النظر . وذلك عن عزان .

باب في حبس التهم وحدها

اختلف في حبس التهم . فقد قيل : في حبس التهم بالقتل اثنتا عشرة سنة ، إلى ثلاث سنين . وما بقي من التهم : فهي إلى ما يرى الحاكم في ذلك . وأقله على ما في ذلك . قيل : ثلاثة أيام ، أو يوم وليلة .

وروى أبو هريرة عن النبي ﷺ : حبس على التهمة يوما وليلة .
وروى جابر بن عبد الله أنه ﷺ ، حبس على التهمة ساعة من نهار .
والله أعلم .

مسألة :

قلت : فكيف أقل حبس التهمة ؟

قال : على النظر ؛ لأن فيها غير محدودة .

فإن قيل بالثلاث ، فعلى النظر ، ليس على وجه الإجماع .

قلت : فيجاوز حبس التهمة أربعين يوما ؟

قال : قد قيل : ذلك يجاوز بها على النظر ، مما قيل في الفل والمرق ، حتى

قيل : بمر السبعين أبداً ، إذا اشتهر ذلك ، إلا أن يظهر منه رجعة وتوبة ، يأمن بها أهل الإسلام .

مسألة :

وإذا رضى الخصم أن يمدد خصمه ، فالرأى في المدة إلى الخصم .

مسألة :

فيمن اتهم رجلين أو أكثر، في حدث، من ثقب بيت، أو قلع شجرة، أو زرع، أو عقر دابة. ويرفع إلى الحاكم، فأخذه له وحبسهم ثم رجع إلى إزالة التهمة عن أحدهم. هل للحاكم إخراجه ؟

قال : إذا لم يستحق الحبس إلا على تهمة. فإذا زالت زال الحبس عنه .

قلت : فإن كان هذا مشهورا بالناس، مثل ما اتهم . هل للحاكم أن يمدده

في الحبس بعد ذلك ؟

قال : إن كان يستحق الحبس، بغير هذه التهمة. وإنما دخل بسبب هذه التهمة كان له حبسه كما يراه . وليس للمتهم سبيل في إطلاقه .

قلت : فهل على الحاكم، تعريف المحبوس، بإزالة التهمة من خصمه ؟

قال : حسن إن فعل ؛ لأن يزول عن التهمة ما يلحقه ، من إعتاب المتهم . وهو الناظر في ذلك .

فإن لم يفعل ، وتوكل على سبيل حاله الأولى، وسعه ما لم يقين أو يخف أن يلحق المتهم له الذي قد أزال عنه التهمة، ضرر من كتمانها. فإن خاف ذلك، أوجب الرأي إعلامه .

مسألة :

في المحبوس على التهمة ، إذا نسبت التهمة على غيره ، وطلب المتهم أن يحبس

له من اتهمه، بعد ذلك. هل للحاكم إطلاق الأول، وحبس الثاني ؟

قال : ذلك له على الحاكم . وكذلك غيره ، ما نسبت إليه التهمة ، ولو إلى جماعة ، ما دامت التهمة تنصب إلى أحد . فللحاكم أن يخرج واحدا ، ولا يخرج الآخر ، ما لم توضح التهمة على أحد بعينه .

مسألة :

فإن حبس الحاكم تهما ، ثم صح غيره ، فلا يلزم الحاكم في ذلك شيء ، ولا المتهم ، إذا كان المحبوس ممن تلحقه التهمة .

• • •

باب فى حقوق التهمة ووجوب صحتها

محمد بن محبوب - رحمه الله - : ويحبس أهل التهمة على السرقة ، وقطع الطريق ،
والجاهل المعروف بجهاله . وليس يقبل هذا ، على من لا ينسب إليه ، ولا يعرف به ولا فيه ،
ينابى الناس دين هذه الصنع ، ولو كان لا يعرف بعدالة ، ولا يصدق مقالة ؛ لأن
فى الناس من لا يقبل منه ، ولا يعرف بالثقة ، وليس تلحقه هذه الأشياء . هكذا
مذهب أهل التهم .

قال غيره :

والتهمة تلحق كل منهم إلا العدل .

مسألة :

أبو سعيد : قلت : فالتهمة تلحق ما دون الثقة الجائز الشهادة ، ولو لم يكن
مشهوراً بالفساد ؟

قال : ما لم تصح عدالته . ومعنى ثقته . ثم اتهم بسبب التهمة عليه ، فيما يشبهه
لحقته التهمة . وجاز أخذه بها ؛ لأن التهمة حال بين الخائن والأمين .
فالأمين لا تلحقه التهمة . والخائن قد لزمت خيائته . والتهمة به أشبه .

ومن لم تصح أمانته ولا خيائته ، جاز فيه معنى التهمة ، بخلاف ثبت معنى الأخذ
بالتهمة ، دون صحة الخيانة .

قلت : فما الفرق بين صحة التهمة وصحة الخيانة ؟

قال: الخيانة: أن يصح عليه الحسب بما اتهم به. والتهمة: أن تصح أن يسبب عليه معنى، من غير صحة، تجب بها خيانتة، بلزوم وحكمها.

قال محمد المصباح: لا يمكن كل من اتهم به من تهمة، لأنه قد يكون الرجل الذى لا تجرى له عدالة، يعرف بالعمى، وقلة الأذى، فى موضعه وبلده. فلا تلزمه التهمة إلا بسبب.

وقد يكون الرجل عدلا، فإذا ظهرت عليه أسباب قبيحة أخذ به.

مسألة:

فى المتهم - متى يؤخذ بذلك. أهو بدعوى المدعى عليه؟ أم بشبهة ذلك؟ أم بقول ثقة؟

قال: لا يثبت بالدعوى، إلا من طريق ما يثبت به الحدث الذى استحق المتهم به معنى التهمة به، مثل الجرح والضرب، أو النقل والفساد فى المال. ثم يتهم من تلحقه التهمة، ولو لم يكن من قول غيره. ويثبت بقول الثقة الواحد، ولم يكن لذلك أثر، فى مثل ما لا يدرك له أثر. وما يدرك له أثر، وقد زال، لأن قول الثقة بسبب يوجب التهمة، لأنه سبب الصحة؛ إذ لو قامت البينة، ثبت الحق، وزالت التهمة وكان ببعضها وجوب معنى التهمة.

وكذلك معنى الشهرة، وتواتر الأخبار، ولو لم يكن من ثقة، يوجب التهمة، فيما عفى أنه قيل.

وأرجو أن يكون من خبر الاثنين فصاعدا، ولو لم تصح ثقتهم.

ويعجبني ذلك، ما لم يتهمرا في قولهم - فإن اتهموا لم يقم بهم معنى تهمة ؛ لأن
الاثنتين فصاعدا ، معنى يوجب الحق ، لو صحت المدالة ، فتخليق بمعناه أن يكون
ثبوت التهمة ، ما لم يسجن في ذلك ، ولم يتهموا وهم يفعلون ذلك ، ويقع تصديقهم ،
ما لم يستحق في قولهم ، أو يتهموا .

وكذلك يعجبني في قول العبدین، إذا نزلوا بهذا ولم يتهما، ولم يستخانا . ومن
المراحمين الماقلين من الصبيان، إذا لم يتهموا بكذب في ذلك .

وكذلك الإناث الأحرار، بمنزلة الأحرار البالغ منهم، والصغار .

وكذلك البالغ من الإمام والصغار ، بمنزلة المبيد، إذا وقع معنى تصديقهم
في ذلك ، ولم يتهموا ، وهم يفعلون ذلك . ويقع تصديقهم في مثله .

والصبيان إذا عقلوا ، ووقع معنى تصديقهم ، استوى ذلك عسدي ، في معنى
التهمة .

مسألة :

أبو سعيد : قد يكون الرجل من أهل البيوتات ، ليس بأعدل ، فلا تلحقه
التهمة بالسرقة ، أو مثل الساقطات من الأحوال ، فتلحقه التهمة في القتل ، ولا تلحقه
التهمة بالسرقة . وهذا ينظر في الناس ، مع أهل التمييز لهم وفيهم . فليس يحمل
كل معنى على معنى واحد . بل يجتهدون في الناس النظر ، حتى ينزلوا ، فإزلهم .

مسألة :

وكذلك التهم من المسلمين من قومهم^(١) ، إذا كان عدلا في دينه ، لم تلحقه
التهمة عقدا .

(١) يعني المخالفين للمذهب . وإذا أطلق لفظ قوم . فيعني هم المخالفين للمذهب . وأهل
الجزائر يطلقون عليهم : الجيران .

وكذلك إذا كان من أهل الأمة ، عدلا في دينه ، لم تلحقه التهمة .
وكذلك العبد .

وإنما تلحق من لم يكن عدلا في دينه ، ممن يقر في دينه ، بدعوة المسلمين
وغورم .

مسألة :

جماعة أتوا إلى الحاكم برجل ، وأخبروه أنه فعل شيئا من المنكر ، وهو
ساكت .

قال : إذا تظاهر معه خبره ، وما يقع بصديقه لهم ، بسبب التهمة ، كان له
أخذه بالتهمة ، ويءاقيه على معنى ذلك .

وإن لم يقع له ذلك ، ولحقهم معنى التهمة فيه ، بوجه من الوجوه ، لم يكن له
ذلك عليه ، حتى يعين أمره من غيره ، ما لم تلحقه تهمة من الخبيرين ، أو يشهد
عليه .

مسألة :

فإن شهد غير عدل على جماعة : أنهم اتهموا بفنون ، أو غدوا ، أو فعلوا
معصية ، ويحبسون بقوله .

قال : قد عرفت أنهم يحبسون بقوله ؛ لأنه يوجد أنه يقبل على المتهم منهم
منه .

مسألة :

أخبرني من أثق به : أنه كان بصحار ، وكان عنده كيس دراهم ، ففسيه

عقد زاجرة . ومضى فرجع . ولم يحده فاتهم الزاجر ، ورفع عليه إلى التقاضى أبى سليمان هداد بن سعيد - رحمه الله - فحبسه بقوله ، بلا سبب فسأله عن ذلك بعض أصحابنا . فقال : إن الثقة قيل : يقبل قوله بلا سبب .

مسألة :

فإن حضر رجل وامرأة ، أو عبد وأمة بالغ ، أو صبي مراهق ، أو غير مراهق وبه أثر جراحة ، ادعى أن رجلاً ضربه . والرافع غير^(١) ثقة ، أو متهم بالزيادة في قوله ، وللمدعى في فعله . وادعى الآخر أن هذا ضرب نفسه ، أو أخبره غيره .

قال : إذا لخصتهما جميعاً معنى التهمة ، في هذا ، أخذ منهما الأغلب التهمة ، في النظر .

وإن اشقبه أمرها ، ترك الشبهة فيهما .

* * *

(١) في نسخة : ثقة . بإسقاط : غير .

باب التهم في القتل والزنا والحبس في ذلك

واعلم أن المسلمين ، قد حبسوا على التهم ، حبسا مختلفا ، والتهم مختلفة في الدماء وغيرها

مسألة :

وأما القتل ، فإذا وجد التقييل فيه الأثر . ولا يدرى من قتله ، فاتهم ورثته أحدا ، أخذ لهم من اتهموا .

فإن كان على التهم سبب شبهة الدلالة ، من شهود لا يدلون ، أو عيب ، أو صبيان ، أو أدرك المقتول حيّا ، فاتهمه ، فذلك حبسه طويل .

فإن كان التهم ، ممن جرى بينهم النقل والإحن ، فذلك أيضا تقييل حبسه .

مسألة :

والمقرر بما لا يلزمه فيه القصاص . فقييل : يحبس سفين ، إذا أقر إقرار الخطأ ، يريد الخروج ، لا يشبه الخطأ . قال ذلك محمد محبوب .

وقد بلغنا عن غسان الإمام : أنه حبس سفين كثيرة .

وفي موضع : أنه حبس ناسا من الحدان ، سفين كثير .

مسألة :

والتقل الذي لا يعرف ، ولا يدعيه المقتول ، إلا بأثر ، لا تسبب فيه ، حبسه أقل .

مسألة :

وكذلك المتهم في الجروح ، على قدرها ، وقدر ما يحجبون على الجروح ، إذا برىء ، إلا في الجراحة الشديدة .

مسألة :

وللوالى أن يرفع المتهمين بالقتل والدماء ، إلى الأئمة . والإمام أن يحمل جثثهم معه .

مسألة :

وإن قتل قاتل غريباً ، لا يعرف له ولى ، ولا له طالب يتهم ، فإنه يؤخذ قاتله ، إذا ظهرت تهمة . ويدهاقبه على قدر تهمة .
فإن أقر ، أو صح بيينة عدل ، طول عقوبته . فإذا استقصى عقوبته ، ثبت عليه الحق . وكتب عليه كتاباً ، وأخذ عليه كفيلاً ، متى ماصح له وارث ، أخذه له بحقه .

مسألة :

ومن قتل ، ولم يطلب أولياءه ، عاقب الحاكم للقاتل . ولا يدع الناس يتحمل بعضهم بعضاً . ويكون ولى من لا يطلبه وليه .

مسألة :

قال أبو سعيد : قيل : إن قتل الخطأ لا حبس فيه ؛ لأن الحبس ، إنما هو عقوبة .

وقيل : العمد لا حبس فيه ، إذا صح بإقرار ، أو بيعة ؛ لأنه يؤخذ بالقود فيه .
ويقاد من حين ما يصح .

وإن تعذر أمر القود ، استودع الحبس ، إلى أن يتفق الحكم فيه بالقود .
وإن عفى عن القود ، ورجع إلى الهدية ، أو العفو ، كان الحاكم العاظر في
حبسه ، عقوبة لحدثه .

فإن ادعى الجاني ، أن جنائحه خطأ ، لم يقبل منه ذلك ، في مضي ما يريد ، أن
يزيل عن نفسه أسباب الحكم ، بالعمد من الحبس ، وغيره . ويحبس حتى يقين أمره ،
من الخطأ أو العمد .

فإن تبين الخطأ فلا حبس . وإن تبين العمد ، أنقذ فيه الحكم .
وإن استبرأ حبسه ، فيما يؤنس منه ، أنه لا يقر إلا بالعمد ، ولا يدرك عليه
علم ذلك . فالتأثم بالأمر : العاظر في ذلك .

مسألة :

اختلف في حبس المتهم بالقتل .

فقيل : ثلاث سنين .

وقيل : كان المهلب بن جعفر ، بحبس خمس سنين . وأكثر . ثم يحتج على ولي
الدم .

وكان إمام حضرموت ، بحبس أكثر من ست سنين وسبع وأحسب عشر
سنين .

وقيل : باثنتي عشرة سنة ، إلى ثلاث سنين .

مسألة :

وإذا كان المتهم بالتقل ، من أهل التهم ، أطول حبسه .
ومن التهم : ما يكون أمرها شامراً ، شبه اليقين .
ومنها : ما يكون فيه شبهة . فهناك فيما عمن الإمام .
وإذا استقصى حبسه ، كان القول قول المتهم ، إذا أراد غيره ، فأخطأ به .
وعلى أولياء الدم البيعة ، أن صاحبهم مات ، قبل أن يجاوز ثلاثة أيام ، بلياليها
وساعاتها ، من يوم ضربه هذا المقر بضربه .

مسألة :

وإذا اتهم الثقيل قبل موته رجلاً . فلما مات اتهم أولياؤه رجلاً ، غير ذلك
الرجل ، وأبرأوه من دم صاحبهم ، فلا تجوز تهمتهم ، إذ قد اتهم صاحبهم في حياته .
ولهم تهمة التهم .

مسألة :

وإذا اتهم قوم رجلاً ، بقتل صاحبهم . فلما استقصى حبسه ، اتهم غيره . فأنه
لا يقبل منهم ، ولا يحبس لهم أحد .
فإن جادوا عليه بأسباب ، تجوز عليه بها التهمة ، فقد صاروا إلى الحكم ،
فلا يقبل منهم ، إلا بشاهدى عدل .
فإن كان الأول ، لم يستقصى حبسه ، حبس لهم الثانى ، إذا جادت أسبابها .

مسألة :

وما لا يلزم فيه قساة : أن يؤخذ المالك ، في طريق ، أو هدم جدار .
فادعاء وليه ، أنه هدم عليه ، أو طرح في شيء من هذه الأشياء ، لم تلزمه فيه
التهمة .

قال أبو المؤثر : نعم . وعلى التهمين الأيمان : ما طرحه في الحريق ،
ولا هدموا عليه .

وإن نكحوا عن اليمين ، حبسوا حتى يحلفوا ، أو يقرؤا .

* * *

باب التهم فى الجروح والتهم فى الأموال

وحبس التهم فى الجروح على قدرها .

قال أبو سعيد : جروح الخطأ والعمد : هى مثل قتل الخطأ والعمد . ولا حبس فى الخطأ ، إذا صح معنى الخطأ . وإن ادعى الجانى الخطأ ، لم يقبل قوله .

وجروح العمد إذا صحت ، فلا أرش فيها . ولا دية فيها قبل ، حتى تبرأ .

فإن أوجب رأى حبسه عقوبة ، حتى تبرأ الجروح والأعضاء التى بها القصاص ، فيما دون النفس ، كان ذلك إلى نظر القائم . وجاز ذلك عهدى .

وإن أوجب رأى غير ذلك ، فذلك إلى القائم بالأمر .

قال : ولا أعرف معنى قوله ، وبما احتج على الجروح ، إذا برىء إلا فى الجراحة الشديدة .

مسألة :

فإن رفع رجل وامرأة ، أو صبي أو عبد ، أو أمة . وبه أثر على رجل ، أنه ضربه . وادعى الرجل : أنه ضرب نفسه ، أو أخبر الحاكم غيره ، من حضر خصمه .

قال : إذا لحقتهما جميعا التهمة ، أخذ منها الأغلب بالتهمة فيه بالنظر .

وإن اشتبه أمرهما . ترك الشبه فيهما .

مسألة :

ومن التهم : أن يتهم الرجل بالأمر بالقتل ، أو فيا دونه ، أو في حدث ، أو سرق . فإنما عليه يمين ، ما أمر بذلك الذي فعله .
وإذا حلف لم يماقب . وإن لم يحلف حبس .
وإن أقر ، ولم يحلف حبس .

فإن أقر ، وصح عليه شاهدا العدل : أنه أمر ، عوقب . ولا ضمان عليه ، إلا أن يكون الذي أمر عبداً له ، أو صبياً ، فإنه يضمن .
وعن سليمان بن عثمان : إنما على المتهم بالأمر اليمين .

مسألة :

أبو سعيد - فيمن ادعى على عبد أنه ضربه ، وفيه أثر ، وادعى أن مولى العبد أمره بذلك . هل يحبس بالتهمة ، إذا لحقته ؟
قال : هكذا عندي .

قلت : إيم ، وهو غير فاعل ؟

قال : لأنه يضمن ذلك ، إن لو صح ذلك عليه .

قال : وإن أمر بالغا ، ولم يكن الأمر مطاعا ، فيختلف في الضمان عليه ، بفعل غيره .

فعلى قول : من يلزمه الضمان . فيخرج أن يحبس بالتهمة .

وعلى قول : لا يلزمه الضمان ، فلا حبس عليه .

مسألة :

أبو عبد الله : إن هاشم بن الجلفندي ، أصابته رمية ، فبتر حقه بدماء . فأمره
الصقر بن محمد بن زائدة ، أنه أمر به ، من رماه ، فتحبسه الإمام غسان ،
فأنكر عليه سليمان بن عثمان . وقال : ليس عليه حبس ؛ لأنه لم يتهم أنه يومئذ .
وإنما اتهم أنه أمر به من جرحه . وإنما عليه اليقين . لا حبس عليه ، فلم يقبل ذلك
غسان ، حتى غضب سليمان وهجره .

قال المصنف : لا أدري كيف غضب على الإمام ، وقد فعل بقول . وأمله
شاهد ما لم يشاهده غيره . غير أن الإمام أحق بتحسين الظن . والله أعلم .

مسألة :

فيمن أقر أنه رمى رجلا بحجر . وقال : إنها لم تقع فيه . فإذا كان على وجه
الجهل ، كان قد جهل . وكان قد استحق الحبس ؛ لأنه لو حارب كان يمارا .
أصاب أو لم يصب .

مسألة :

وإن تقاربا الخصمان : أنهما تراميا بالحجارة ، وادعى كل واحد منهما ، أن
الآخر جهل عليه . هل يحبسان ؟

قال : هكذا عندي ، إذا تقاربا بذلك ، كان عندي من الجهل .

فإن أنكر ، وشهد واحد من يصدق : أنهما تراميا ، لحقهما بذلك ما يلحق
التهمة .

م.آة :

في عبد وجد ، في منزل رجل بالليل ، فضربه جماعة من الفاس ، فطلب سيده
الإنصاف منهم .

قال : أما المقوبة ، فلا أدرى ^(١) تلزمهم ، إذا كان على وجه الإنكار . وأما
الغمان ، فأخاف وجوبه عليهم في ذلك . فإنما يجوز لأهل المنزل ضربه ، في حال
رجوعه في المنزل

(١) ن نسخة : فلا أرى .

باب فى التهم فى المحاربة والبيعة على المسلمين ونفى المحدثين

ومن التهم : أن يتهم الرجل ، أو القوم بالبيعة على المسلمين .
فإن صح لهم بيعة ، بكتاب أو شهود ، أو رسول ، عوقبوا بالحبس . فإن
اجتمعوا وبرزوا ، فللإمام أن يسير عليهم .
فإن استسلموا وتابوا ، وصح ذلك عليهم حبسهم .
فإن امتنعوا ، احتج عليهم . ثم أخذهم .
فإن حاربوا ، حل له قتالهم ، حتى يشعروا له ويعطىعوا .
فإن قتل أحد منهم ، أو أتباعهم ، أحدا من المسلمين ، فى حرب أو غيلة ،
وصح ذلك ، فقتل جميع من يبايع على ذلك .
والقتل للإمام ، ليس للأولياء . كذلك جاءت الآثار عن المسلمين .
مسألة :

قال أبو معاوية : هل للمسلمين أن يحبسوا من اتهموه : أنه حرب لهم ، فى بر ،
أو بحر ، كالذى نظر فى البحر أنهم ^(١) . قطارب . فمن اتهموه بمحاربتهم ، وعرف
منهم أسباب ذلك ، من التعرض لمارة الطريق ، وقطع السبل ، وبغى على المسلمين ،
فلهم حبسه ، وإقامة الأحكام عليه ، كل بما جنى .

وإن لم يكن جنى إلا التعرض فى الطريق ، لتعطىها ، وأخذ الأوال ، فأولئك
يحبسون ، حتى يأمنهم الناس .

(١) فى عدة نسخ على هذا الاضطراب .

مسألة :

قال القاضي أبو زكريا - في الذي شمر السلاح ، في سوق المسلمين : إنما تقطع يده ، إذا شمره على جماعة . والله أعلم .

مسألة :

تفسير الرواية : من أحدث حدثا ، أو آوى محدثا ، فعليه لعنة الله . فهذا من أحدث في الإسلام حدثا ، أو بنى على المسلمين ، فعليه لعنة الله . وعلى من آواه ، أو نصره ، أو ستره ، حتى لا يؤخذ منه الحق .
وفي موضع : إذا آواه عن الحكم ، بمد معرفته ، أنه ظالم ، مقول للحق .

مسألة :

والذي يؤوى من بهرب من حبس الحاكم ، أو يستره . ولا يعلم علام حبسه .
فإذا كان الحاكم ظاهرا حكمة ، حاربه على العدل بقستره .
فإن اتهم بستره ، على العلم منه ، أعجبني أن يحبس على التهمة لذلك .

مسألة :

في الخائف من إمام عدل . هل لزوجته أن تمنعه ، ما يلزمها له من حق ، من جماع أو غيره ؟

قال : ليس لها أن تمنعه ، ما يلزمها من حق . ولكن عليها - إن استعيفت عليه - أن تعين عليه . وإن استعدلت ، أن تدل عليه .

قال : ولا تفعل له ذلك ، ستر عليه . وإنما تفعل لما يلزمها .

قلت : رليس عليها أن تعلم به ، إلا أن تسأل عنه ، ولم تر عليها ذلك ، إلا أن يستعان بها عليه ، ويسهل بها عليه .

مسألة :

فيمن يمر به خائف ، مطلوب بتهمة قتل ، أو حدث هل له أن يطعمه ، أو يستقيه . وإن لم يعلم ، إنما هي تهمة ، فلا بأس أن يطعمه ويستقيه .

قلت : فإن علمت أنه قد أحدث ، فأشرف على الموت ، من العطش والجوع ، فأطعمه وسقاه .

فإن كان قائدا جيشا ، قد قتلوا المسلمين ، فقولوا ، فلا يطعمهم ، ولا يستقيهم ، حتى يموتوا .

وقد قيل : إلا أن يكون في حال التقية ، وتكلف ذلك ، فيفدى نفسه بماله ، ولا يقصد إلى معونة على حياة .

مسألة :

وفي موضع : فيمن يمر به خائف من المسلمين ، فيطعمه ويستقيه .

قال : لا يستقيه . وإن قدر عليه ، أوصه إلى الحاكم ، إذا كان ظالما .

قيل : فإن كان متهما ؟

قال : وإن كان متهما .

وقد قيل : ما من من أحدث حدثا ، أو آوى محدثا . يعنى بالحدث الظاهر .

مسألة :

وعن الفاسق ، إذا كان شريرا ، يخافه الناس . هل يحوز حبسه في السجن ، حتى يؤنس فيه خير ؟
قال : نعم .

مسألة :

ومن شهر السلاح ، في سوق المسلمين ، قطعت يده . كذلك جاء في الأثر ، عن الربيع بن حبيب ، وغيره من الملمين .
وفي بعض الآثار : إن السلاح ، الذي يجب على من شهره العقوبة : هو مثل الرمح ، والسيف والخضعين والحجز والخلب والخفجر والبرزين .
وفي المدينة اختلاف .

وليس المصى والحجر من السلاح . وأما القوس ، فإن أراد أن يرمى بها ، أو رمى ، فهو محارب . والمحارب يقطع بما أخذ من الناس ، من قليل أو كثير .
وفي قول عزان بن الصقر : إذا شهر السلاح ، في سوق المسلمين ، على رجل متهم ، لم يكن محاربا ، حتى يشهر السلاح على الناس .

مسألة :

ومن أظلم الفاسق ، وأهل الأحداث ، فالأثر عن النبي ﷺ والأئمة الصالحين : التشديد في ذلك ، واللعن .

وعن محمد محبوب قال : لا يطمعون ، ولا يستقون ، إلا أن يخاف عليهم الموت ، إذا صح أنهم ظالمون .

وأظن أن ذلك ، فيمن يسير على الناس ، بالقتل والجمل . والله أعلم .

باب في التهم بالسرق والحبس في ذلك

وأما التهمة في السرقة . فإذا ظهر للمسروق ، بسبب من تقب بيت ، أو فتع باب ، أو صائح على سارق ، فرآه الناس وأشبهوا ذلك ، فإن حبسهم على قدر السرقة ، وقبح فعل السارق ، وبيان السرقة ، يكون طول حبسه وقصره .
مسألة :

وقد يكون المتهمون بالسرق ، مختلفين في العقوبة ، فالذي عسرف بالسرق والسبب ، أطول عقوبة ، ممن لا يعرف بالسرق والرجل والمرأة والعبد ، في ذلك سواء .

مسألة :

فيمن وجد في يده سرقة ، وهو ممن لا يتهم بالأخذ ، ولكنه يتهم بالستر لها . قال : يتهم ويحبس بذلك ، على ما يرى حكاه العدل .

مسألة :

أبو سعيد : وقد يكون من قد تظاهرت عليه أسباب التهم ، في القوم الأحداث ، مثل السرقة .

فإذا كان مثل ذلك شاعرا عليه ، نفى القول : لأنه يحبس ، حتى يؤمن ما نذر شهر عليه ، وتظاهر عليه . فلا يحتاج ، إذا ادعى عليه ، مثل ذلك ، واتهم بما قد شهر عليه ، من إيمانه على ذلك

مسألة :

قال أبو سعيد : وما التهمة بالسرقة ، الذي عرفنا أنه أشد من الإحداث في

الأموال؛ لأن الأموال يمكن فيها الدعاوى، والاستحالة إلى القذف . ومعنى السرقة
معى، خارج من معنى الدعاوى . وهو اسم يقع عليه اسم المنكر .

وإذا ثبت الأخذ بالتهمة، على شيء من المفاكر، ثبت وجاز في جميع المفاكر .

وإذا ثبت أنه لا تهمة، في شيء من المفاكر، جاز أن يكون لانهمة، في جميع
المفاكر . ولم يحز الأخذ بالتهمة . ولم يكن إلا على صحة المفاكر . وبطل أصل
ما اجتمع عليه المسلمون ، في معنى اجتهد النظر ، والأخذ بالتهمة .

مسألة :

في بلد يكون فيه رجلان ، يسرقان أموال الناس ، ويفسدان فيه . ومنهم من
قد اتهم بالقتل . أيجوز لشيخ البلد أن يخرجهم ؟ فليس له إخراجهم من البلد ، إنما
له منعهم ، من فعلهم المنكر . والله أعلم .

ومن غيره :

ومن كتاب أبي الخوارى :

بسم الله الرحمن الرحيم .

ومن سيرة أبي الخوارى إلى أهل حضرموت :

وذكرتم في أمر سعيد بن زهاد . وكيف كان ذلك .

قالدى عرفنا أن سعيد بن زياد ، بعث قائدا إلى أهل الأحداث من الشرق .

فلما وصل إليهم ، كان بينهم وبينه ، ما قد كان . فلما ظهر سعيد عليهم ، فاستولى

على بلادهم ، وأراد دمارها فبلغنا أنه أرسل رسولا ، إلى موسى بن أبي جابر :

أن سميدا يقطع نخل بنى نبحو . فقال له موسى - فيما بلغنا - : « ما قطعتم من إبل

أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وايغزى الفاسين » .

فلما رجع الرسول إلى سميد بن زياد ، وأخبره بما قال له موسى بن أبي جابر ،
أقبل سميد بن زياد ، على قطع الذنخل ، وهدم المنازل . فهذا الذي بلغنا ، من خبر
سميد بن زياد .

وقول موسى بن أبي جابر في ذلك - فيما بلغنا - وقول وائل بن أيوب
- رحمه الله - وقد سأله عن أحداث سميد بن زياد - وقد قتل وأحرق وأمسد -
فقال وائل - فيما بلغنا - : أما من قتل ، ممن قتل من المسلمين ، فهو حقيق بالقتل
وأما من قتل ، ممن لا يستحق القتل ، وما أحرق من المغارل والأهية . فإن كان
الذي بعثه إماما عدلا ، كان ماصنعا في بيت مال المسلمين

وبلغنا أنه قال : فأما ما أحرق سميد بن زياد ، ممن حرق من أصحاب راشد ،
فلو ألقى في النار ، لكان ذلك أهلا .

وأما من أحرق ، ممن لم يحرق ، ولو كان الذي بعثه إماما عدلا ، كان ذلك
في بيت مال المسلمين . فهذا ما حفظنا ، من خبر سميد بن زياد . وحفظنا ذلك - ممن
حفظناه - من المسلمين ، على ذلك .

مسألة :

قال أبو المؤثر : إذا كان أصحاب الريب ، من أهل للالهى ، مثل الثمانينين
والعابدين ، والمتهمين بالقجور ، أو يكاد أن يظهر ذلك منهم ، ولم يكونوا من أهل
البلد . وإنما هم طراة ، يظهرون الفساد في القرية . فلا بأس أن ينقروا منها ، وهم
صاغرون .

باب ما لا تلحق فيه التهمة من السرقة

وإذا دخل رجل إلى قوم بإذنتهم ، ثم اتهموه بسرقة في منزلهم ذلك ، فليس له عليه إلا يمين . ولا يحبس لهم بالتهمة ؛ لأنه دخل بإذنتهم . وكانت امرأة زارت أمها ، ولأمها زوج ، فسرقت منهم شاة ، فاتهموها بها . فلم ير محمد محبوب عليها حبسا ، ورأى عليها اليمين .

مسألة :

وإذا كان رجلان في منزل يسكنانه ، أو اصطحبيا في طريق ، أو دخلا في حمام ، أو سافرا بعيدا ، أو قريبا . ثم ادعى أحدهما على صاحبه أنه سرقه ، لم يحبس له إلا ببيعة عدل ، ولو كان ممن تلحقه التهمة ؛ لأنه هو اتهمه على صاحبه ، فصار بمنزلة الأمين ، فلا يلزمه أن يحبس ، إلا أنه يلزمه اليمين .

مسألة :

وعن قوم ، كانوا في سفينة ، فسرق بعضهم بعضا . قال : يدرأ عنهم الحد ؛ لأنهم في بيت واحد .

باب في الحبس والتهم والحبس في قطع الطرق

وحبس قطعة الطريق ، إذا عرفوا بذلك ، أو هم يقطعون الطريق ، ويسلبون الناس ويخيفون الرعية ، فيستحقون الحبس والقيود الثقيل ، إذا صح ذلك عليهم ، كان تعزيرهم أشد .

وإذا صح عليهم بالبيئة ، أقيمت عليهم الحدود ، التي أوجب الله عليهم في كتابه . وإنما إلى إقامة الحدود عليهم الإمام .

مسألة :

ومن التهم ما ينيب عن القرى في البلد ، أو في الطريق بين القرى ، تقطع وسلب الناس ، أو يقتل ، أو يحدث في بئر ، أو غيره ، عمالا يحضر أحد ، يخبر به إلا المدعى ، أو أحدث فيه طوى ، في فلاة ، فيرفع إلى الوالى ، أو يدعى على إنسان ، قد حضر فيمنكر .

فإن ادعى على إنسان قد حضر ، وأنكر أخذه الوالى ، بكفيل عن نفسه ، حتى يقين له ، ما يستحق به التهمة .

وإن كان يدعى على رجل غائب ، بعث معه من يفظر الحدث .

فإن وجد له شيئاً ، رفع إليه خصمه ، وألزمه التهمة . وإن لم يجد سبباً لم يحبس أحداً .

مسألة :

وكذلك إن اتهمه ، أنه أخذه إبلا ، أو بعيرا ، أو غنما ، أو عبدا ، أو
نهب منزله ، وبمث معه أصحابا ، حتى يبحثوا عن ذلك ، فإن وجدوا تهمة ، رفعوه
إلى الوالى ، فيعمل فيه الوالى ما يرى .

مسألة :

وأما اللصوص المنسوبون إلى اللصوصية ، بقطع الطريق . فإذا رفع ذلك
عليهم ، فوجدوم أخذوم ، وجبهم ، ودعا المدعى بالسبب ، فإذا جاء لذلك
أسباب اتهم حبسهم .

مسألة :

قال محمد المصبح : ومن اللصوص الذين صححت الأخبار عليهم ، ليس بين
العامه فيهم اختلاف ، بنسبهم إلى السرقة ، أولئك يستودعون الحبس ، ويؤمن
الناس منهم ، حتى تظهر برائتهم .

مسألة :

فيمن خرج فى طلب الخوفا ، فوجد رجلا ، اتهم أنه منهم . فإذا كان بأسره ،
ويأخذ سلاحه ، حتى يوصله إلى المسلمين ، فامتنع فإنه لا يغربه حتى يبدأه بالقتال .
فإذا بدأه بالقتال ، ضربه ، حتى يشغله بالضرب ، ولا يعمد لقتله . فإن قتله ،
لم يكن عليه بأس .

مسألة :

فيمن قتل باغيا . هل عليه حفظ سلامه وأداته ؟

قال : لم يكن المسلمون يفعلون ذلك ، قد قاتلوا عدوهم ، في وقعة الجمل وغيرها ،

فلم يكن يقرضون شيء من أمتعتهم ، وكانوا يتركونها بحالها .

باب في الحبس والتهمة في الأموال والإحداث فيها

اختلف في التهمة في الأموال ، فأجازها بعضهم . وأبى ذلك آخرون .
قال أبو سعيد : التهمة في الأموال ، كالتهمة في الأبدان ، في قول أكثر
أهل العلم . والآخر شاذ .

مسألة :

اختلف في مدعى الحدث ، في ماله .

وقيل : يؤخذ له بالتهمة فيه ، إذا ظهر له سبب .

وقيل : حتى يصح أن ذلك ماله ، ولا يؤخذ له ، إلا فيما صنع له ملك ، لاحتمال
ثبوت ذلك في يده ، بغير ملك ، وأن يكون لنزوه . والله أعلم .

مسألة :

فيمن ادعى جداد نخلة ، فوجدت نخلة مجدودة . وقال : هي نخلة .

قال : قد عرفت - إذا شهر أن نخلة مجدودة - حبس من اتهمه بمجداها .

وكذلك من ادعى أنه قطع كرمته أو مؤزته . فإذا شهر أخذ له .

مسألة :

قال أبو سعيد : التهمة في الأحداث في الدواب ، كمثل التهمة في الأبدان ،

في أكثر قول أهل العلم .

والشاذ من قال : إنه كالتهمة فى الأموال .

وإذا لم تجز التهمة فى الأموال ، ولم تنبت فى معانى المحجورات ، جاز أن تبطل فى الأبدان ، لأن للتمدى فى الأموال فساد ، كالتعمدى فى الأبدان .

وإنما اصطلاح المسلمون ، على الأخذ بالتهمة ، واتفقوا على ذلك لإزالة المنكر ؛ لأنه إذا ترك أهل الفساد ، حتى يماينوا بالفساد ، ويصح عليهم بالبيئة ، كان ذلك أقرب ، من تعديهم إليه ، وارتكابهم منه ، وإمكانهم من الباطل ، لأنهم آمنون أن تبسط عليهم الأيدي ؛ لظهور عدل المسلمين . فحال بينهم وبين التعدى ، بإطلاق الأيدي . وهذا الصحيح من الاهتمام بالرعية .

وكذلك يخرج معنى هذا ، كالترك للظاهر منه أسباب بترك المنكر ، حتى نتهين إيمنه صحة المنكر .

فإذا صح المنكر ، لم يكن تم تهمة ، وأخذ على الصحيح ، ولم يؤخذ على التهمة .

وإذا بطل الأخذ على التهمة فى شيء ، جاز . ويبطل فى الأشياء كلها .

باب في الحبس على الشبهة في القروج

ونفي المتهمين

ومن الريب التي يذكرها الولاة : اجتماع النساء والرجال ؛ فإن ذلك شأنهم إنكاره ، إذا رفع إليهم
وإذا وجد المريب من الرجال ، مع المريبة من النساء ، في المواضع التي يكون
يمكن فيها الريبة ، أخذوا وعقبوا بالحبس .
وإذا عاد أحدهما ، كانت عقوبته أطول وأثقل .
وإن وجدوا تمارين ، فيما دون ما تصح به الحدود ، أثقل فيه ، وأطيل
حبسه وكذلك النساء .

مسألة :

وإن كانت امرأة مذنوبة إليها ذلك ، فلا بأس أن يتماهدوا موضعها ، من
غير أن يلحقوا عليها مزلها إلا بإذن .

مسألة :

وقد كانوا — إذا كانت المرأة من أولاد المسلمين ، ووجره الناس ، يثرونها ،
ويطلقونها ، ويأخذون الرجال .

مسألة :

وأيس بُغى أحد إلا أن يخرج برأيه ، إلا إنه إذا تمدهى في ذلك ، أطول
عقوبته ، رجلا كان ، أو أراة .

من كتاب أبي الحواري: وكذلك المتأثنون من الرجال ، إذا عرفوا بذلك ،
أنكر عليهم .

وكذلك المتهمون بالجمع بين الرجال والنساء ، على الريب ، تلزم العقوبة ، إذا
عرف بذلك ، أو وجد ذلك في مثله ، رجلاً كان ذلك أو امرأة .

ومن عرف أنه يؤذي اللصوص ، ويستتر سرقات الناس في منزله ، فقبين ذلك
عليه ، مرة بعد مرة ، بعد تقدم السلطان عليه ، عوقب بالحبس ، حتى ينتهي .

ومن وجدت السرقة في يده ، كان عليه ما على المتهم
وإن كان نساء ، ويحتمن على الشراب ، أنكر عليهم ، كما ينكر الرجال .
وإن كان رجل يتهم بالعصيان ، وبأن عليه سبب من ذلك ، فوجد في موضع
ريبة ، مع صبي ، لا يمنع نفسه ، أو صبي متهم بذلك ، أنكر عليه ، وعوقب بالحبس .
وإذا صح أن رجلاً ، أو رجلاً ، أو نساء من أهل الريب الذي لا يؤمن ذلك
منهم ، في منزل ، فأخبر بذلك ثقة ، استؤذن عليهم .

فإن أذنوا وإلا قالوا : إنا ندخل ، ودخلوا عليهم .

فإن لم يصح ذلك ، بقول ثقة ، فلا أرى إلا بإذن .

وكذلك أصحاب الشراب ، إذا اجتمعوا عليه ، في موضع ، وصح ذلك عليهم ،
دخل عليهم كذلك .

وإن لم يصح ، فلا أرى إلا بإذن .

قال محمد محبوب : يستأذن عليهم فإن أذنوا وإلا دخل عليهم بغير إذن .

فإن لم يستقمروا أنه حرام ، فلا يدخل عليهم إلا بإذن .

ومن أشد الريب التي يأتونها ، ممن يتخذ إنكار المنكر ، فأوائك يبعد
أن يكون لهم على الرعية أمر ، أو نفى . وهم أحق بالعقوبة ، لأنه جاء عن النبي ﷺ
أنه قال : لعن الله الأمرين بالمعروف العاركين له ، والفاهين عن المنكر الفاعلين له ،
الرا كبين له .

انقضى ما كتبه من كتاب الفضل .

مسألة :

وعن أخوين ، عند أحدهما زوجة ، وهم ساكنون في منزل .
قال : يمتدون من ذلك ، كانوا سترابين من ذلك ، أو غير سترابين .
وعندهم : أنهم إذا كانوا مقساكين ، فهم سترابون .

رجع :

قال أبو المؤثر : إذا كان أصحاب الريب ، من أهل الملاحى ، مثل المعتندين
والعابدين ، والمتهمين بالفجور . ويكاد أن يظهر ذلك منهم ولم يكونوا من أهل البلد
وإنما هم طراة ، يظهر الفساد في القرية ، فلا بأس أن ينفوا منها ، وهم صاغرون .
وفي موضع : في بلد ، فيه رجلان ، يسرقان أموال الناس ، ويفسدان فيه . ومنهم
من قد اتهم بالقتل . أيحوز لشيخ البلد أن يخرجهم . فليس له إخراجهم من البلد ،
إنما له منعهم ، من فعلهم المنكر . والله أعلم .

مسألة :

وكذلك المعتندين من الرجال ، إذا عرفوا بذلك ، أنكر عليهم .

وكذلك التهمون بالجمع بين الرجال والنساء ، على الريب ، تلزمهم العقوبة ، إذا عرفوا بذلك ، أنكر عليهم ، أو وجد ذلك في منزله ، رجلا أو امرأة .

مسألة :

في امرأة متهمة في نفسها ، طلب أهل القرية إخراجها من القرية .

قل : ليس لهم ذلك عليها .

وفي الإيضاح : هل يجوز نفيها من البلاد ، غريبة كانت ، أو من أهل البلد ، فلا يضيق ذلك على الحاكم ، إن رآه . والله أعلم .

مسألة :

أبو سعيد : في المطأ الذي لا رجمة له عليها هل ينكر عليها الدخول على

مطأته ؟

قال : إذا كانا مسترايين في دخوله عليها ، وتلحقهم التهمة في ذلك ، أنكر

عليهما .

وإن كانا لا يلحقهما في ذلك ريب ، فالدخول على وجوه .

قلت : فإن لم ينهما بالتهمة ، إلا أنه يساكنهما .

قال : يضمنان ، إذا لم يحتمل أنهما في مساكنتهما ، يحل له ذلك منها ، ولا

لها منه .

قلت : فإن كان بيت فيه مسكنان ، مقطوع بينهما ، يحدار أو حضار ، وهي

في أحدهما . وهو في الآخر ، غير أنهما يدخلان ويخرجان من باب واحد . هل يجوز

تركهما ؟

قال : لا يجوز ، على غير معنى الضرورة ، إذا كان الباب يجمعهما ، إلا على مائسع المساكنة .

قال : ولا تسع المساكنة ، في الضرورة ولا غيرها . ولا اعتقاد المساكنة .
ولسكن الدخول لمعنى ضرر مضر ، أو خوف ، في ليل أو نهار ، أو قضاء حاجة ،
بامتنان . فاسلما من الريبة ، فلا بأس .

قلت : فإن لم يكن لهما إلا ذلك المنزل ، أيجبرا على التحول منه ؟
قال : يمدان لمعنى المساكنة .

ويقال له : يخرج بابا إلى الطريق ، إن أرادا السكن في ذلك المنزل .

قلت : فالمعلقة الأجنبية سواء ، ولو لم تلحقهما تهمة ؟

قال : هما سواء ، إلا أن المعلقة قالوا : إنها أوحش ، لما قد عرفنا من بعضهما البعض .

قلت : فيحتج عليهما ، أو يرفع عليهما بلا حجة ؟

قال : يحتج عليهما الحاكم ، إذا كان المحتج من أسباب الحكم ، الذي قد جعل له الاحتجاج ، أو يحتج عليهما بشهادة عدلين . فإن لم ينتهيا ، أنهى أمرهما إلى الحاكم حتى يعاقبهما ، ويلحقهما ، حتى الريب ، أو معنى ما لا تجوز به المساكنة .

مسألة :

أبو سعيد : امرأة معقوفة ، يعرف أنها تسيب على وجهها ؛ لأنها لا عقل لها .
فأوت إلى إنسان في الليل ، أو جاءته نهارا ، وكأنها مستلحمة .

قال : إذا خاف عليها مضرة ، وأمنها في دينه ونفسه وماله ، ولم يكن أحد يقوم بذلك غيره ، خفت أن يلزمه ، أن يؤذيها .
وإن خافها ، في أحد هذه الدماء ، وأمن عليها المضرة ، فلا يلزمه أن يؤذيها .
فإن كان في الموضع غيره ، فقام بها غيرهم ، أخط عن الجميع ، وإلا لم يهتمهم ، وعليه القيام به .
مسألة :

من الحاشية : عن الفقيه صالح بن وضاح - رحمه الله - ونسأل سيدي - أعزه الله ، ونصره وأنفد أمره - عن صبيان يدخلون في موضع الربيب في محال ، تسكها العوامر ، وفيها شرب الخمر ، وهم يهتمون بذلك . سألت : فبم يجب عليهم التعزير ؟ أو التعزير والحبس ؟ أو ينفوا من الدار ؟

الجواب ، فاقضى آخذه في مثل هذا ، إن عليهم العقوبة بالحبس .
وإن حبسوا ، وعادوا إلى تهمتهم ، عوقبوا أطول حبسا من العقوبة الأولى ، إلا أن يكون أهل التهمة بافجور ، يسوا من أهل البلد ، وإعانتهم طرأة ، يظهرون الفساد في القرية ، فينفون منها ، وهم صاغرون والله أعلم .

مسألة :

الإيضاح : قال أبو بكر أحمد محمد خالد - : في امرأة تهمه بالرجل ، أراد الوالى أن ينفىها من البلد ، فامتنعت عن الخروج من البلد - : إنها إذا امتدت في ذلك ، كان له نفيها . ونفيها : الحبس .

وأما نفيها من البلد ، فمختلف في ذلك .

انقضت الزيادة .

مسألة :

في الحاكم إذا أقر عنده رجل ، من قبل الإمام حكمه ، أنه طلق زوجته ثلاثا .
والرجل مقيم معها . ما يابز ؟
قال : إذا لم يحتمل لها مخرج ، أن تكون قد تزوجت زوجا غيره ، ثم تزوجها ،
كان عليه أن يتكر عليهما ، ويحتسب عليهما .

فإن تركا ذلك ، وإلا عاقبهما ، إلا أن يكون لهما حجة تسمع لهما .
قيل : فإن كانت حجتهما أنه قال : أردت أن أجعل طلاقها في يدها ، فطلعت ،
فطلقتها ثلاثا . هل يتركان ؟

قال : على قول من يقول : لها أن تمنعه ، فلبس للحاكم ولا يفهم أن يمترض
عليهما ، إذا لم تطلب المرأة الإنصاف وصدقته .

مسألة :

أبو سعيد - في الرجل يتهم بالمرأة ، أو تتهم هي به ، فيؤخذ بأيديهما إلى
حبس المسلمين للأدب ، فيدعيان الزوجية .

قال : لا يقبل ذلك منهما إلا بيمينه عادلة .

فإن ادعيا بينة ، قد ماتت ، أو غابت ، أو تزويج ولي المرأة قد مات . فلا يقبل
ذلك منهما ؛ لأنهما في موضع التهمة ، ويؤدبان مثلا يرجعا إلى ما أنكر عليهما .
وقد قيل : يفرق بينهما ويقدم عليهما فإن عادا دوقبا .

وعن راشد بن سعيد الإمام : إنهما إذا ادعيا الزوجية ، خلى عنهما . وهما
أولى بلبسها . والأدل أكثر .

مسألة :

ومن التهم : أن تدعى المرأة على الرجل ، أنه غابها على نفسها ، فوطئها .
فإن وجدت متعلقة به ، أو وجد معها في منزلها ، في وقت لا يدخل مثله عليها ،
عوقب .

فإن لم يكن لذلك سبب يحلف .

وفي موضع : إذا ادعت ذلك في منزله ، وهي ذات دم ، أنه امتصها بفرجه
فإنها تحذف له ، بقدنفا إياه . ويلزمه لها العداق ، بمنزلة الثقل ، يوجد في منزله .
فإن ادعت ذلك ، في غير منزله ، لم يقبل منها . وعليه الحد .

مسألة :

في بلد فيه رجلان ، يسرقان أموال الناس ، ويفسدان فيه . وبنهم من قد اتهم
بالقتل . أيجوز لشيخ البلد أن يخرجهم ، فليس له إخراجهم من البلد . وإنما له
منعهم : من فطهم المنكر . والله أعلم .
وهذه موجودة ، في باب التهم والسرقة والحبس في ذلك .

مسألة :

وفي رجل ، يوجد هو وامرأة ، متهمتان بالفساد ، في منزله ، أو في منزلها ،
أو في ليل أو نهار .

فإذا لم تكن زوجته ، جاز للوالى حبسهما . وإن وجد عفتها ، من يتم
بالجمع بين الرجال والنساء ، من رجل أو امرأة ، في موضع ريبة ، فحائز حبس
الجميع .

مسألة :

فإن شكت امرأة من رجل ، أنه كابرها على نفسها ، أو دعاها إلى إتيان الفاحشة ، أو سقه عليها ، ولا ينفق لها .

وأما دعواها : أنه كابرها على نفسها ، ودعاها إلى إتيان الفاحشة . فإن كانت مأمونة حبس .

وإن كانت غير مأمونة ، لم يحبس بقولها وحدها
وأما دعواها عليه أنه سقه عليها ، بشتم ، فلم أعلم أنه يحبس بقولها ، ككأن
ثقة ، أو غير ثقة .

مسألة :

قيل : إن عمر مر برجل قائم ، يكلم امرأة ، فعلاه بالدرة ضربا . فقال : ظلمتني امرأة .

فقال عمر : أفلا واريتمها في دار ، أو خلف جدار .
ثم ندم ، فأتى أبي بن كعب .

وكان إذا اهتم بأمر ، ذهب إلى أبي ، فشاوره . فمدق عليه الباب . فقال :
مرحبا يا أمير المؤمنين . فطرح له رسالة من آدم ، حشوها ليف فأخبره بما فعل
بالرجل وامرأته . فبكى أبي .

فقال له عمر : جئتكم لتفرج عني كربتي ، فزدتني كربا .

فقال : سمعت النبي ﷺ يقول : إذا كان يوم القيامة ، بعث الله الخلائق ،
في صعيد واحد ، في أرض بيضاء ، كأنها سبيكة فضة . فينادي مداد : لا يرفع أحد

كتابه ، حتى يرفع هر بن الخطاب كتابه فيرفع عمر كتابه . وله نور ، كأنه نور الشمس ، يعجب منه الخلاق . ثم تأتى الملائكة إلى أبي بكر ، تنزهه إلى الجنة .

وقال عمر : إنك سمعت هذا ؟

فقال أبي : إني والله لقد سمعته . وإلا فصمت أذناني ، وعميت عيني .
وقال : عمر : إني أشهدك أن كل مملوك لي ، فهو حر . وكل مال لي ، فهو صدقة على المساكين . فأعقب يومئذ ثلاثة عشر مملوكا ، ونصدق بإحدى وأربعين أوقية ذهباً وفضة . فلم يش بعد ذلك إلا قليلاً ، حتى هلك . ولم يصب له مال إلا ثلاثة دراهم .

ومن غيره :

من كتاب جامع أبي الخوارى .

أبو قحطان - رحمه الله - :

وقيل : سبب المؤمن فسق ، وقتاله كفر . ومن كذب كذبة ، نعد عليها ، فهو منافق حتى يتوب .

وقيل : من قال لرجل عربى : يا مولى أو ابن لـسودان ، أو دعاه بلقبه الذى يسوؤه ، أو قال : يا كلب ، أو يا حمار أو يا خنزير ، أو يا منافق ، أو عذر الله ففى كل هذا القمزر ، على ما يراه الإمام ، متى جهل الفاعل ، وتعديه .

وإذا كان من رحل من المسلمين ، لا يعرف بالجهل ، استغيب من ذلك .

وإن كان قال لبعض الجهال ، الذين يفسكرون عاجهم للمكر ، فهو أحرى أيضاً أن لا يعرض له .

مسألة:

وإذا سرق رجل ، ويده ضالاة ، قطعت ؛ لأن اسم يد واقع عليها . فن أزال
القطع عنها ، محتاج إلى دليل .

أبر الحسن - رحمه الله - : إذا رمى الشهود الزاني يرمى ويقول : أشهد بالله
أنك زان ثم ثالث كذلك .

وإن اعترفت امرأة بالزنا وهي حبلى ، فعليها الرجم ، إن كانت محصنة .
وإنما ترجم الحبلى ، إذا وضعت ولدها . ثم أرضعته حواين بعد ذلك .
وإن كان لها زوج غائب أو مفقود ، فإنها لا ترجم ، لما جاء في حديث : إن
امرأة ، دعت إلى عمر بن الخطاب ، فهم أن يرجمها .

فقال له معاذ - رحمه الله - : يا أمير المؤمنين ، إن كان لك عليها سبيل ،
فليس لك على ما في بطنها سبيل ، فتركها حتى ولدت . فإذا ولدها ، قد نبتت
أسفانه في بطنها . وهو ابن ستين من زوج لها فقال عمر - رحمه الله - : عجزت
النساء أن يلدن مثل معاذ . لولا معاذ لهلك عمر .

وقد قيل : يجلد الرجل في الزنا ، على بشره ، وهو قائم . ويجلد المرأة ، وهي
جالسة . وعليها درع ، وخمار ، ضربها شديداً .

فإن تابا ، وأنس رشدهما من بعد ، قبلت توبتهما ، وجازت شهادتهما .

رجع .

باب في الحبس والتعزير على اللشتم وما أشبه ذلك

من جواب أبي شعيب ، عرضه على موسى بن علي :
روى لنا الأزهر بن علي : أن قوما من المسلمين ، كانوا يختلفون إلى قاضي
مكة .

قيل : اختتم رجلان إلى قاضي مكة . فقال أحدهما للآخر : والله ما أنا
بزان ، ولا شارب خمر ، فأمر به القاضي ، فجلد أربعين سوطا .
فجاء القوم إلى أبي عبيدة .

فقال أبو عبيدة : وفق القاضي . عرض فرفض له . ولو مرّح لمرّح له .
وقال فهم بن عنبسة لو الده : إن رجلا قال لآخر : أخزى الله والدي ،
أدرك على الزنجية ، فجلد ثلاثين سوطا .
فقال له علي بن عزرة : وفقت من روى له الرواية .
وروى أن عمر بن الخطاب نمل ذلك .

مسألة :

أبو علي : ومن رجل لمن رجلا ، أو قبح وجهه ، أو خوّنه ، أو قال له :
يا حمار ، أو يا كلب .

فإن كان الذي قيل له ذلك من المسلمين ، كان القائل حقيقا أن يهرز .
وإن كان غير ذلك ، فالأمر إلى أولى الأمر .

قال غيره :

عليه التعزير على كل حال .

وقول : إن قبحه ، أو لعنه ، أو قذفه بشيء من المكفرات ، فلا شيء عليه ،
إلا أن يكون من المسلمين .

وأما قوله : يا حمار ، أو يا كلب . فإن عليه التعزير ، كن الذي قيل فيه
ذلك ولياً ، أو غير ولي والله أعلم .

مسألة :

فيمن ادعى عليه خصمه ، أنه سرقه . هل يكون هذا مثله قذفاً ، يستحق به ؟
قال : لا ؛ لأنه يدعى لما ثبت به عليه حق ، إن لو صح ، إلا أن لا يرى الحاكم
ذلك ، في مخصوص . فذلك إليه هو الناظر .

مسألة :

للعملاء بن أبي حذيفة - فيمن قال لغيره - : إذا ما ركب بنو فلان بفلانة .
قال : ذلك يتجه إلى ما يكون عليه حد .
فإن قال : ما نكحوها فيسأل عن ذلك .
فإن قال معنى ، غير الفاحشة ، دُرِيَّ عنه الحد .

مسألة :

سئل أبو عبد الله عن قال لرجل : يا ساحر ، أو يا سارق ، أو يا منافق
ما يجب عليه ؟

فإن كان المقدى ، ممن يعرف بالجهل . فعليه التعزير .

فإن كان ممن لا يعرف بالجهل ، احتمل له ذلك .

مسألة :

وإن قال له : ولد جنية .

قال : يعزر أربعين سوطا ، بعد أن يحتاج عليه ، بما ينجو به من الحد .

مسألة :

وعن رجل قال لرجل : يا سكران . يا سارق . أو يا خنزير ، أو ياسقيه .

أو لعنه الله ، أو أخزاه الله .

قال : يعزر .

مسألة :

عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : إذا قال الرجل للرجل : يا يهودى ،

فاضربوه عشرين . فإذا قال : يا مخنث ، فاضربوه عشرين . وإن وقع على ذات

محرم ، فاقتلوه .

مسألة :

رجل دعا رجلا بلقبه ، وهو يكره .

قال : يعزر .

فإن قال : ما أنت من العرب . أنت من الموالي .

قال : يعزر .

وإن قال لرجل : ابن الزنجية ، أو ابن الهندية .

قال : يمزر . إذا لم تكن أمه كذلك .

مسألة :

وعن ابن مروان - فيمن قال لرجل - : يا كلب أو حمار أو يا جني .

قال : فيه التعزير .

وإن قال : يا ثور ، فليس فيه تعزير .

والتعزير من الخمسة عشر إلى الأربعين .

مسألة :

من سب أصحاب الحاكم ، فالسبة مختلفة . فإن كان بطعن في المسلمين ، ويخطئ أمرهم ، ويضلّهم . فهذا يعاقب بأوجع العقوبة ، ولا يسأله من الحبس الطويل .

وإن كان سبه لأحد من الناس من الشراة .

فإن كان المسبوب ، ممن له ولاية ، وبرأ منه ، أو صماه باسم يستحق به البراءة ، عوقب على ذلك بالسوط .

وقد قالوا في ذلك : من عشرة أسواط إلى ثلاثة ، على ما يكون من جهل

القاتل :

ولا يكون التعزير أقل من ثلاثة . ولا يعمد به في مثل هذا ، أكثر من

١

عشرة .

وأما إن كان لا ولاية له ، شد على القائل في ذلك ويزجر ولا يترك ، يطلق
لسانه على الناس . ولا نعلم عليه في ذلك عقوبة ، إلا إن شتمه بغير اسمه . فيقول :
يا قرد ، أو يا حمار ، أو يا كلب ، وأشبه هذا . فقد قيل في ذلك بالعزير ، على ما يراه
القائم بالحق .

مسألة :

من الحاشية - الضياء - :

رجل عرض بمشاعة نفسه ، أو أبيه .

قال : يضرب على قدر العريض .

مسألة :

وقيل : من دخل بيعة بغير إذن فإن كان الإمام عدلا ، فإنه يمزر .

مسألة :

وفي رجل قال لرجل : يا حمار . فإنه يضرب خمسة أسواط ، أو يحبس ثلاثة
أيام . وما كان مثل هذا ، فهو مثله هكذا من المذكرات .

مسألة :

من كتاب اللثة :

فلان عيار العيار . في اللثة : الذي يغلى نفسه وهو لها ولا يردعها ولا يزجرها
ثم نهى : اسكن من تكلم بقبيح : قد تعابر .

وقوله : فلان فاجر الفاجر . في كلام العرب : المائل عن الخير .

قوله : الزنديق : الذي لا يؤمن بالله ، ولا يؤمن بالبعث فيكون الزنديق من هذا ، كأنه عدل عن الدين ، أو ألحق إلى غيره .

ومن جامع أبي الخوارى - أبو قحطان - رحمه الله - : وليس بين أهل القبلة وأهل الذمة حدود ، إذا قذف بعضهم بعضا . وكذلك المماليك ، ولكن ينكح بهم ، حتى لا يوردوا .

وإذا شهد الشهود على رجل : أنهم رأوه فوق امرأة ، ولا يدرون أنه أولج أم لا ؟ فلا حد عليهما . ورأى الإمام في أدبه وتعميره .

وإنما يجب الحد في الزنا ، إذا أولج الذكر ، حتى تغيب الحشفة ، ويلتقي الخيطان . وما دون ذلك ، فلا يجب فيه .

أبو محمد - رحمه الله - قال : إن سأل سائل . فقال : أخبرونا عن الأمة ، إذا زنت ، ولم تحصن : هل عليها الحد ؟

قيل له : لا حد عليها ، إذا لم تكن محصنة . والواجب عليها التعزير .

وفي القبلة والضمة والمفاخذة التعزير ، على ما يراه الإمام ، ردعا للناس عن ذلك .

وفي القصاص والتعزير ردع للناس ، وزجر ، عما حُذروا منه .

وعن امرأة ، تأتي امرأة ، بكري ، أو محصنين . ما يلزمهما ؟

قال : يؤدبن كما يوجب الحاكم من الردع .

مسألة :

وإذا تعدى رجل على رجل ، في نفسه أو ماله ، ففيه الأدب .

ومن أثر - عن رجل رمى رجلا ، أو امرأة بالسحر . هل عليه حد ؟
قال : ما علمنا .

وقال : قد برأ منه ، حتى يرمى بالسحر . ويبرأ منه ، ويستتاب ، ويوجع نحره .
ومن تزوج امرأة في عدتها ، فُرّق بينهما ولا حد عليهما ، في قولنا : إلا الأدب
والضرب في ذلك .

والعبد إذا زنا ، ولم يكن محصنا ، فلا حد عليه . وعليه التعزير .
ومن مس فرج امرأة طوعا ، أو غصبا ، فلا حد عليه . وعليه العقوبة والأدب .
وإن طأعت ، فعليها العقوبة أيضا .

ومن شتم الخلقاء أيضا ، ونسبهم إلى الظلم . أعفى أبا بكر وعمر . فإن الإطام
يأخذ على يده ولسانه . وأن لا يظهر أمرا ، يخالف دين المسلمين . فإن لم ينته حبس .
فهذا قول .

وقول آخر : من شتم المسلمين قتل . ولسنا نقول بذلك . ولكن يشدد
عليه .

وعن امرأة ، يظهر بها حمل ، ولم يعلم لها زوج ، فسُئلت عن حملها .
فقلت : من غير زوج . ما الحكم فيها ؟
قال : لا حد عليها ، حتى تقر بالزنا ؛ لأنه يمكن من غير زوج ، أو تكون
مكرهة ، أو ناعسة ، أو مغلوبا على عقلها .

من الأثر : ومعه : رجل دعا رجلا بلقب ، وهو يكرهه .
قال : يمزور .

أو قال : يا ابن السوداء . أو يا ابن الأسود . وأبواه لا يعرفان بذلك .
أو يا ابن الجرباء . أو يا ابن السافلة . وأبواه لا يعرفان بذلك .
قال : يعزر على قدر التعريض .

وعن رجلين نكروا .

قال : عليهما الحد ، ورجعان ، إن كانا محصنين ، إذا قال الشهود عليهما بذلك .
ومن يأتي البهيمة ، ممن قد أحسن ، أو ذات محرم .

قال : يحد ويرجم ، إذا كان محصنا .

وعن رجل ، عرض لآخر بفرية . أو قال لأبيه : لست بأخى ولا بعمه .

أو قال لرجل من العرب : أنت من الموالي .

أو قال لرجل : لعنك الله ، أو أخذك الله . أو سفه غير سفيه .

أو قال : نجس .

أو قال لرجل ، شهد عليه : شهدت بزور . والقاضى قد قبل شهادته .

أو جاء إلى رجل فقال : إن فلانا قذفك ، ولم يأت بالبينة .

أو قذف من لم يبلغ من الغلمان . ففى كل هذا يعزر ، ولا يحد .

وفى القدى قال : إن فلانا قذفك . ولم يأت ببينة .

قال : يعزر بأسواط ، نحوا من العشرة .

ومن دعا رجلا بلبقه ، وهو يكره . أو قال لمولاه : يا سيدى . يأثم ،

ويؤدب .

قال محمد عبد السلام : نعم . قد قيل هذا .

وإذا قال السيد لعبده : ياسيدى ، يائىم ويؤدب . وهو قول الربيع .
وعلى قول غيره : لا يائىم ، ولا يؤدب .
وهكذا رأينا ، فى المراسلات ، من الأشياخ ، بينهم ، مكتوبا : ياسيدى . وهو
من افظ الشيخ صالح بن وضاح ، فى جواباته .
وقد رأيت الشيخ محمد بن على ، يكتب ذلك فى بعض الأجوبة . والله أعلم .
أو قال : ما أمى بزانية . ولا أخى . وعلم أنه يعرض به لذلك . أو عرض
بمشائمة ، فى نفسه ، أو أبيه . ففى كل هذا ضرب ، على قدر التعريض .
فمن قال لرجل : يا سكران ، أو يا سارق ، أو يا خنزير ، أو يا كلب .
أو قال لرجل : يا فاجر ، أو يا منافق . وهو مسلم .
أو قال : يا عدو الله . ففى كل هذا ، يضرب ويستجاب .
وأكثر التعزير : أنقص من أقل الحدود . ولا يبلغ به إلى الحد .
وأقل الحدود أربعون سوطا . وهو حد المملوك ، فى شرب الخمر ، من الخمسة
إلى الثلاثة . وأقله لمن يجمل على الداس بلسانه ، مثل قوله لارجل : الخائن والثور
والمولى والكلب . وإن قال ذلك لمسلم ، كان أشد عقوبة . وأكثر .
رجع إلى كتاب المصنف .

باب في حبس النساء وعقوباتهن وكيف يكون ذلك

وفي المرأة إذا امتنعت أن لا تحبس . فإذا ظفر بها ، فامتنعت عن حق لازم ،
قد وجب عليها ، ففيه الحبس ، أو لأحد ، أمرت بذلك . فإن لم تفعل ، وامتنعت
أخذت ، من غير أن يصل الآخذ لها ، إلى مس شيء من بدنها . أو قدر على ذلك ،
جمل على يده ما يصتر يده ، عن مس ذلك من يدها على ذلك . ولا يلي ذلك منها
إلا جماعة من النفاة .

فإن امتنعت ، ضربت على ما امتنعت ، حتى تستقر للحق وتعطى .
وإن امتنعت في البيوت ، فإن كان امتناعها يحدث أحدثه ، طوابت . وجمل
عليها الميون ، حتى يظفر الله بها . ثم القول كما مضى .
وإن كان امتناعها ، عن محاكمة بينها وبين أحد . فإذا صبح توأبها ، فملى خصمها
أن يحضرها كيف شاء . فانظر فيه .

باب في العبيد وعقوباتهم والحبس لهم

في العبد ، هل يضرب إذا أظهر المنكر ، وامتنع عن المسلمين ؟
فإذا امتنع عن الوصول إلى الحبس ، بعد وجوبه ، كان عليه الضرب بالعصا .
فإن امتنع بعد ذلك ، فبالسيف . ويصير باغيا . والحكم في الحر والعبد ، في هذا
سواء ، إلا إقراره .

مسألة :

والعبيد يلحقهم من معاني التهم في الحبس ، ما يلحق البالغين من الأحرار ،
إذا وجب معنى ذلك فيهم .

وإذا ثبت عليه العقوبة ، لم يكن في ذلك رأى لسيده . وإنما الأمر لسيده ،
في معنى الحقوق التي ليس فيها عقوبة ، ولا استكفاء شر . ونفقته على سيده .
يأخذه الحاكم بها ، إذا طلب ذلك العبد له ، وتبين له أنه لا ينفق عليه .

وإن كان سيده غائبا ، أنفق عليه من ماله .

وإن لم يكن لسيده مال ، يبيع هذا العبد في نفقته ، إن كان قد وجبت له نفقة ،
فيما مضى - على سيده .

وإن لم تسكن له نفقة ، فيما تقدم ، واحتاج في المستقبل ، كان محبوسا أو مطلقا ،
كان على الحاكم أن يبيعه ، إذا كان سيده غائبا ، حيث لا تناله الحجة ، على من
ينصف العبد ، أو من يأمنه عليه بالفداء جمعة .

وإن كان السيد حاضرا، فاحتج عليه ، لم يقصده ولا أذن ببيعه، فيما وجب له،
فللحاكم الخيار . فإن شاء أخذه الحاكم بذلك ، وحبسه عليه حتى يفعله . وإن
شاء باع العبد .

مسألة :

أحمد محمد خالد - في العبد إذا أقر أنه فعل معصية . هل يسع حبسه ؟
قال : قد عرفت أن العبد يجري عليهم ، ما يجري على الأحرار من التهم .

مسألة :

في العبد - هل يضربون على المذاكر ، مثل الأحرار ؟ فالعبد يتسام عليهم
الحدود .

وكذلك إذا امتنعوا من حق لزمهم وحاربوا ، قوتلوا على ذلك وقتلوا .

مسألة :

وإذا كانوا في مثل اللعب ، وغير ذلك من الملاهي ، فيؤذرون بالكف عن
ذلك ، وعن ماصي الله . فإن انتهوا ، لم يعرض لهم بضرب .

وقول : إنهم يعاقبون على مثل ما يعاقب به الأحرار . ولكن يضربون على
أدبارهم بالعصا .

مسألة :

وللحاكم إذا كان العبد مخوفا ، إن أخرج أن يدعه في الحبس ، ويفق عليه
من مال الله .

باب في حبس الصبيان والمجانين والحبس لهم

والصبي إذا صح منه حدث ، يوجب معنى الحبس . فقد قيل فيه باختلاف .
قول : لا حبس عليه .

وقول : يحبس في غير حبس أهل العقوبة ، على معنى الترهيب والتهديد ، رجاء
استكفائه في ذلك .

وإذا اشتبهت التهمة ، أشبهت عندي في الحبس معنى ذلك ؛ لأنه قد يكون
ذلك من الصبيان والمراحمين .

مسألة :

وأما حبس الصبيان ، فلا يبين لي إجازته ذلك ، من طريق عقوبة ، مالم يكونوا
بمعد من تلزمه أحكام البالغ . ولكنه إن رأى الحاكم حبسه ، إذا تبين منه الفساد
لقطع مادة الفساد عن الناس ، وأن لا يهمل شيء من إصلاح أمور الرعية ، كان
ذلك وجها . ويكون حيث يأمن عليه .

وإن خيف منه ضرر على أحد ، أو رجا دفعه وأمنه من العقوبة ، في غير
حبس في مسجد ، أو في مجلس الحاكم فحضر . وأما على فعله الذي قد فعله ، فتركه
أو كد .

وقد حبس الممنا بن حيفر غلاما ، دون المراهق في القتل ، على عهد محمد محبوب ،
وغیره من المشايخ .

وفي موضع : حتى إن رجلوه ذهبها من القيد .

مسألة :

أظن أحمد محمد خالد - في العصبى - إذا كان مراهما قوياً على الحبس ، وأقر أنه فعل معصية ، أو أشهد عليه ، من غير عدول . أم يحبس أم لا ؟
قال : قد رأيت والدى حبس صبياً على ذلك .

مسألة :

فيمن مر على صبيين ، يضرب أحدهما الآخر . هل له أو عليه منهما ؟
قال : له ذلك ، في الإطلاق . وعليه ذلك ، إذا خاف الضرر .
قلت : فإن تركهما ، فأضر أحدهما بالآخر . هل يلزمه ضمان ؟
قال : ليس أعرف^(١) .

مسألة :

في العصبى - إذا كان به أثر ، فادعى أن إنساناً ضربه . هل يؤخذ بالتهمة ؟
قال : إذا كان العصبى يقتل ما يدعيه ، كانت دعواه عنده ، كدعواه ممن يسمع دعواه ، إذا كانت الدعوى له .

مسألة :

في المجنون إذا أبصرت به آثار ، ادعاه إلى أحد . هل يؤخذ له بالتهمة ؟
قال : إذا كان لا يعرف بالتخليط في كلامه ، تسمع دعواه
وإذا كان يعرف بالتخليط في كلامه ، لم تسمع ، حتى يكون من غيره ، ما تنسب به التهمة .

(١) قال غيره : إذا أدركما ، حتى أضر أحدهما صاحبه ، من غير عنف ، يكون له في دين الله ، خفت عليه الضمان . والله أعلم .

مسألة :

أبو سميد - في الوالد يدعى حدثا في ابنه، ويطلب الوقوف عليه . فإذا كان الولد صغيرا ، يسمع من والده ، ما يدعى له ، وينهم . وكان بمنزلة الخصم المدعى لنفسه . وإن كان بالغاً، لم يكن ذلك بمنزلة الخصم ، إلا بثبوت وكالة . أو بظاهر أسباب التهمة ، فماليه القيام بما يجب من التشديد في ذلك ، من الحبس والعقوبة ، ولو لم يحضر أحد من المدعين ، لا والد ولا وكيل . وله أن يرسل من يقف على ذلك .

* * *

باب في صرف المضار

وللحكاكم أن يأمر بصرف المضار ، عن طارق المسلمين والمساجد وأمرال الأيتام والأغنياء . وليقيم بذلك من يقوم به، ويحجر الناس أن يضر بعضهم بعضا .

مسألة :

وكل جدار أو نخلة أو شجرة، مالت كلها على الطريق ، أو على أرض قوم ، أو شيء من أغصانها فإن ذلك يصرف .

ومن غيبه : من راسع أبي الجوارى :

وقد حفظنا عن فقهاء المسلمين : أنه لا يجوز أن يحدث فيها ساقية ، ولا نفقا تحتها من مال إلى مال ، ولو لم تكن في ذلك مضرة على الطريق ، في الوقت في النظر ، لخوف ثبوت الحجة ، وتولد المضرات فيها . وقد جاء في الخبر بالنسبة عن النبي ﷺ أنه قال : ملعون من آذى المسلمين في طرقهم . وما لعن عليه ﷺ فهو من الكبائر .

وإذا حدث فيها المحدث ، ما يجوز في أحكام العدل ، كان لمخالفة الحق مبطلا . ولا شيء أشد على المسلمين أذى ولا مشقة ، ممن أوقع باطلا ، في حكم دين الله ، لأنه قد قيل : لو عصى الله أحد في المشرق ، لآذى المسلمين في المغرب . كذلك جاءت الآثار ، عن ذوى الألباب والأبصار .

ومن جواب الإمام عبد الملك بن حميد، إلى هاشم بن الجهم :
وعن رجل بنى جدارا ، جذب جدار ، شريك له . هل يلزق الجدار بالجدار ،
حتى يتماسا . وإن كره ذلك الشريك ، فإن كان رب الجدار الأول قد استفروغ أرضه
وحده ، وبني هذا الآخر ، فاستفروغ حقه ، فيما بين الجدارين ، لم يكن عليه في ذلك بأس .
وذلك له في الحكم .

وإن كان الأول ، أبقى من حقه شيئا ، فإنما لهذا أن يبني في حقه ، ولا يبني فيما
خلف الآخر .

ومن كتاب ابن جعفر : ولحاكم أن يصرف المضار عن طريق المسلمين
والمساجد ومال الأيتام والأعيان . وليقم ذلك من يقوم به ، ويجبر أن يصرف
بعضهم بعضا .

وقال غيره :

وإذا جعل للذي يقهقه أن يحبس من امتنع عن صرف الأذى ، عن طريق
المسلمين ، إذا كان خبيثا ، كان له أن يحبس على ذلك ، بنهر علم الحاكم ، ويكون قوله
مقبولا عند الحاكم ، في رفعه إليه مثل ذلك وأنه قد احتج على صاحبه ، فلم يروا
للحاكم قبول قوله . وحبس من امتنع عن ذلك ، بعد إقامة الحجة ، من القائم بأمر
الحاكم .

ولا يحتاج في ذلك الحاكم ، أن يحتج على ذلك المحدث مرة أخرى ، إذا جعله
لمثل ذلك ، وإقامة الحجة ، وإنفاذ ما توجه له ، من معاني الحكم ، إذا كان ممن
يبصر عدل ما يدخل فيه ويقتلى به .

وكل جدار أو نخلة أو شجرة ، مالت كلها على أرض قوم ، أو شيء من أغصانها . فإن ذلك يصرف .

ومن غيره :

قيل : وكذلك من أحدث حدثا ، في هواء طريق المسلمين ، كما في جداره ، أو شرع جدارها ، أو غشى على الطريق ، فكل ذلك يؤخذ بصرفه ، حتى يأتي بشاهدى عدل : أن ذلك كان قد سبق ، له بحجة ثابتة ، وإنه ليقضى ما كان يستحقه من ذلك .

فإن كان الحدث المذكور قد مات ، فلا يصرف حتى يشهد شاهدان : أن ذلك باطل . وإلا فهو بحاله ، ووزره على من وضعه ، إذا كان بنير الحق .
وكذلك ليس لأحد أن يحدث مسقى لمنزله على الطريق ، إذا لم يكن من قبل ، وبأخذه الحاكم بإزالته ، فإن أزاله ، وإلا حبسه الحاكم ، حتى يزيله . وكذلك في الأول .

وليس في حبسه غاية إلا زواله ، أو يصح ، أنه أحدث بحق . وإلا فهو باطل في ظاهر الحكم ، لثبوت حجة الطريق .
وقد قالوا : إن من أحدث في هواء الطريق ، كمن أحدث في أرضها ، لثبوت الحجج ، واستحقاق ذلك بالملك .

وهي لا تجوز أن تجمل أملاكا ، بنير عوض . ولا نعلم في ذلك اختلافا ، من قول المسلمين .

رجع إلى كتاب المصنف .

باب في صرف المضار عن الطريق

ويمنع من الحدث في طريق المسلمين ، تمديدا فيما يؤذيهم ، ويضر بالطريق ، من بناء طين ، أو حصي ، أو باجر ، أو يكبس فيها ترابا ، أو يحدث فيها حدثا ، من حفر بئر ، أو ساقية ، أو نهر أو ظفر ، أو جندل ، أو حضار ، أو شئ ، يكون فيه أذى المسلمين ، أو كسيف يجذب الطريق أو المسجد ، يؤذيهم ، أو يمرش عليها عرشا ، أو بناء سقف ، أو غناء بطين ، أو يحفر فيها ويعطوبها بحصى ، أو باجر . وكل ذلك منكر على من فعله .

ومن أحدث ذلك ، ينكر عليه ، ويؤمر برد ما أحدث . ولا يحفر فيها بشوك ولا يوعث المسلك . ولا يحولها من موضعها . ولا يجعل فيها ساقية ، ولا يلقى فيها حجارة ، ولا سلا^(١) ، ولا أمتعة .

ولا يجوز له أن يجعلها دكا كين للبيع والشراء . ولا يقخذها بحالس . ولا يوعث مسلكتها ، بكبس تراب ، ولا رش ماء ، ولا منازل ، ولا دواب ، ولا عرش كرم ولا قرط ، ولا سدر ، ولا كام بطين ، ولا غير ذلك . وذلك عليه منكر وإثم من عمله ، وضامن لما يحدث فيه .

وقد جاءت الرواية عن النبي ﷺ أنه قال - مملعون من أذى المسلمين في طرقاتهم .

(١) الشوك .

فإن أحدث حدثاً في هواء طريق المسلمين ، كما ما في جداره ، أو شرع جفاحاً ، أو غنى على طريق . فكل ذلك يؤخذ بصرفه ، حتى يأتي بشاهدي عدل . وإن ذلك كان قد سبق له حجة ثابتة ، وأنه قد انقضى ما كان يسقطه من ذلك .

وإن كان المحدث قد مات ، فلا يصرف حتى يشهد شاهداً عدل : أن ذلك باطل . وإلا فهو بحاله ، ووزره على من فعله ، إذا كان بنير الحق .

مسألة :

فما ناف على الطريق ، من الشجر والنخل هل يقطع ؟

قال : نعم .

وما ارتفع ، ما لا يضر بالراكب القائم ، من أرفع ما يكون من المركوبات ، وأرفع ما يكون من الجبال ، على الحملات من الدواب ؛ لأنه مباح له القيام ، وأمن منه الضرر على هذا ، لم يمرض له وترك .

قال : والأملأك غير الطريق . ويقطع ما كان في ذلك المال ، إذا طلب ذلك أبداً لا غاية له ، إلا أن يخرج في النظر والاعتبار ، وأنه لا يضر على حال ، من أجل ارتفاعه . فنسدى : أنه لا يصرف إلا الضرر .

وفي موضع : بخطي « أحمد محمد صالح : إنه إذا ارتفعت النخلة ، بقدر رمح ، ولم يكن داخلها في أرض النير إلا سعتها ، ولم يكن فيها مضر في النظر والاعتبار ، إنه لا يصرف بنير حد محدود .

مسألة :

فى نخلة عوجاء ، داخله فى الطريق هل تعرف ؟

قال : عئدى أنها مصرومة .

وعن أبى الحوارى : تزرع الطريق الجائز . فما دخل منها فى الثمانية أذرع ،

أزبل . وإن دخلت كلها أزبلت .

وقول : ما دخل فى السعة أذرع . وإن كانت النخلة خارجة من هواء الثمانية

أو السعة ، يتركها ولو كانت فى الطريق المحدودة ، المدرك أنه طريق .

مسألة :

فيمن ورث من والده مالين ، بينهما طريق ، أو غير جائز ، فغشت كرامة

من أحدهما على الطريق إلى المال الثانى ، فى حياة والده . أيلزم الوارث إزالتها ؟

قال : معنى أنه إذا أورثها كذلك . ولم يعلم باطل ذلك . فقال : لا تزال حتى

يولم يابطله .

قال : ولا أعلم أنه قيل فى القرط والسدر والزمام والأشب من الأشجار ،

مثل هذه الكرامة وهو مزال إذا حدث ، إذا كان مضمراً .

ومعنى : أنه يوجد أنه إذا أثبتت مثل هذه الأشجار ، إذا نبتت على الأموال

ومات من كانت له ، وثبت فى أيامه ، وخلفها على ورثته ، أنها لا تزال الآن

يكون باطلا .

مسألة :

في كرمه ، صبح أنها كانت محشاة ، من منزل إلى منزل ، على طريق جائز ،
غير أنها أدركت مزالة . هل يحكم بمحشاها ، إذا صبح بالبيبة ؟

قال : ليس له ذلك .

قال : وليس على صاحبها إراتها ، ولو علم أنه حدثت على الطريق . وليس له
ذلك في النعميا ، إلا أن يحكم عليه .

قال : وذلك منه من كبائر الذنوب ، ممن فعله ، وعرشها على الطريق ، إذا
كانت مؤذية للطريق ، حين عرشها . لقوله ﷺ : مملون من آذى المسلمين
في طرقهم .

فإن غاب الفاعل ، فلم يمكن استنابته . فما أمكن أن يكون فعله ، به جه يبريه ،
فهو على ولايته . ولا يجعل على الناس بالبراءة ، مما يجتمل أن يكون يعلم أنها
مغصوبة من ماله .

فإن شهدت بيبة أنا أدركنا ، وعرفنا أن هذه الشجرة حاشية على هذه الطريق ،
فليس بحجة . والله أعلم .

مسألة :

طريق في موات ، أو مسيل ، وقطعت من أعلى وأسفل . ولرجل عمارة في
الوسط .

قال : يعلم الطريق من موضعه . ولا شيء عليه فيما فعل غيره .

مسألة :

فيمن قاطع أجراء ، يعملون لغيره موصفا ، فيه طريق جائز ، وهو مسيل ،
فعملوه وأجأوا الطريق إلى الوادى ، فكبسوا الموضع ، الذى كانت تمر فيه
الطريق .

قال : عليه إخراج ذلك .

قيل : فإن المال لغيره ، ولا يساعدونه .

قال : إذا صار لغيره ، لم يكن عليه إلا التوبة .

مسألة :

فى تدور أحدث يجذب الطريق . هل يعرف ؟

قال : قد يوجد ذلك فى الآثار .

قال : وأما أنا فلا يبين لى ذلك ، إلا أن تبين منه مضرة ، يزيل بها القنور

ذلك الطريق .

قيل : فهل يكون الدخان مضرة ، يزال بها القنور ؟

قال : إذا كان تبين منه فى ذلك مضرة ، فى نظر من الدول يصرف . وإلا

فلا يمنع الناس الانتفاع فى أموالهم .

ومن جامع أبى الحوارى : مما يوجد أنه من جواب أبى محمد عبيد الله بن محمد

بركة .

وعن نخلة لرجل ، مائلة على ساقية قسوم ، وقعت على وجين الساقية ،

واتسكأت على وجين الساقية الثانى ، وحلب أصحاب الماء مصرف تلك النخلة . فأما الحكم ،

فإنه أعلم

وأما النخلة ، إذا أضرت بأصحاب الماء ، فلمهم أن يعزلوا عن ساقيتهم بالقطع ،
حتى ترجع ساقيتهم كما كانت . ولا ضمان عليهم فيها .
وكذلك ما كان من المضار ، مثل ذلك في الطريق ، صرف ذلك . ولا ضمان
في ذلك ، على من أخرجه .

وقد روى عن موسى بن علي ، أنه رأى جذوعا في الطريق فأمر بئزلها ، ولم يأمر
بمحفظها :

وقيل : من مشى في أرضين الناس ، فانكسر منها ورقة ، فلا ضمان عليه
إلا أن تكون تلك الورقة ، تضر بالعمود الذي انكسرت منه . فما لم يعلم أنها تضر
بالعمود ، فلا ضمان .

وأما العمود ، فعليه ضمانه ، إذا كسره .

رجع .

مسألة :

عن الشيخ أحمد مفرج - رحمه الله - بخط يده : وعن شجرة منيفة على الطريق ،
تمنع الماشي والراكب ، وصاحبها لا يعطها عن الطريق . هل يجوز للفقير أن
يأكل من ثمرها ، أم لا ؟ فلا يحمل له ، ولا لأحد إلا بإذن من أصلها في ماله
والله أعلم .

باب في صرف المضار من المساجد والمنازل

والمساجد لا يحدث أحد فيها حدثا ، ولا يحدث جنبها كنهقا ، تؤذى رائحته المسجد ، ولا يقرب منازل الناس ، ولا تنفوس يؤذى الجار ولا ضرر في الإسلام ولا إضرار .

ولا يفتح في الطريق بابا ، يقابل باب جاره ، ولا في طريق غير جائز .

مسألة :

قال القاضي أبو زكريا - في القنور ، إذا كان قديما في منزل إنسان . وكان إذا حم فيه ، يكون دخان ، يؤذى الجار ، ويضر به ، فطلب إزالته .
يقال : إنه يُزال المخرقة ، من دخان وغيره .
وأما القنور ، فلا يزال ؛ لأنه قديم .

ومن غيره :

ومن كتاب أبي الخوارى : قلت هل يضع الرجل جذوعه ، على جدار جاره ، وعلى بيته .

قال : بلغنا أن أهل المدينة ، لا يجمع أحدهم جاره ، أن يضع على جداره جذوعا ، ولا أدرى شيئا ، أمروا به ، أو حسن خلق منهم .

قال مومى : على ذلك قال غيره عن النبي ﷺ : أنه نهى الرجل أن يمسح جاره أن يترفق بمداره .

ومعنى ذلك ، من حسن الخلق . وعن جدار ، أو نخلة أو غافة ، صرعت على أرض رجل ، أو مالت على منزله ، على من يكون إخراجه ذلك ؟ إخراجه ذلك على أربابه .

وعن أبي علي - في أهل الذمة ، إذا بقوا ، وعلوا على دور أهل الصلاة .
فما عهدنا في ذلك أثر : ولا يحال بين أهل الذمة وبين مراقبتهم ، من دفع البناء .
ونحب - إذا هم بقوا ، وسترنا ، وحصنوا بقاءهم ، حتى لا يخاف من قبلهم خيانة
بأبصارهم .

وقيل هذا عن أبي علي .

وقد قال غيره من الفقهاء : ليس لهم أن يشرفوا على أهل الصلاة بالغرف ،
إلا أن يكون بناء ، قد سبق لهم .

ومن غيره : وقد قيل في فلج إسلامي ، بسيج في أرض . وفيه عيون
وسواعد ، تجر إليه . وهو في إثارة لقوم ، غير الذي في أيديهم الفلج . فتوقع
قوم من أهل الإثارة ، على ساعد من سواعد الفلج ، التي تجري فيه ، فحفروه .
قال مسعدة : إنه لو جرى إليه سبعون ساعدا ، كان أولى بما جرى إليه .
وكل أرض غشيتها ، وساح عليها . فأهل الماء أولى بها ، إلا ما صعب من الأرض ،
فلم ينشها . فهي لأهل الإثارة .

وليس لأحد أن يحدث بابا في غير أرضه . ولا يشرف منه على من تحته .
ولا يحدث على أحد بابا قبال بابه ، ولو كان في طريق جائز .

ومن غيره : يقوم القائم من الباب المفتوح ، إن قابل شيئا ، من داخل
الباب الآخر الأول ، إلا رأى في قبل هذا الحدث ، قليلا أو كثيرا صرف .

وإن لم يقابل من داخل الباب من المنزل شيئا ، من موضع ما يكون ، ليس
يمكن ثبوته بمعنى ما يوجب .

ومنه : ومن أحدث في الطريق بابا ، بلا أن يقابل به أحدا ، وكان من بعده
خمس أبواب ، لم يمنع أن يفتح الرابع .

وكذلك الأجايل في السواق .

قال أبو المؤثر : الأجايل . فإله أعلم . لا أرى أن يمنع من بعد أربع أجايل أن يفتح الخامسة

ورجل أراد أن يحدث بالوعة ، قرب دار رجل ، فدفنه الرجل عن ذلك ، واحتج بمضرة البالوعة بداره .

فقال المحدث للبالوعة : إنما أضعها بأرضي . ولك أيضا أنت بالوعة ، قرب جداري . فأزلهما أنت ؛ فإنها مضرة لي .

وقلت : إن تلك البالوعة قديمة . وقد مات الذي أحدثها على صاحبه . وقد خلا لذلك ، فاحتج صاحبها ، بالذي سبق من مضرتها ، بالموضع الذي هو له . فأما ما كان من البراليع ، حفروها أهلها ، وماتوا . فذلك لا تخرج من أمسكتها ولو كانت مضرة ، لما طلب .

وأما من أراد أن يحدث شيئا ، فليس له أن يحدث شيئا ، إذا رقت المضرة ، ورآها العدول مضرة .

وأما إذا لم تكن مضرة بجاره ، فلا يمنع أن يضع في ملكه ما أراد ، إذا لم يكن مضرا بجاره .

وسألت عن الخوض الذي عمل في طريق ، يراد به المسجد . وكان فيه رفق للناس . وكره ذلك من كره .

فأقول : إن لم يكن فيه ضرر . وكان فيه رفق للناس ، فلا بأس . وإن استبان منه الضرر ، ففساد المسجد ، رفع ذلك عن المسجد . والله أعلم .

رجع .

باب صرف المضار عن الأموال

فيمن فسل في ماله فسلا ، فأناف خوصه على مال جاره . هل يلزمه إزالة ما أناف على أرض جاره ، وإن لم يطلب إليه ؟
فإن كان ذلك مما يضر بجاره ، وكان هو المحدث لذلك ، مما تولد من فعله مضره ، كان عليه صرفه ، ولو لم يطلب منه .

فإن أضرت بجاره ، عروق نخلة من فسلاته ، فلا أعلم أن أحدا يقول في ذلك ، بصرف العروق التي في أرض جاره .

وإن أراد صاحب الأرض أن يبـدع أرضه ، ويقطع عروق النخل . فإن العروق لصاحب الأرض ، وله أن يحفر أرضه ، ويزيل عنها المضره ، إذا كان قصده إزالة الضرر عن أرضه .

وإن قصد الضرر لأرض جاره ، لم يكن له ذلك .

مسألة :

فيمن ورث - ديرة ، مائلة على رجل ، فطلب منه قطع ما مال على يتيته .
قال : إن ثبت المائل من السدرة ، في حياة الميت ، ولم يحتاج عايه . فعندى أنه يختلف في ذلك .

فقوله : إنه ليس كالأحداث المحدثه ، في مثل البنيان وما يشبهه ، إذا ثبت في حياة الباني . وأنها لا تُزال إذا مات ، حتى يعلم أنها باطل . وأن هذا المائل يُزال على حال ، ولو ثبت في حياة الميت .

وقيل : إنه مثل البيانات المحدثه وغيرها ، وأمنالها ، إذا ثبتت في حياة الباني لها ، حتى يعلم أنها باطلة . وأرجو أن ذلك عن محمد بن محبوب - رحمه الله - .
وأما المائل في ذلك ، بعد موت المالك ، كان - دونه لذلك مزالا ، إذا طلب ذلك إلى ربه - ولا أعلم فيه اختلافنا .

مسألة :

وعن خصوص نخلة القرين ، إذا كانت أطرافه ، تستر ثمرة نخلة الرجل التي تحت القرين ؛ ولا يمكنه تحديدها ، ولا تسجيرها ، ولا خرافها ، حتى يقصه . هل يقصه ؟ أم إنما يقصه صاحبه ؟

قال : إذا ثبت صرف ذلك في الحكم ، وأمكنك الحجة على صاحب المال ، كانت الحجة إليه . فإن فعل ، وإلا فعلى صاحب القرين صرفه .

وإن لم يثبت صرف ذلك ، فالله أعلم . ولا أعرف معنى هذا .

قيل : لربان قصفه ، هو بلا حجة ، على صاحبه . أيلزمه هو الغرم ، أم لا ؟
ويكون آثما ؟

قال : معنى إذا كان في الأصل مصروفا .

وقال : لو احتج عليه ، وإن لم يحتج عليه . وكان لابد ، على كل حال ، من صرفه في الحكم ، فلا يبين لي في ذلك إنم . والله أعلم . ولكنه قيل : عليه ضمان ذلك ، إلى أن يؤديه إلى ربه . ولا يضمه قائما بل يضمه مقطوعا ، إذا قصر في الحجة . ولو كان في الأصل غير مصروف ، ولا مقطوع فعل ذلك .

ففي أنه لا يتعزى من الضمان والإثم جميعا ، ويضمه على هذا الوجه .

مسألة :

فيمين خشى كرمته على بيت جاره ، فحملت إن الحمل فى الحكم ، اصحاب
الشجرة ، إلا أن يبيحه بتمارف ، أو اطمئنان .

مسألة :

محمد محبوب - فيمين أقرط خشبا من داره ، على أرض رجل ، وبني عليه
سقفا ، وخلا له سدون . ثم طلب صاحب الأرض رفعه عن أرضه . فإذا صح أن
الأرض للطالب ، فله قلمه ، ويرفع عن أرض الرجل ، إلا أن يكون بناء عليه ،
بعلم من صاحب الأرض ، وادعى عليه ، فإنه يثبت له خشبة من موضعه .

قال غيره : نعم . إذا لم يمت البانى ، حتى أنكر عليه صاحب الأرض ، كان
له ذلك . ما لم يكن ادعاء عليه . وهو يبنى أو بعد ذلك ، فلم ينفى ولم ينكر . فإذا
مات البانى ، ثبت البقاء بحاله ، ولم يعزل .

ومن غيره : وعن رجل ، جدد جدارا بينه وبين رجل . والرجل حاضر ،
لا ينكر ، حتى إذا كان بعد ذلك . قال : أدخلت بعض أرضى .

فقال أبو عبيدة : قال صحار : لو وضعه على ظهره ، وهو ينكر ، مضى عليه ،
كأنه مقعوب برأى صحار فى ذلك .

قال أبو معاوية : نعم . إن ادعاء ، والآخر حاضر ، لا ينكر ، ولا ينفى .

قال المحقق :

تم الجزء الثاني عشر ، من « المصنف » .
ويليه الثالث عشر - إن شاء الله - في الأحكام .
عرض على أصله ، وصح العمل بما فيه - إن شاء الله .
والحمد لله .

وذلك بقلم العبد سالم بن محمد بن سليمان الخارثي .
وكان تمام نسخ الأصل الذي أخذناه منه ، في عام ١٣٧٢ هجرية .
ثم استمر ضفاه على نسخة أخرى ، بقلم عامر بن راشد بن سالم الفرواشي ، عام
١١٧٢ هجرية .

والحمد لله على التمام .
وذلك بتاريخ ٢٥ من ذى الحجة سنة ١٤٠٢ هـ .
الموافق ١٤ / ١٠ / ١٩٨٢ م .

فهرست الجزء الثانى عشر من « المصنف »

فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر

رقم الصفحة	الموضوع
٥	باب فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . ومعنى لزوم ذلك .
١٣	« فى فضل الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، والحث عليه .
١٥	« فى التشديد فى ترك الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر .
١٧	« ما جاء من ذكر المنكر فى آخر الزمان .
٢٠	« فى صفة الإنكار للمنكر ، وصفة المنكرين ، وما يؤمر به وينهى من ذلك .
٢٢	« من يلزمه ، ويجوز له الأمر والنهى ، ومن لا يلزمه .
٢٨	« فى إنكار المنكر فى المحاربة ، وما يجوز من ذلك .
٢٩	« ما يجوز لمنكر المنكر .
٣١	« ذكر المناكر وبيانها وشرحها وأحكامها .
٣٨	« المنع عن حمل السلاح وذكر ذلك .
٤٠	« فى إغاثة المستغيثين وما أشبه ذلك .
٤٢	« فى حكم المسلمين فى أهل خلاف فى الدين والوطن على المسلمين .
٤٨	« الحكم فى أهل الذمة وما يؤمرون به .
٥١	« فى الحكم فى ترك الفرائض والصنن .
٥٤	« ما يجوز كسره من آلات اللهو ، والعب .

الموضوع	رقم الصفحة
باب الصراخ والذبح والزعاق والغناء وأشبه ذلك .	٥٨
« في الملامى واللعب ، وما يكره من ذلك ، وما يحرم . وما يجوز في القمود مع أهله .	٦٢
« في أهل الشراب وحبسهم ، وما يجوز من ذلك ، وما لا يجوز .	٦٩
« ما يجوز كسره من آلات الشراب .	٧٣
« في الهجوم على المحدثين وأهل الشراب ، وما يجوز ، وينبغي في ذلك .	٧٧
« في التعزير لأهل المناكر ، وصفته ، وما يجوز .	٨١
« ما يجوز من العقوبات من المحدثين وأهل المنكر .	٨٧
« في الحبس وأصله وصفته .	٩٣
« في نقب السجن والحرب منه .	٩٨
« في السجن وما يجوز له ومنه وفيه .	١٠١
« في أهل السجن وما ينبغي لهم ومنهم وفيهم .	١٠٣
« في نفقة أهل السجن وأحكام ذلك .	١٠٨
« فيما ينبغي للحاكم عند إطلاق المحبوسين .	١١١
« في أحكام التهم وثبوت أصلها .	١١٤
« في حبس التهم وحلها .	١١٧
« في حقوق التهمة ورجوب صحتها .	١٢٠
« التهم في القتل والزنا والحبس في ذلك .	١٢٥

رقم الصفحة	الموضوع
١٣٠	باب التهم في الجروح والتهم في الأموال .
١٣٤	» التهم في المحاربة والبيعة على المسلمين ونفى المحدثين .
١٣٨	» التهم في المرق والحبس في ذلك .
١٤١	» ما لا تلحق فيه التهمة بالمرق .
١٤٢	» في الحبس والتهمة في الأموال والإحداث فيها والحبس في قطع الطرق .
١٤٧	» في الحبس على التهمة في الفروج ونفي المتهمين .
١٥٨	» في الحبس والتعزير على الشتم وما أشبه ذلك .
١٦٧	» في حبس النساء وعقوبتهن وكيف يكون ذلك .
١٦٨	» في العبيد وعقوبتهم والحبس لهم .
١٧٠	» في حبس الصبيان والمجانين والحبس لهم .
١٧٣	» في صرف المضار .
١٧٦	» في صرف المضار عن الطريق .
١٨٢	» في صرف المضار عن المساجد والمقابر .
١٨٥	» في صرف المضار عن الأموال .

تمت

